المدرســــــــة الوطنيـــــــــة العليـــا للعلـــــوم السيـاسيـــة

قسم: الدراسـات العسكرية والإستراتيجية

تخصص: الدراســات الإستراتيجيــة والدوليــة

الإستراتيجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

نادية كلفاح

إشراف:

الأستاذ.خواص مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بوعمامة زهير.....رئيسا.

الأستاذ جنوحات حسين..... مصححا ومناقشا.

الأستاذ خواص مصطفى..... مناقشا.

السنة الدراسية 2013- 2014

إهداء

إلى أبي وأمي

إلى أجمل هدية منحت لي في هذه الحياة أخي

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي وفقني في مشواري الدراسي.

وأتقدم بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ خواص مصطفى الذي أطرني وساعدني على إنجاز هذه المذكرة.

وإلى السيد رئيس اللجنة والسادة الأعضاء لقبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أشكر كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بدون استثناء.

ملخص:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حماية أمن طاقتها، على إستراتيجية تنويع المصادر النفطية. وكان غرب إفريقيا من أهم الأقاليم التي اهتمت بها من أجل ضمان نفوذها فيه. نظرا لأهميته الجيوستراتيجية والمثمتلة في احتوائه على 60% من الاحتياط النفطي الإفريقي. ويزود الاقتصاد الأمريكي ب 15% من حاجاته النفطية. لكن هذا النفوذ واجه عدة مشاكل مثل عدم الاستقرار الأمني ومنافسة القوى الدولية الأخرى، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام آليات سياسية، اقتصادية وعسكرية لمواجهة هذه التحديات.

Resumé

Afin de protéger leur sécurité énergétique, les Etats Unis d'Amérique recourent

à la stratégie consistant en la diversification de leurs sources pétrolières.

L'Afrique de l'Ouest est parmi les régions qui suscitent un grand intérêt pour le

s Etats Unis, vu son importance géostratégique, car détenant 60% des réserves pétrolières africaines. 15% des besoins américains en matière d'hydrocarbures proviennent de cette région.

Néanmoins, l'instabilité sécuritaire et la compétition d'autres grandes puissances ont poussé les Etats unis à recourir à des mécanismes d'ordre politiques, économiques et militaires afin de faire face à ces menaces.

Abstract :

Adopted the United States in order to protect the security of its energy a strategy of diversify sources of oil. and West Africa was of the most important regions, which focused in order to ensure its influence due to the geo-strategic importance. Which it contains 60 per cent of African oil reserves. And provide the needs of the U.S. economy by 15 per cent. But this influence has encountered several problems such as the lack of security and stability in the region and compete with other international powers, prompting the United States to use the mechanisms of political, economic and military to meet the challenges.

Sالفهرس.

إهداء 2

شكر وتقدير 3

ملخص: 4

مقدمة: 7

خطة الدراسة:.....16

الفصل الأول: 17

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب الباردة 17

المبحث الأول:إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ 1990إلى2001. 19

1-نهاية الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الدولي.....19

2-إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج بوش الأب لسنة 1990. 27

3-إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد بيل كلينتون: 29

المبحث الثاني:إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد 11 سبتمبر2001. 31

1-التغيرات الدولية بعد أحداث 11سبتمبر2001:.....31

-2-إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد جوج دبليو بوش لسنة 2001.....33

3- إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج دبليو بوش لسنة 2006. 37

المبحث الثالث: إستراتيجية الأمن القومي في عهد أوباما سنة 2010. 38

1-أسس إستراتيجية الأمن القومي في عهد أوباما: 38

2- دعم القوة الاقتصادية الأمريكية: 39

3-إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية:.....40

الفصل الثاني: 42

تجليات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا 42

المبحث الأول:السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة. 44

1- منطلقات الإهتمام الأمريكي بإفريقيا 44

2-أهداف السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا. 46

3- آليات تنفيذ السياسة الأمريكية في إفريقيا.....51

المبحث الثاني:تجليات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا 55

1- الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا:.....55

3:آليات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا. 72

المبحث الثالث:تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا 76
1-دعم التحول الديمقراطي: 76
2-التدخل في الأزمات الأمنية:.....77
3- احتكار النفط وتعزيز الروابط الاقتصادية: 78
الفصل الثالث:.....82
رهانات وتحديات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا 82
المبحث الأول: رهانات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا 83
1-السيطرة على مصادر النفط:.....84
2-التبعية الإقتصادية لدول غرب إفريقيا للولايات المتحدة الأمريكية: 85
3-تفعيل دور التنظيم الإقليمي في غرب إفريقيا:.....85
المبحث الثاني: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا.....87
المطلب الأول:التحديات الأمنية اللاتماثلية 87
2- الاضطراب الأمني في المحيط الإقليمي لغرب إفريقيا: 88
3-التنافس الأمريكي مع القوى الدولية النافذة في غرب إفريقيا: 89
المبحث الثالث:أفاق الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا 93
1-الأهمية المستقبلية لغرب إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:.....93
2-عدم جدوى بدائل الطاقة واستمرار الاعتماد النفطي على غرب إفريقيا.....94
3-اكتشافات الغاز الصخري والاكتفاء الطاقوي الأمريكي.....96
خاتمة 98
قائمة المراجع 101

مقدمة:

منذ نهاية الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفيتي سنة **1991** كقطب دولي.عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مراجعة اهتماماتها الإستراتيجية، حسب ما يتلاءم مع البيئة الدولية الجديدة. وباعتبار الأمن القومي هو أعلى هذه الاهتمامات، كان لابد من إعادة تقويم للتحديات التي تواجهه ووضع إستراتيجيات ملائمة لمواجهتها. وكان أمن الطاقة أهم جانب في الأمن القومي، معرض لخطر قطع الإمدادات النفطية المستوردة من مناطق مختلفة في العالم، في ظل عدم قدرة الإمكانيات النفطية الأمريكية المحلية على تلبية حاجيات الاقتصاد الأمريكي. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تجد حل لهذا التحدي، سوى مواصلة الاعتماد على التبعية فقد كان عليها تنويع مصادر الإمداد النفطي بدلا من الاعتماد على مصادر محددة .

وقد اتجهت الاهتمامات الأمريكية نحو القارة الإفريقية، نظرا للخصائص الجيوستراتيجية التي تتمتع بها خاصة الثروات الطاقوية والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، لتدمجها ضمن دوائرها الإستراتيجية من أجل تحقيق مصالحها القومية.

ويعتبر غرب إفريقيا من أهم المناطق الإفريقية، التي تجسدت فيها الاهتمامات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فالثروات النفطية التي يتميز بها هذا الإقليم حيث يحتوي على 60% من الإحتياط النفطي الإفريقي، بالإضافة إلى تصنيفه من أخطر المناطق في العالم نظرا للتهديدات الأمنية التي يضمها(الدولة الهشة، الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود)، كما يعتبر منطقة نفوذ وتنافس للدول الصناعية الكبرى التي تطمح إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية فيه.

ومن هذا المنطلق تعالج الدراسة المشكلة البحثية التالية:

-ما هي محددات إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه غرب إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

وتندرج تحت هذه المشكلة البحثية التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما هي العوامل التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بغرب إفريقيا؟

2- فيما تتمثل الأهمية الجيوستراتيجية لغرب إفريقيا؟

3-ما هي الأهداف التي تضمنتها الإستراتيجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا؟

4-ما هي الإمكانيات التي استخدمت والخطط التي وضعت لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية ؟

5-ما هي التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا؟

الفرضيات العلمية:

انطلاقا من المشكلة البحثية التي سبق طرحها والتساؤلات الفرعية التي تندرج في إطارها، تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1- انهيار الإتحاد السوفيتي غير من النظرة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

2- القوة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بكل المناطق الإستراتيجية.

3- كلما كانت منطقة غنية وإستراتيجية كلما زاد الاهتمام بها والأمر يتعلق بغرب إفريقيا.

4- ازدياد اهتمام القوى الكبرى بغرب إفريقيا دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية تجاهها.

مجالات الدراسة:

1- من حيث الزمن: يتم دراسة موضوع الإستراتيجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة من سنة 1991إلى سنة 2013.

2- من حيث المكان: اهتمت الدراسة في إطارها المكاني بالولايات المتحدة الأمريكية وغرب إفريقيا.

3- من حيث الموضوع: دراسة الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، تجاه غرب إفريقيا والآليات التي استعملت لتنفيذها.

أهمية الموضوع :

1- شرح أهم الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، بعد نهاية الحرب الباردة. وتعرضها لتحديات أمنية اقتصادية، تتمثل في أزمة الطاقة وتحديات أمنية لاتماثلية تتمثل في الإرهاب. والتي يمكنها أن تأثر سلبا على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها تتزعم النظام الدولي.

2- شرح إستراتيجية الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إنطاقا من العامل الاقتصادي والمتمثل في حاجاتها المتزايدة للنفط والغاز من دول أخرى. واعتمادها على القوة الناعم والقوة الصلبة لضمان علاقاتها مع الدول المصدرة للطاقة.

3- شرح إستراتيجية تنويع مصادر الإمداد النفطي تجاه غرب إفريقيا، على اعتباره أحد أهم الأقاليم المصدرة للطاقة في العالم.

المناهج والإقترابات المستعملة:

1-المناهج:

أ-**المنهج الاستنباطي:** تم استعمال المنهج الاستنباطي في الدراسة، عن طريق اعتماد الاستدلال التنازلي بدراسة الظاهرة كليا وصولا إلى جزئياتها. وهذا من خلال دراسة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة وأهم التحديات الأمنية التي تواجهها، وصولا إلى دراسة إستراتيجية الشؤون الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ثم تجاه غرب إفريقيا. وكيفية تحقيقها لأهداف الإستراتيجية وحماية الأمن القومي الأمريكي.

ب-**منهج دراسة الحالة:** تم استعمال منهج دراسة الحالة في الدراسة، من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بغرب إفريقيا في المجال الجغرافي، السياسي، الاقتصادي، الأمني، الاجتماعي، الثقافي. والتعمق في دراسة الاهتمامات الأمريكية بهذه المنطقة وصولا إلى ضبط الأهداف الأمريكية في غرب إفريقيا.

- الإقترابات:

1-الاقتراب التاريخي: تم الاعتماد على الاقتراب التاريخي، في عدد من محطات البحث. منها التعرض لأهم الأحداث التاريخية، التي حددت مسار إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية، التطور التاريخي لاهتمام القوى الدولية بمنطقة غرب إفريقيا مثل القوى الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

2-الاقتراب المؤسسي: تم استعمال الاقتراب المؤسسي عند دراسة دور منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) كتنظيم إقليمي في هذه المنطقة. ودور الأجهزة الأمنية الأمريكية في غرب إفريقيا.

3-**إقتراب صنع القرار:**يقول المنظر سنايدر: « إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة... ولذلك فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها»، أما فرانكيل في كتابه "صنع السياسة الخارجية" قال:" إن قرار الدولة لا يصنع من طرف الدولة ولكن من طرف الأفراد أو مجموعة من الأفراد"[1].

يعني إقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية، تلك العملية التي تشمل عدة عناصر سياسية، عسكرية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية. ومراحل معينة يتم من خلالها جمع عدة اختيارات، بدائل، حلول تساعد صانع القرار في إتخاد قراره تجاه البيئة الدولية. ويعتبر إتخاد القرار أهم عنصر في هذه العملية إذ يتم من

---

[1] – ناصف السليمي، ***صناعة القرار السياسي الأمريكي*** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط. 1،1997) ص. 180.

خلالها اختيار بديل من مجموعة من البدائل.[1]وتعتمد هذه العملية على مجموعة من المرتكزات أهمها البيئة المحلية للدولة، البيئة الدولية والبنية الاجتماعية السلوكية التي تتجسد في قيم المجتمع. إن كل هذه العوامل مشتركة تعمل على بلورة القرار والذي بتطبيقه ينتج ما يسمى بالسلوكية السياسية كرد فعل وهذا حسب المنظر سنايدر[2].

ومن هنا يمكنا استعمال هذا الاقتراب، من أجل تفسير تلك القرارات التي إتخدها حكام الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجياتهم الأمنية، الخاصة بالشؤون الخارجية، خاصة تجاه غرب إفريقيا ضمن إستراتيجيات تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

-الدراسات السابقة:

1- كتاب: مايكل كلير، ***دم ونفط "أمريكا وإستراتيجيات الطاقة :إلى أين؟"***، (تر. أحمد رمو) (بيروت:دار الساقي، ط.1 ،2011).

تناول هذا الكتاب دراسة حول الدوافع الاقتصادية والأمنية التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية تجاه غرب إفريقيا. وهذا لضمان أمن طاقتها، من خلال اعتبار هذا الإقليم أحد المزودين الرئيسين لها بالنفط والغاز بعد الخليج العربي وأسيا الوسطى. وباعتباره تجسيدا لإستراتيجية تنويع مصادر إمدادات النفط والغاز في إطار علاقات التبعية النفطية، التي تربطها بعدة دول في العالم. وهذا من أجل التصدي لتحديات أمن الطاقة الأمريكية، الذي يعتبر جزءا من أمنها القومي، خاصة ذلك التحدي المتمثل في قطع إمدادات النفط، بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية، في تلك المناطق التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على احتياجاتها الطاقوية. كما يشرح هذا الكتاب استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للأداة العسكرية للحفاظ على أمن طاقتها.

2- كتاب: ختاوي محمد، ***النفط وتأثيره في العلاقات الدولية*** (بيروت:دار النفائس،2010).

يعالج هذا الكتاب موضوع احتياجات الدول الصناعية إلى النفط. وأثر هذا العامل في القرارات السياسية والخطط الإستراتيجية. كما يوضح أزمة الطاقة لدى الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1972. واعتبار أمن الطاقة أحد المكونات الأساسية لمعادلة الأمن القومي. ويشرح حرب الخليج الثانية باعتبارها حربا من أجل النفط. والحرب الأمريكية على العراق في سنة 2003 باعتبارها حربا من أجل النفط أيضا. ويوضح كيفية اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بالأقاليم ذات الثروات النفطية والغازية ومن بينها إقليم غرب إفريقيا.

---

[1] – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، (تر: وليد عبد الحي) (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط.1، 1985)، ص. 305.

[2]– ناصف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.97.

باعتباره يضم أهم الدول الإفريقية المزودة للولايات المتحدة الأمريكية بالإمدادات النفطية والغازية، مثل نيجريا، غينيابيساو والبنين.

3-كتاب:

John .P Banks, ***Tope five reasons why Africa should be a priority for the USA*** (United States :Center for complex operations march 2013)

عالج هذا الكتاب أهم القضايا الأمنية والاقتصادية الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة. واعتبارها فرصة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل توثيق ارتباطها بإفريقيا عامة وغربها خاصة. وذلك عن طريق تحديد وشرح خمسة أسباب أساسية، دفعت بصانع القرار الأمريكي إلى تبني هذا الاهتمام. والتي تمثلت في اعتبار أن المشاكل الأمنية في إفريقيا تؤثر على الأمن الدولي، الثروات الطاقوية الإفريقية تشبع حاجات الاقتصاد الأمريكي، تعاظم الدور الصيني في إفريقيا أصبح يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية، أهمية إفريقيا بالنسبة للاستثمارات والتجارة الأمريكية. وأهمية المساعدات الأمريكية بالنسبة للدول الإفريقية من أجل تطوير تنميتها.

4-كتاب:

. Philippe Sébile Lopez, ***Géopolitiques du pétrole*** (Parise : Armande Colin,2011)

يصف هذا الكتاب التطور التاريخي لظهور النفط كسلعة إستراتيجية وكورقة ضغط سياسية، منذ سنة 1973إلى غاية نهاية الثمانينات. مما أدى بالدول المستوردة لهذه السلعة إلى التضرر في اقتصادياتها إلى درجة أنها اعتبرت أمن الطاقة جزء مهم من إستراتيجيات أمنها القومي. خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين واعتمادهما كل من القوتين الناعمة والصلبة لضمان هذا الأمن. ومحاولة السيطرة على أهم الأقاليم الغنية بهذه المادة الإستراتيجية مثل إفريقيا والشرق الأوسط.

تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة:

مفهوم الإستراتيجية:

يعود الأصل اللغوي لكلمة الإستراتيجية(Strategy)، إلى الكلمة اليونانية strategia، التي ظهرت في القرن الخامس قبل الميلاد والتي تعني القيادة العسكرية. وهي مشتقة من الكلمة strategos، التي تتركب من جزئين stratos وتعني الجيش وegos تعني القائد العسكري.

وتعرفها معاجم اللغة العربية بأنها:" خطة وسبيل للعمل ."[1]
بينما يعرفها معجم اوكسفورد – oxford في اللغة الانجليزية بأنها :"تخطيط وإدارة شاملة لعمليات الحرب فهي تخطيط أو سياسة وهما كلمتين مترادفتين يؤديان نفس المعنى ."[2]
في حين يعرفها معجم لاروس– Larousse في اللغة الفرنسية بأنها:"فن تنسيق النشاط العسكري لأية دولة أو هي نشاط أو عمل قصد الوصول إلى أهداف محددة"[3].
التعريف الاصطلاحي:

أ–المعنى الضيق: هو ذلك المعنى الذي يحصر مفهوم الإستراتيجية، في استخدام الإمكانيات العسكرية. من أجل تحقيق أهداف الدولة. ولكن الحرب ليست الأسلوب الوحيد لتحقيق أهداف الدولة. ومن أهم الباحثين الذين اعتمدوا هذا التعريف هم كلاوز فيتز حيث عرف الإستراتيجية في "كتابه الحرب بأنها:" فن استخدام المعارك بصفتها وسيلة للوصول إلى هدف الحرب".أما ليدل هارت فعرفها كتالي:" الإستراتيجية هي فن استخدام وتوزيع مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق أهداف سياسية".

ب–المعنى الواسع:هو المعنى الذي يعتبر أن الإستراتيجية هي مجموعة من الإمكانيات، تستعمل ضمن خطة معينة لتحقيق أهداف محددة. اعتمد هذا التعريف مجموعة من الباحثين أهمهم أندريه بوفر حيث عرف الإستراتيجية بأنها:" فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة". وبييرغالوا عرفها على أنها:" فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم على القبول بالغايات المتوخات".[4]

وتختلف طبيعة الإستراتيجية في حقل العلاقات الدولية حسب مستوياتها كتالي:

– الإستراتيجية الشاملة وتعرف على أنها: تلك الإستراتيجية التي تهتم بتوجيه، كل إمكانيات وموارد الدولة لتحقيق المصلحة القومية وفي مختلف الظروف.

- إستراتيجية الأمن القومي هي: تلك العمليات التي تقوم بها الدولة، للمطابقة بين الإمكانيات والأهداف من أجل تحقيق الأمن.

- إستراتيجية الشؤون الخارجية : وهي تهدف إلى تحقيق وحماية مصالح الدولة القومية في بيئة الدولية".

---

[1]- علاء أبوعامر، ***العلاقات الدولية:الظاهرة –العلم–دبلوماسية–إستراتيجية*** (عمان: دار الشروق للنشر ولتوزيع ،2004) ص.183 .

[2]-***Oxford*** ,(London: 3eme edition, 2004),"Strategy, " p. 87.

[3] -***La rousse*** (France : la présent édition. 2007), p. 324.

[4]- موسوعة مقاتل من الصحراء، "نظرية الاقتراب الغير المباشر"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/index.htm
(2012/10/10 ، 11:25)

- الإستراتيجية الكبرى وهي : تهدف إلى تسخير مختلف إمكانيات الدولة القومية، لتحقيق الأهداف المحددة بدقة في الحرب.

- الإستراتيجية العسكرية وهي: تهدف إلى تحقيق تلك الأهداف التي حددتها الإستراتيجية الكبرى في أرض المعركة.[1]

مفهوم الإرهاب: عرف مفهوم الإرهاب مجموعة من التعريف دون الاتفاق حول تعريف موحد، من بين هذه التعريفات مايلي:

يعرف الإرهاب عند الباحث جونز بارج:"بأنه الاستعمال ألعمدي لوسائل قادرة على إحداث خطر عام". أما الباحث جورج ليفاسير فيقول:"إن الإرهاب هو الاستعمال ألعمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب بقصد تحقيق أهداف معينة."

وعرفته أيضا محكمة الجنايات في 18 أكتوبر 1982 :"الإرهاب هو طريقة للكفاح السياسي يعتمد على اللجوء المنظم والمتكرر إلى وسائل تتسم بالعنف من نوع خاص، أي عنف مفرط لا يعرف الرحمة وغير مميز بحيث يختار ضحاياه دون تمييز ولا يقيم أي اعتبار للمصالح التي يحميها القانون"[2].

نلاحظ أن هذه التعريفات قد اشتبهت في تحديد الآليات التي يعتمدها الإرهاب، على أنها العنف والهدف المباشر هو إحداث الرعب لتحقيق الهدف الغير المباشر والذي يتمثل في تحقيق الأهداف الحقيقة لمرتكب الفعل الإرهابي.

الدولة الهشة: بالرغم من اختلاف التعاريف حول مفهوم الدولة الهشة، إلا أن الباحث ستيوارت ويبراون سنة 2009 قال: "إن مختلف تعاريف الدولة الهشة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية هي الفشل في بسط السلطة، الفشل في توفير الخدمات، الفشل في الحفاظ على الشرعية من قبل المواطنين".

بينما مجلس الإتحاد الأوروبي عرفها على أنها:"هي الدولة التي ينهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرتها أو رغبتها في القيام بوظائفها الأساسية".[3]

---

[1]– تيري ل.د بيل، ***إستراتيجية الشؤون الخارجية الأمريكية منطق الحكم الأمريكي*** (تر: وليد شحاتة) (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.22.

[2]– موسوعة مقاتل من الصحراء، "الإرهاب وأولى حروب القرن"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec01.doc_cvt.htm
(2012/12/12، 15:00).

[3]– ***التغلب على الهشاشة في إفريقيا (التقرير الأوروبي من أجل التنمية)*** (الإتحاد الأوروبي: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة،2009)، ص ص.16-20.

الدولة الفاشلة حسب نعوم تشومسكي هي:" الدولة الغير راغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار نفسه، كما أنها تملك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي"[1].

-الإطار النظري للدراسة:

نظرية التبعية:

استعملت هذه النظرية في الدراسة من أجل تفسير علاقات التبعية بين دول غرب إفريقيا المتخلفة والولايات المتحدة الأمريكية المتقدمة.في إطار استعمال هذه الأخيرة إستراتيجية لاستنزاف الثروات الطاقوية لهذه الدول ثم تصنيعها وإعادة بيعها لها بأسعار مرتفعة.[2]

-التحليل النظري الجيوستراتيجي:

إن النظرية الجيوستراتيجية هي تلك النظرية التي تتخذ من الإقليم وحدة تحليل أساسية. حيث تعتمد على دراسة مكوناته وخصائصه الجغرافية مثل (الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية الطاقوية والمعدنية، التركيبة البشرية...) ودورها من حيث إمكانية استغلالها، في تحليل وتفهم المشكلات الاقتصادية، السياسية والعسكرية ذات الصفة الدولية.

ووفقا لهذا المنظور فقد ظهر عدة علماء قاموا بدراسة الأهمية الجيوستراتيجية لعدة أقاليم. وفسروا على أساسها تحركات السياسات الدولية. مثلما اعتمد ماكيندر في دراسة نشرها في كتابه "المثل الديمقراطية والواقع" سنة 1919 وأكد فيها على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق أوروبا. ونيكولا سبيكمان والدراسة التي نشرها في كتابه "جغرافيا السلام" سنة 1944 حيث أكد على الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم أوراسيا .[3]

ومن بين أهم الأقاليم التي تتميز بخصائص جيوستراتيجية في العالم. والتي لها دور في تحريك سياسات الدول باتجاهها، إقليم غرب إفريقيا، فهذا الأخير وبخصائصه الطبيعية والتي تمثلت في:

*ظهور الاكتشافات النفطية والغازية، في الوقت الذي تعاني فيه القوى الدولية من ارتفاع في احتياجاتها الطاقوية وتراجع الاحتياطات النفطية العالمية.

*عدم الاستقرار الأمني بسبب ظهور القواعد الإرهابية، النزاعات العرقية، فشل الأنظمة السياسية والتدهور الاقتصادي.

---

[1]-نعوم تشومسكي، ***الدولة الفاشلة (إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية)*** (لبنان: دار الكتاب العربي،2007)، ص.5.

[2]-عامر مصباح، *نظرية العلاقات الدولية : الحوارات النظرية الكبرى*، القاهرة دار الكتاب ،2009، ص.217.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، ***مدخل إلى دراسة الإستراتيجية*** (عمان: دار المجدلاوي، ط.1،2006)، ص ص.35 .45.

*التنافس الدولي للوصول إلى الموارد الطاقوية في مختلف الأقاليم.

وأصبح هذا الإقليم يمثل منطقة جدب لسياسات القوى الدولية، خاصة تلك التي تعاني من عجز في إنتاجها للمواد الطاقوية مثل النفط والغاز. ومن بين هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند.[1]

خطة الدراسة:

تم تقسيم خطة الدراسة إل الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول:إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد الحرب الباردة.

تم دراسة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في الحكومات الأمريكية المختلفة من عهد جورج بوش الأب سنة 1990 إلى غاية 2010 بقيادة باراك أوباما .حيث عرفت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التغيرات في المفاهيم الإستراتيجية في سياستها الخارجية.

الفصل الثاني:تجليات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا.

تم دراسة في هذا الفصل الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية بشكل عام وغرب إفريقيا بشكل خاص ،مع التعرض لمختلف الإمكانيات والآليات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية .

الفصل الثالث:رهانات وتحديات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا.

تم دراسة أهم الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية في غرب إفريقيا ،إضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها وأهم العوامل التي سوف تتحكم في مستقبل هذه الإستراتيجية.

---

[1] -Stephan Klingebil, ***How much for military capabilities African s- new peace and securiteand the role of external actors***, (Wachington: Deutsches Institut Entwick lungs politik ,2005) ,p.11

الفصل الأول:

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب الباردة

تمهيد:

أسس الرئيس الأمريكي هنري ترومان سنة 1947، لجنة الأمن القومي National Security Council وتعتبر هذه اللجنة من أهم أركان المكتب التنفيذي للحكومة الأمريكية، تختص بقضايا الأمن الوطني والسياسة الخارجية، مهمتها الأساسية دراسة أوضاع البيئة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية والبيئة الخارجية المحيطة بها. وتحديد الأهداف القومية والتحديات التي تواجهها، من أجل إعداد تقرير ينص على إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية .

وتتكون هذه اللجنة من عدد من الأعضاء، يشتركون في وضع هذه إستراتيجية وهم الرئيس الأمريكي نائبه، وزير الخارجية، وزير الخزانة، وزير الدفاع، مستشار الأمن القومي، رئيس أركان القوات المشتركة مدير الاستخبارات الوطنية، مستشار الطاقة، مستشار التجارة، مستشار الاقتصاد بالإضافة إلى مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية ذات الصلة بدوائر صنع القرار.[1]

وباعتماد على هذا التقرير، تصدر التوجيهات الرئاسية المتعلقة بالأمن القومي، برعاية مجلس توجيهات الأمن القومي الرئاسي Directives National Security Presidential، هي توجيهات يتم تصنيفها بشكل عام. تجرى مراجعة إستراتيجية الأمن القومي في الولايات المتحدة مرة كل أربع سنوات. تصدر عن ذلك عادة وثيقة جديدة تأخذ المستجدات التي طرأت بعين الاعتبار وتعيد صياغة الأهداف والأساليب في ضوء تجربة أربع سنوات من التطبيق.[2]

وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من إستراتيجيات الأمن القومي، حسب فترات زمنية مختلفة وأوضاع دولية مختلفة. ومن بين تلك الإستراتيجيات، سوف تهتم الدراسة بتحليل إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي في النظام الدولي الجديد، من خلال التركيز على أهم الأوضاع الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة. وأهم التغيرات الدولية التي أدت إلى اعتماد أسس ووسائل مختلفة لحماية الأمن القومي الأمريكي.

---

[1]–عبير بسيوني عرفت علي رضوان، ***السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين*** (القاهرة: دار النهضة العربية،ط.1، 2011)، ص. 45

[2] –ترينيه برينو، "أربعة أعوام لتغيير العالم إستراتيجية بوش 2005–2008" ، (تر: قاسم المقداد) ***الفكر السياسي*** م.52،ع.24 (2009/01/11)، ص.24 .

المبحث الأول:إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ 1990إلى2001.

1-نهاية الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الدولي.

أ- تحولات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة:

إن وجود الدولة القومية، يستلزم وجود أهدافا ومصالح تسعى لتحقيقها وحمايتها، وفقا لإستراتيجية قائمة على مبادئ وسياسات معينة. وتتأثر إستراتيجية الدولة القومية بالبيئة الدولية وما تحتويه من تفاعلات ناتجة عن علاقات الفواعل في النظام الدولي، هيكلته ونمط توزيع القوة بين عناصره.

يعرف هولستي Holsti متغيرات البيئة الدولية كتالي:"هي المعايير التي يستدل بها على وجود تغيير ما في النظام الدولي". ويرى كابلانKaplan أن:"المتغيرات الدولية هي بمثابة مدخلات تسبب نوع من التغيير في العلاقات التبادلية للوحدات التي يتألف منها النظام الدولي. وأن هذا لابد أن ينتهي بصيغة مخرجات وتحولات أساسية في سلوكيات النظام."

وحسب روبرت جابلينRobert Jablin فإن النظام الدولي يمكن أن تكتنفه ثلاثة أنواع عرضية، من التغيرات والتي تعد بمثابة مخرجات وتحولات، تتمثل في تغير الأنظمة(التغير في طبيعة الأعضاء أوالكيانات التي تكون نظاما دوليا)، تغير نظامي(تغير في شكل التحكم في النظام الدولي) وتغير التفاعلات(تغير شكل التفاعلات بين الدول).[1]

هذا ما شهدته البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. حيث أن أبرز حدث عصف بالسياسة الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، هو انهيار المعسكر الاشتراكي تلك الكتلة التي مثلت أحد أقطاب النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ظهرت معالم الانهيار منذ السبعينيات إذ بدأ الاقتصاد السوفيتي يتراجع. وفي سنة 1985 كانت نسبة الإتحاد السوفيتي من الدخل العالمي قد تراجعت إلى 14.8%، في حين زادت النسبة الأمريكية إلى 28.5 %. وحسب التقرير السنوي للجات (GATT) لسنة 1985تراجعت مرتبة الإتحاد السوفيتي إلى المرتبة 15 من حيث تصدير البضائع المصنعة. وفي سنة 1986 تناقصت نسبة إنتاجه الصناعي إلى 40%. بالإضافة إلى ازدياد الفجوة التكنولوجية بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، انتشار الفساد في السلطة وضعف العلاقة بين السلطة والجمهوريات التي كانت تابعة لها.[2]

---

[1]-سوسن العساف، ***إستراتيجية الردع :العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي*** (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2008)، ص ص.105-107.

[2]-سعد حقي توفيق، ***النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة*** (لبنان:الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1،2011)، ص ص. 25-28.

ومن أهم التغيرات التي عرفتها البيئة الدولية والتي سميت عند بعض الباحثين" بالثورة في الشؤون الدولية" نجد ما يلي:

-التحولات على مستوى الفاعلين الدوليين:

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة، تزايد ملحوظ في حجم الفواعل الجديدة والتي تختلف في تكوينها عن الشكل التقليدي للفواعل المركزية (الدول). إن وجود الفواعل من غير الدول (Non State Actors) أدى إلى تغيير في بنية النظام الدولي، فبالإضافة إلى الدول أصبح هناك شركات متعددة الجنسيات منظمات غير حكومية، المؤسسات النقدية عالمية،الحركات التحررية، المنظمات الإرهابية، المنظمات الدولية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود. أما على المستوى المحلي الوطني، فبرز دور المجتمع المدني خاصة الجماعات العرقية. وبهذا لم يعد من المجدي علميا وواقعيا تركيز الاهتمام على الدولة كموضوع مرجعي، لأنها ليست الفاعل الوحيد في المنظومة الدولية.[1]

-التحولات على مستوى أولوية الموضوعات:

لقد أصبح للعاملين الاقتصادي والتكنولوجي دورا أساسيا في التعبير عن علاقات القوة في الوضع الدولي الراهن. وبذلا من علاقات القوة العسكرية فقط، فإن هيكل القوة في ظل النظام الدولي الجديد، يتألف من ثلاثية القوة الاقتصادية، التكنولوجية والعسكرية. فالتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي وخاصة في الميدان العسكري تتطلب موارد اقتصادية هائلة. وهكذا فإن القوة العسكرية هي قوة عسكرية، تكنولوجية واقتصادية في أن واحد. كما لا يعبر الاقتصاد بدون قوة عسكرية عن قوة حقيقية للدولة القومية. [2]

كذلك برز على الساحة الدولية، دور "العوامل الثقافية" في السياسة العالمية. فالنظرية البنائية تؤكد أن فترة ما بعد الحرب الباردة، شهدت ظهور قوي لدور الهويات والأفكار في تحريك التفاعلات الدولية.
وذهب" صامويل هنتنغتون" في هذا السياق إلى التأكيد على دور المتغيرات الحضارية والثقافية في توجيه الصراعات لفترة ما بعد الحرب الباردة. فحسب قوله: "لقد دخلت السياسة الدولية مرحلة جديدة وأعتقد أن المصدر الرئيسي للصراع في هذا العلم الجديد، لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا بالأساس وإنما أكبر أسباب الصراع الذي ستعانيه البشرية، سيكون العوامل الثقافية فالصدام بين الحضارات سيهيمن على السياسة الكونية. والقضايا الخلافية بين الحضارات ستكون منطلقا للصراعات المستقبلية، نتيجة لتقارب أطراف العالم أكثر مع اتساع التبادل بين الشعوب، الذي يزيد من تأكيد الوعي باختلاف الحضارات.[3]

---

[1]- خالد حنفي علي، "ما بعد الدولة : متطلبات الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول"، ***الهرم***، ع.284 (13مارس 2010) ص ص. 24-26.

[2]- توفيق، ***مرجع سابق***، ص ص.46.65.

[3]-عزوز محمد العربي، ***صدام الحضارات ونهاية التاريخ*** (بيروت: دار النهضة العربية،2009)، ص.35.

ب-البيئة المحلية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

-على المستوى الاقتصادي:

قدر ارتفع الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 25%في الفترة الممتدة من 1992 إلى2000. وبلغ ناتجها الخام سنة 2008 حوالي 14545 مليار دولار.ويحتل هذا البلد موقع الصدارة من حيث صادراته، من الآليات التكنولوجية العالية الدقة، التي تصل إلى حوالي 150 مليار دولار سنويا. فالشركات الأمريكية تتحكم في حوالي 73 % من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالي 75 % من المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري، حسب إحصائيات 2000.كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2005 المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب، الذرة، الخشب، المرتبة الثانية في إنتاج القطن والثالث في إنتاج القمح على المستوى العالمي. كما احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية في نفس السنة.[1]

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تأهيل اقتصادها، ليكون أكثر قوة واستقرارا على الصعيد الدولي. وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال، الاستثمار، التبادل التجاري الدولي ، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوربي، إلى القبول بالتبادل التجاري وفقا لشروطها. بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم.وهي تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي تهيمن عليها، عن طريق حقوقها التصويتية، قدرتها على اختيار رؤسائهما ووجود مقرهما فوق ترابها.[2]

على المستوى العسكري:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى في العالم، من حيث التسلح وتطوره التكنولوجي. وتعتبر النفقات العسكرية الأمريكية من أعلى النفقات العسكرية في العالم، حيث بلغت في سنة 2000 قيمة 324.2 مليار دولار، أي ما يعادل 40.52 %من الإنفاق العسكري العالمي، الذي بلغ قيمة 800 مليار دولار لنفس السنة. واستمرت هذه النفقات العسكرية في الارتفاع وفي سنة 2009 بلغت نسبة 41.5% من الإنفاق العالمي العسكري. في حين مثلت نسبة الإنفاق العسكري الصيني نسبة 5.8%، الإنفاق العسكري الروسي 4.0%، الإنفاق العسكري الفرنسي 4.5% والإنفاق العسكري الياباني3.2%. ومثلت

---

[1] Jhosif Crist", la puissance economique Americaine" ,in : ***http//www.Economie des Etats –Unis…org 569opoçç***, (2013/03/16 ,15 :55).

[2]- لكريني إدريس، ***التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق*** (مراكش:المطبعة والوراق الوطنية، ط.1 ،2005)، ص.5.

هذه النفقات العسكرية الأمريكية مابين 3% و4.5% من الناتج المحلي الأمريكي، خلال سنوات مابين 2000 و2011.[1] أما تزايد هذه النفقات فهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01:ميزانية الدفاع الأمريكية من 2005 إلى 2011 و التي تقدر مليار دولار.[2]

القوات العسكرية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجيش	100.3	100.0	246.5	167.5	161.5	164.5	126.7
البحرية	119.2	6.125	129.0	6.134	3.143	5.147	3.153
السلاح الجوي	8.117	5.168	3.132	2.139	7.138	2.142	8.146
الدفاع الشامل	8.26	2.66	3.69	9.71	5.78	2.78	5.85
الاجمالي/بليون دولار	1.400	3.419	1.443	4.462	0.462	1.492	3.501

تعتبر القوة العسكرية الأمريكية أحد أهم مسببات الدخل القومي الأمريكي، ذلك بفضل صادرات الأسلحة الأمريكية إلى العالم حيث بلغت قيمتها سنة 2004 نسبة 19%من الصادرات العالمية. كما أن أكبر الشركات العالمية للسلاح وتجارة الأسلحة، هي أمريكية المنشأ ومنها : كولهيد مارتن تقدر مداخيلها ب9.24 مليار دولار، بوينغ مداخليها 4.24 مليار دولار، نورثروب غرومان 7.22 مليار دولار لسنة 2004.[3]

أما من ناحية قدرة هذه الأسلحة فهي تنبع من تطورها التكنولوجي. وقد تجسد ذلك في حرب الخليج الثانية سنة1991، إذ شهدت استخدام أسلحة ذات تقنية متقدمة، توجت بنهاية حاسمة وبعدد محدود من الخسائر في صفوف التحالف، من خلال الدقة في تصويب الأهداف. بواسطة صواريخ تصل إلى مدى بعيد وقنابل جد متطورة، مثل قنبلة التعتيم الإليكتروني (BLU-114) والتي تسبب انقطاعا في التيار الكهربائي بعد أن تلقى على الهدف، قنبلة امتصاص الأوكسجين (BLU118-B) . بالإضافة إلى أقمار التجسس وكاشف الصواريخ مثل قمر KH-1 [4].

---

[1] -Stockhom International Peace Researche Institute ",The SIPRI military expenditure data base, *"in:http : //www.sipri.org/non first/result milex .php.sen* ,(2012/08/19.10:23)

[2]-عادل محمد سليمان، "توجهات ميزانية الدفاع الأمريكي لعام 2006 "، ***السياسة الدولية***،ع.163(جانفي2006) ص. 28.

[3]-سوسن، ***مرجع سابق***، ص ص. 274،275.

[4] – خالد شكير، "الأسلحة الأمريكية المستعملة في الحرب على العراق"، في : ***http://www.arab-eng.org/vb/showthread.php/205462-***، (2012/04/12 ، 16:25)

ولدى الولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية منتشرة عبر العالم. تقدر ب200000 عسكري موزعين في 702 قاعدة عسكرية موجودة في130 دولة. مثل قاعدة "الجفير" في دولة البحرين، قاعدة "خور العديد" في قطر. بالإضافة إلى 6000 قاعدة داخل إقليمها. وتصل كلفة هذه القواعد إلى592مليار دولار حسب إحصائيات 2009.

أما القيادات العسكرية الأمريكية فهي موزعة إلى 6 قيادات حسب التصنيف التالي:

*القيادة الشمالية والتي تنحصر مسؤوليتها في الإقليم الأمريكي.

*القيادة الجنوبية وتنحصر مسؤوليتها في أمريكا اللاتينية.

*القيادة الأوروبية وتنحصر مسؤوليتها في المنطقة التي تدخل في نطاق عمل الحلف الأطلسي.

*قيادة الباسيفيك وتنحصر مسؤوليتها في جنوب شرق أسيا وأستراليا.

*القيادة المركزية وتنحصر مسؤوليتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

* قيادة الأفريكوم وتنحصر مسؤولياتها ضمن القارة الإفريقية.[1]

بالإضافة إلى مشروع الدرع الصاروخي والذي تعود فكرته إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان سنة 1983 ومفادها إقامة صواريخ باليستية، في الفضاء ومضادة للصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.[2]

-على المستوى الإعلامي:

لدى الولايات المتحدة الأمريكية قوة إعلامية كبيرة. فهي تملك المؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي "الأسوشيتد برس"، التي تزود بالأنباء والصور ما يناهز 1600 صحيفة يومية و5900 محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم. بالإضافة إلى أن 90 %من مواقع شبكة الإنترنيت هي مواقع أمريكية. كل هذه العوامل أسهمت إلى حد بعيد في انتشار نمط الثقافة الأمريكية في مختلف أرجاء العالم.[3]

-على المستوى العلمي والتكنولوجي:

من الجانب التقني–التكنولوجي تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحتل أعلى مرتبة في سلم الابتكار التكنولوجي، قياسا بالقوى المنافسة لها.فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2002، فإنها قد صنفت كأكثر الدول إنفاقا على البحث العلمي، حيث بلغت نسبة الإنفاق 8%من الناتج القومي الإجمالي.وقد بلغت حصة أبحاث التطوير العسكري لعام 2005، الخاصة بالقوات البحرية ما يقارب

---

[1]–رياض بن عربية، ***الإستراتيجية العسكرية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا***، مذكرة ماستر غير منشورة (الجزائر :المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2012) ، ص.44 .

[2]–دجون جنتري، "القوة الأمريكية في عصر الجيش الأمريكي"، (تر:سعد زهران) ***الثقافة العالمية***،ع.99 (6أفريل2000)، ص.46.

[3]–إدريس لكريني، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 162.157.

845.3 مليون دولار، السلاح الجوي2381 مليون دولار والقوات المشتركة ما يقارب 158.6 مليون دولار.[1]

-على المستوى السياسي:

لقد انهار ذلك التهديد الإستراتيجي، الذي كان يمثله الإتحاد السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية على مستويات مختلفة إيديولوجية، عسكرية، سياسية، اقتصادية وعلمية. كما انهارت تلك المواجهة الإستراتيجية التي كانت تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تجاهه والمعتمدة على المبادئ التالية :احتواء المجال الجيوسياسي الشيوعي وردع القوة العسكرية السوفيتية التقليدية والنووية .[2] وبهذا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في قراءاتها وإدراكها للتهديدات الإستراتيجية، لفترة ما بعد الحرب الباردة . وقد قالت كوندوليزا رايسCondoliza Rais قبيل توليها منصب مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي:"إن الولايات المتحدة الأمريكية تجد صعوبة فائقة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية".[3]وفي هذا الإطار يقول المؤرخ البريطاني أرنود توينبيArnoud Twinbi:"إن بقاء الحضارة مرتبط بالاستجابة الظافرة للتحديات المقلقة، من حيث تحقيق الغاية إلى صراع جديد ومن حل مشكلة إلى مجابهة أخرى ومن هدنة مؤقتة إلى حركة راجعة".وقد أدرك بعض الخبراء السوفيت ذلك حيث صرح جورج أرباتوف Arbatoof Djorj أحد مستشاري غورباتشوف في ماي1988 لصحفي أمريكا :"سوف نفعل لكم شيئا رهيبا، سوف نحرمكم من العدو". [4]

ونتيجة لذلك دار جدل سياسي مستفيض داخا مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي، الحزبين الرئيسيين ومؤسسات البحث والدراسات الأمريكية، حول السياسة الخارجية التي يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية انتهاجها وطبيعة الأهداف الإستراتيجية التي يجب تحقيقها.ومن أهم التيارات الفكرية التي ظهرت، في ساحة الجدال، بصيغة اتجاهات مطورة للفكر الإستراتيجي الأمريكي نجد:

-التيار المثالي: ودعا إلى تبني سياسة تقوم على تعميم الأنموذج الأمريكي في الحرية والديمقراطية وإقرار منهج متعدد الأطراف في العلاقات الدولية وإعادة تنظيم المجتمع الدولي.

---

[1]-سوسن، ***مرجع سابق***، ص.275.

[2]-سميح فرسون، ***جدور الحملة الأمريكية المناهضة للإرهاب بعد أحداث 11سبتمبر*** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2002)، ص. 188.

[3]- Nicholas Leman, ***The next World Order :The Buch Administration may have a brand-New Doctrine of power*** (New Yorker, 1April2002),p.44.

[4]- نبيل ديب، ***الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام،2006/2005)، ص ص. 31،32.

-التيار الواقعي: أكد على ضرورة اللجوء إلى القوة ورفع شأن المصلحة القومية، في تسيير العلاقات الدولية وتعزيز القدرات العسكرية الأمريكية.

-تيار الواقعية الجديدة: وتقوم فلسفته على كون الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة فرض هيمنتها وسياستها واعتماد التدخل بقوة السلاح.[1]

ووفقا لهذه التيارات فقد تركز النقاش حول ثلاثة توجهات رئيسية هي كتالي:

التوجه الأول: التوجه الانعزالي والذي وجد أن انتهاء الحرب الباردة، هي فرصة لنهاية الحرب النووية والتقليدية،التي كانت تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

التوجه الثاني: الدعوة إلى ممارسة دور عالمي أمريكي، إذ ذكر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، في رسالة وجهها إلى الكونغرس في 17 جانفي 1991، إنه من الضروري التوجه صوب تحقيق القرن الأمريكي القادم قائلا:"فقط الولايات المتحدة الأمريكية لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها..."

التوجه الثالث: تنفيذ دور المهيمن في النظام العالمي، يذهب رواد هذا التوجه إلى ضرورة تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بدور عالمي، نظرا إلى عدم وجود منافسين قادرين على مجاراتها. كما أن عناصر القوة الاقتصادية هي شرط لاحتلال الدول مكانة عظمى.[2]

ج-تصور الولايات المتحدة الأمريكية لدورها في محيطها الإستراتيجي:

لقد تردد الفكر الإستراتيجي الأمريكي منذ انتهاء الحرب الباردة، بين الانغماس في الشؤون الدولية أو التعامل معها بحذر. إلا أنه تم اغتنام الفرصة المتاحة في البيئة الدولية الغير المعهودة، بالاستناد إلى تفوق الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي، العسكري، التكنولوجي وقيادتها منظومة الدول الصناعية ومنظومة حلف شمال الأطلسي. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية في أغلب الفترات، أردفت هذا التوجه بتوجه أخر أكثر تركيزا منه وهو تنفيذ دور الهيمنة.[3]

وقد إستند هذا الدور إلى عدد من الأطروحات النظرية، التي درست الوضع الدولي بعد الحرب الباردة. وخرجت بنتيجة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تلعب دور المهيمن لضمان استقرار النظام الدولي ومكانتها الدولية.وكان من بينها نظرية "نهاية التاريخ "، التي جاء بها فرانسيس فوكاياما، حيث تقر

---

[1] -عامر هاشم عواد، ***دور المؤسسة الرئاسية في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة*** (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2010) ، ص ص. 193-195 .

[2] -سميح فرسون، ***مرجع سابق*** ، ص ص .104-107.

[3] -نعوم تشيكوفسكي،"الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية"، في: ***http//www.taqrir.org/showarticle.cfm ?id=11.005*** ، (2013/06/17 ، 7:00).

بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الإتحاد السوفيتي.[1]ويذهب فرانسيس فوكوياما إلى أن هناك إجماع ملحوظ ظهر منذ الثمانينات في جميع أنحاء العالم، بشرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم واعتبر أن" الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية ". لم يقصد بالليبرالية فقط نظام الحكم بل النظام الاقتصادي أيضا، قائلا بأن مبادئ الليبرالية في الاقتصاد قد حققت مستويات من الرخاء المادي، لم يتحقق من قبل، وأحيانا يتلوها الاتجاه نحو الحرية السياسية. أما فيما يخص نهاية التاريخ فيقصد بها سيادة الدولة الليبيرالية، باعتبارها دولة عقلانية تخلق بداخلها مجتمع لا طبقات فيه ويقوم على أساس إلغاء الفوارق بين السادة والعبيد.[2]

انطلاقا من هذا الاتجاه التصوري، لدور الولايات المتحدة الأمريكية، في البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية يتجه نحو الهيمنة الإستراتيجية.

والهيمنة هي إستراتيجية واقعية، تسعى إلى إدامة السيطرة الجيو سياسية ما بعد الحرب الباردة. ويعتقد أنصار الهيمنة أن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية إلى أقصى حد (أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى). وذلك لأن السياسة الدولية على قدر كبير من التنافسية. وتقوم استراتيجيه الهيمنة على افتراض أن الدول تكسب الأمن لا من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها (أي بسعيها إلى الزعامة). ففي العالم الذي تغلب عليه الخشونة والتنافس يعتمد أمن الدولة على القوة "الصلبة" (القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية)، والأفضل للدولة أن تكون هي الدولة رقم واحد.وتنطوي أسس إستراتيجية الهيمنة، على أنه من الضروري استمرار زعامة الولايات المتحدة، لأنها تبدو شرطاً للاستقرار تلك الرابطة التي تصل ما بين أمن الولايات المتحدة الأمريكية الشامل والمصالح الإستراتيجية.ومن حيث الجغرافيا تنظر إستراتيجية الهيمنة إلى كل من أورباّ، شرقي آسيا، الخليج العربي الفارسي وإفريقيا. كمناطق تقوم فيها للولايات المتحدة مصالح أمنية حيوية. وتعد أوربا وشرقي آسيا منطقتين مهمتين لأنهما يمكن أن تبرز منهما دول عظيمة جديدة، وأن تندلع فيهما في المستقبل حروب بين الدول العظيمة. أما الخليج العربي الفارسي وإفريقيا فيعتبران مصدرا مهما للطاقة. وتعيِّن إستراتيجية الهيمنة تهديدين رئيسين لمصالح أمريكا المتشابكة، هما ظهور دول عظيمة جديدة وانتشار عدم الاستقرار الأمني في مناطق مهمة إستراتيجيا.[3]

---

[1]–إدريس، **مرجع سابق**، ص.137.

[2]–محمد سيف حيدر النقيد، ***نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار التوجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007)، ص ص.49 –51.

[3]–كريستوف لبين، ***إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الواحد والعشرون أم توازن القوى*** (تر: أديب يوسف) (دمشق:إتحاد الكتاب العرب، ط. 4 ، 1999)، ص.30.

ولهذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على قوتها من خلال إستراتيجيات الأمن القومي التي تبنتها بعد نهاية الحرب الباردة.

2-إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج بوش الأب لسنة 1990.

أ-أهم المرتكزات الإستراتيجية للأمن القومي في سنة 1990:

قال الرئيس الأمريكي جوج بوش الأب في خطابه، في جلسة الكونغرس المشتركة، في11 سبتمبر1990 "إن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى إقامة نظام دولي جديد، خالي من التهديد، نظام أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمنا في السعي نحو السلام، عهد يمكن للأمم أن تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس ...اليوم يصارع النظام الجديد لكي يولد عالم مختلف تماما عن الذي نعرفه، حيث سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون. عالم تدرك فيه الأمم المسئولية المشتركة للحرية والعدالة".

مع انتهاء الحرب الباردة واجهت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة تحديات رئيسية تمثلت في غياب العدو مما جعل المسئولين عن الدفاع يواجهون صعوبات في صياغة إستراتيجية أمن قومي لهذه الفترة، بروز مزيج من مجموعة شرق أوسطية تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الدول تستلهم أفكارها من تعاليم الإسلام من منظور متشدد ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد تفكك الإتحاد السوفيتي.[1]

وفي ماس 1990أصدر البيت الأبيض، وثيقة عنوانها"الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" وتدور موضوعاتها حول مقومات الولايات المتحدة الأمريكية، مصالحها وسياساتها، خلال عقد التسعينات.وقد تضمنت هذه الوثيقة عددا من الموضوعات المتعلقة بكيفية انعكاس تقلص الخطر السوفيتي على الدور الأمريكي القيادي وعلى تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة مع القوى الأوروبية، موضوع الطاقة والتكنولوجيا والتسلح المتطور وأكدت الإستراتيجية على ما يلي :

-إن الولايات المتحدة الأمريكية ستتابع دعمها لنظام اقتصادي عالمي شامل ومنفتح، كأفضل وسيلة لتقوية التنمية الاقتصادية الشاملة، من أجل الاستقرار السياسي ونمو المجتمعات الحرة.

-ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة، ذات القوة الحقيقية الشاملة والنفوذ الكبير بمختلف أبعاده السياسية، الاقتصادية والعسكرية، بالرغم من ظهور مراكز قوى جديدة في العالم.

-التركيز على تعزيز الأمن وبخاصة في العالم النامي، بوسائل سياسية واقتصادية أكثر منها عسكرية .

-تشجيع الاستقرار، أمن أصدقائنا وتأمين تدفق البترول بحرية والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

[1]-عواد، ***مرجع سابق***، ص.196 .

–وفي مجال الطاقة نورد أهم ما تضمنته هذه الوثيقة: إن موارد الطاقة ضرورية للأمن والتقدم الأمريكي ولذا يجب تأمين الحاجات الطاقوية والموارد المعدنية، للحفاظ على النمو الاقتصادي الأمريكي. وتأمين فرص الازدهار الأمريكي في الداخل والخارج.

ترتكز 65% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، بمنطقة الخليج العربي، وهذا يعني أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتأمين مورد نفطي، إضافي يعتمد عليه وذي سعر تنافسي، لتحقيق استجابة سريعة ومناسبة، في حالة أي اضطراب شديد في موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط .

سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير ترشيد الطاقة، تنويع مصادر النفط والغاز مع زيادة موارد الطاقة لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادي. ويجب تكثيف الجهود لتطوير مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية، الغاز الطبيعي، الفحم والطاقات المتجددة. وتكريس اهتمام أكبر لتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري في ضوء الاهتمامات البيئية المتنامية .[1]

إن تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على دورها في النظام العالمي كقوة عظمى، تجسد في هذه الإستراتيجية. أما ربطها بين دورها وتحقيق مصالحها وأمنها، فقد تجسد من خلال سياستها الخارجية. والتي تميزت باستعمال الأداة العسكرية للتحقيق أهدافها والدليل على ذلك حرب الخليج الثانية.

ب–حرب الخليج الثانية وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

إن الخليج العربي يكتسب أهمية إستراتيجية، من خلال خصائصه الجغرافية التي تمثل مصلحة للقوى الدولية. حيث يضم 65%من الاحتياطات النفطية العالمية وينتج 25%من الإنتاج النفطي العالمي حسب إحصائيات سنة 1991. كما تحيط به مضيق هرمز الذي يمثل طريقا بحريا لحركة نقل النفط الدولية إذ تقدر الصادرات البترولية المارة عبره ب60%من الصادرات البترولية العالمية .[2]

وباحتلال العراق للكويت سنة 1990، فإن العراق ضاعف حصته من الاحتياط النفطي العالمي المؤكد من9.9 % إلى 19.3%. وأضاف إلى طاقة إنتاجه النفطية المقدرة ب40 مليون طن سنويا، طاقة إنتاج بوش خطابا في البنتاغون قائلا:"إن وظائفنا، طريقة حياتنا وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذا وقعت احتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرت صدام حسين."وانطلاقا من هذا أصبح قرار الحرب ضروريا للأمن القومي الأمريكي، خاصة أمن الطاقة ونتيجة لذلك شنت الحرب في17

[1]–نبيل، ***مرجع سابق*** ، ص.61.

[2]- Claude Pernet, ***le nouvel ordre international au proche / Les aspects juridique de la*** **crise** ***et de la guerre du golfe***,(Paris: centre de droit international Nanterre Monchrestien,1991),p.28.

جانفي 1991 على العراق. وأخرج صدام حسين من الكويت، على يد قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3-إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد بيل كلينتون:

أ-أهم مرتكزات الإستراتيجية:

إن اهتمام الولايات المتحدة في عهد كلينتون، بالسلام نابع من تخوفها من حدوث نزاع كبير يهدد تفوقها. وتكمن إستراتيجية كلينتون للمحافظة على السلام في المحافظة على الوجود الأمريكي في أوربا واسيا، مع المحافظة على علاقات وثيقة مع القوى الكبرى الأخرى. وتستند هذه الإستراتيجية على الاعتقاد بأن الوجود العسكري الأمريكي، المتقدم مازال هو الحاجز المعتمد عليه أمام المنافسين الجدد من القوى الكبرى[2].وانطلاقا من هذا قامت السياسة الخارجية لإدارة كلينتون على أربعة مبادئ أساسية:

-السعي إلى كبح التنافس الأمني وتخفيض مجازفة حدوث حرب كبيرة، في أوربا، شرق آسيا والشرق الأوسط، ذلك بتدعيم وجودها العسكري في كل من هذه المناطق.
-حاولت الإدارة الأمريكية تعزيز اقتصاد عالمي، منتج ومنفتح وهي ترى في ذلك أنه عامل هام لازدهار الاقتصاد الأمريكي .
-بناء نظام عالمي ينسجم مع القيم الأمريكية، عن طريق تشجيع نموذج الديمقراطية وباستخدام القوة العسكرية ضد الإساءات إلى حقوق الإنسان الرئيسية .[3]
ومن أجل تكييف أهداف السياسة الخارجية الأمريكية لهذه الفترة ومؤسساتها للتماشي مع المتغيرات، شدد الرئيس بيل كلينتون على أنه لابد من التركيز على ثلاثة أسس هي:[4]
-رفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفا أوليا في السياسة الخارجية .
-المحافظة على القوة العسكرية وتكييفها لتصبح ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة .
-أن تقوم السلطة الأمريكية بتنظيم سياسة خارجية، تتمحور حول دعم الديمقراطية وحرية الأسواق في الخارج.

---

[1]- أيان رتليدج، ***العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟*** (تر:مازن الجندلي) (لبنان:الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2006)، ص ص.89-92.

[2] - قاسم عبد الستار،" الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب"، ***البيان***، ع.2 (سبتمبر 2004) ص .320.

[3]- نبيل، ***مرجع سابق***، ص.50.

[4]-قاسم مجيد، "وزير الخارجية يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية"، ***المجال***، ع.662 (فيفري 1996) ص.25

وقد أكد الرئيس بيل كلينتون على هذه الأهداف، حسب ما صرحت به كاتبة الخارجية الأمريكية أنداك مادلين أولبرايتMadlinOlprit خلال العهدة الثانية للرئيس1996-2000، حيث قالت:"إن زعماء الولايات المتحدة يهدفون إلى دعم أمريكا قوية ودعم القوى الديمقراطية حول العالم. وبناء هيئات وتنظيمات الحلف الأطلسي والأمم المتحدة. إضافة إلى إنشاء منظمات اقتصادية من أجل رفع التعاون الدولي والتطور الاقتصادي ودفع الرفاهية في الداخل وترقية نظام اقتصادي شامل. والعمل مع حلفائنا في أوروبا من أجل خلق أوروبا موحدة وديمقراطية، كذلك بالنسبة لجنوب شرق أسيا. بالإضافة إلى الالتزام بتقوية القوى حول العالم التي تعمل لضمان حقوق الإنسان الديمقراطية، التنمية، البيئة، الصحة والقانون."[1]

وقد اعتمدت إستراتيجية إدارة كلينتون للأمن القومي على ركيزتين أساسيتين هما:

أ-إعادة هيكلة القوات الأمريكية لمواجهة التحديات الجديدة : ويعني هذا ضرورة الحفاظ على القوة العسكرية النووية الرادعة، لتكون قادرة على التصدي والقضاء على أي تهديد للمصالح الأمريكية الحيوية، مع ضرورة تخفيض النفقات الدفاعية إلى مستوى الاحتياجات. حيث خفضت نفقات الدفاع الأمريكي من 291 مليون دولار سنة 1993 إلى 253 مليون دولار سنة 1998[2].

وقد بدأت التحركات الإرهابية تمثل تحدي للأمن الأمريكي في هذه الفترة، فقد شنت عدة هجمات ضد المنشآت والقوات الأمريكية خاصة في الوطن العربي وإفريقيا مثلا:

*انفجار سيارة في المقر العسكري الأمريكي بالسعودية بتاريخ 19-40-1995 .

*انفجار سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا في نفس الوقت سنة 1998.

أما الرد الأمريكي فقد كان هجوما عسكريا، شمل أفغانستان والسودان، بدعوى تفكيك شبكات الإرهاب. وبرر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الهجمات تحاول حماية أمنها القومي. وربط بين الدول المارقة والإرهاب، ففي خطابه في 19 جانفي 1999قال:"بينما نعمل للسلام يجب أن نواجه الأخطار التي تواجه أمننا القومي، بما في ذلك الأخطار المتزايدة من قبل الدول المارقة والإرهاب ."[3]

ب-توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات الخارجية، على ربطها بدول الكومنوالث، أوروبا الشرقية والعالم الثالث، مع تأكيد أمريكا على نشر الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان. وقد قامت القوات الأمريكية بمجموعة من عمليات التدخل الإنساني، مثل التدخل في الصومال 1992-1993 من أجل تقديم المعونات الإنسانية بعد انهيار الحكومة الصومالية وتفشي

---

[1]- نبيل، ***مرجع سابق***، ص. 55

[2] -Bill Clinton and Al Gare",putting people first –how we can all change, *"**American Foreign policy**,*N.91(1993) , P.32.

[3] Dolth Peart , "The U S A defence"
In-:***http://www.defenselink.milk/speeches/1995/s1999051-perry.html85***,(2012/02/02,11:40).

المجاعة. والتدخل في كوسوفو سنة 1999 لحماية حقوق الإنسان[1].كما عملت على إعادة بعث التحالفات مع القوى الكبرى وتفعيل دور الناتو.ويرى جوزيف ناي أن :"إحدى أهم المهام لإبقاء على توازن القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، هو إعادة بعث التحالفات الأمريكية التقليدية مع الديمقراطيات الكبرى وتكييفها مع معطيات مناخ ما بعد الحرب الباردة ."[2]

كما أن البعد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، اعتمد على تخفيض الإنفاق العسكري وضرورة مشاركة الحلفاء في الأعباء العسكرية، مع الاحتفاظ بأكبر قوة عسكرية في العالم بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور الحلفاء والأمم المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الصراعات الدولية.[3]

المبحث الثاني:إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001.

1-التغيرات الدولية بعد أحداث 11سبتمبر 2001:

أ-أحداث 11سبتمبر 2001:

صبيحة يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001، تعرضت إحدى الرموز العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية لهجوم انتحاري، بواسطة ثلاثة طائرات. فالطائرة الأولى هي من طراز بوينغ 767 التابعة لشركة أمريكان إيرلاينز، تحمل على متنها 92 شخص. والطائرة الثانية من طراز بوينغ767 التابعة لشركة يونايتد إيرلاينز، على متنها 65 شخصا.أما الطائرة الثالثة فهي من نوع بوينغ 757 تابعة لشركة إيرلاينز وتحمل 64 شخص. وقد أسفر هذه الحوادث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمي في نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالي الغربي من البنتاغون مقر وزارة الدفاع. وراح ضحيتها مئات من المدنيين وكانت هذه الحادثة هي الأولى من نوعها مند سنة 1812 عندما تدخلت بريطانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1]- عمران عبد السلام الصفراني، ***مجلس الأمن وحق التدخل لفرض إحترام حقوق الإنسان(دراسة قانونية)*** (بنغازي:جامعة قاريونس،. ط.1 ،2008) ص ص. 320 ،321.

[2] –Josef Nye, ***Challenger for American Policy***, (Washington: US information Agency,1991)P.34.

[3] – The White House ***,A National Security Strategy of Engagement and Enlargement*** .February 1997 , p.6.

[4]–نبيل، ***مرجع سابق، ص ص*** .102،103.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان ربحها المعنوي والسياسي كبيرا عقب الأحداث التي مستها. فقد شكلت ذريعة مكافحة" الإرهاب "، مناسبة جيدة لهذه الدولة القوية لتصبح في موقف الضحية، لتنال تضامنا وتعاطفا دوليا واسعا، شكل إلى حد ما مبررا لرد فعلها في أفغانستان.[1]

ب-مراجعة التحديات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية:

-**الإرهاب:**أدت أحداث11سبتمبر إلى تزايد درجة الاهتمام بقضية الأمن القومي ومدى تحقيقه،لأنها كشفت عن مدى هشاشة النظم الأمنية الموجودة في ظل التحديات الأمنية الجديدة اللاثماتلية من جهة. كما كان لشدة التفجيرات وعمقها انعكاس مباشر على مستوى الاستعداد الأمريكي، للتفاعل مع هذه الأنماط التهديدية الجديدة من جهة أخرى، على اعتبار أن هذه الأحداث قد هزت معالم القوة الأمريكية عسكريا واقتصاديا. ووفقا لذلك ضبطت الإدارة الأمريكية رؤيتها الجديدة بجسر الهوة الأمنية بين مفهومي الأمن الوطني والدفاع الخارجي، حيث يكون تحقيق الأول بتوسيع الثاني. ومواجهة التهديدات الخارجية هو مزيد من الأمن الداخلي.[2]واعتبرت أن الإرهاب هو التهديد الأول على قائمة تحديات أمنها القومي وحددته في تنظيم القاعدة بزعامة "أوسامة بلاذن" وجميع القواعد الإرهابية التابعة لها. أو أية قواعد أخرى تكون تحركاتها تطابق مفهوم الإرهاب.

أما داخليا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف الأمن الداخلي، تجسد ذلك في تشديد الرقابة على المواطنين. كما تم إنشاء مجموعة من الهيئات المكلفة بمراقبة الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية مثل مكتب الأمن الداخلي في 20 سبتمبر 2001، حيث أعلن الرئيس الأمريكي عن إنشاء هذا المكتب التابع للبيت الأبيض، ثم تحول إلى وزارة مهمتها متابعة الاستقرار الأمني الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنشأ المركز المتكامل لمواجهة التهديد الإرهابي، مهمته التنسيق بين الأجهزة الأمريكية المختلفة في مجال الاستخبارات.وشمل هذا التغيير أيضا، القوانين الأمريكية حيث أصدرت مجموعة من القوانين في إطار حماية الأمن الداخلي الأمريكي من الهجمات الإرهابية، مثلا إصدار القانون الوطني الأمريكي لعام 2001 والذي نص على ضرورة إعطاء المدعي العام سلطة احتجاز المشبوه بهم بأنه إرهاب. وإعطاء السلطات الفدرالية الحق في التنصت على أجهزت الهاتف وتجميد الأرصدة المالية المشتبه فيها أنها تغدي الإرهاب.[3]

---

[1]-إدريس، ***مرجع سابق***، ص. 15

[2]-خالد معمري، ***التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر2001***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق،2008/2007)، ص.145.

[3]-أيمن جاهد، ***الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب من الداخل*** (القاهرة: دار العربي، ط.1،2003) ص.22-30.

2-إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد جوج دبليو بوش لسنة 2001.

أ-أهم مرتكزات الإستراتيجية:

أعلن البيت الأبيض في يوم 20 سبتمبر 2002، عن اعتماد الحكومة الأمريكية إستراتيجية أمن قومي جديدة. اعتمدت على مراجعة التهديدات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. وأعلنت عقيدة أمنية جديدة جوهرها محاربة الإرهاب، في أي مكان في العالم. ومذهب عسكري يعتمد على إستراتيجية الضربة الوقائية ليحقق هدف الإستراتيجية الكبرى المتمثل في القضاء على القواعد الإرهابية .

وأكد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، أن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد على مبدأ العالمية الأمريكية، التي تعكس التوحيد بين قيمها ومصالحها القومية وتهدف إلى جعل العالم أكثر أمنا وتقدما. ولتحقيق هذه الأهداف تنوي الولايات المتحدة الأمريكية القيام بما يلي:

*مناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية: وتعني أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل على الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان في العالم.في أول جانفي 2002 قال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بنيويورك-ويسن بويت:"ثمة قلق من أنه قد يكون من غير اللائق أو بعيد عن الدبلوماسية أن نتحدث بلغة الخطأ والصواب، بشكل ما وأنا لا أتفق مع ذلك، فالضروف المختلفة تتطلب أساليب مختلفة لكنها لا تستدعي أخلاقيات مختلفة."[1]وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشرها للقيم الديمقراطية، جعل العالم أكثر انفتاحا وتقبلا لتفاعلاتها الدولية.[2]

*تقوية التحالفات لدحر الإرهاب العالمي :في 14 سبتمبر 2002، بالكاتدرائية الوطنية في واشنطن، قال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في خطاب ألقاه هناك :"بعد مرور ثلاثة أيام فقط على الحادثة، لم يستوعب الأمريكيون بعد بعدها التاريخي لكن مسؤوليتنا نحو التاريخ أصبحت واضحة، الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر. لقد شنت الحرب علينا خلسة وغدرا، لقد بدأ الصراع وفق لتوقيت ولشروط حددها غيرنا، لكنه سينتهي بالكيفية وفي الوقت الذي نختاره نحن ".

وفي هذا الجزء من الإستراتيجية، تم تحديد مبادئ الحكومة الأمريكية تجاه الإرهاب والتي تمثلت في عدم التنازل لمطالب الإرهاب، عدم عقد أي صفقات معهم. أما طبيعة الحرب على الإرهاب فهي تعتمد على مجموعة من الأسس، أهمها أن خير دفاع هو الهجوم ومن هنا يجب استعمال الحرب الوقائية، حيث تشن هذه الحرب على عدة جبهات ويتحقق النصر من خلال تراكم مجموعة من العمليات، بعضهما مرئي

---

[1] -Wachington,the white house ,***The national securiy strategy of the United States of America*** Septembre 2002 ,pp.3-5.

[2]- زلماي خليل زاده، ***الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص.36.

وبعضها غير مرئي. وهي تشمل الإرهابيين الطلقاء في أسيا، إفريقيا وأمريكا، كما أن أفغانستان ليست مكان الحرب بل هذه الحرب هي عالمية.[1]

كما أن مفهوم الحرب الإستباقية في هذه الإستراتيجية يعد جديدا، بالنسبة لمفهوم الاستباق في علم الشؤون العسكرية. كونه يعتمد على نوايا مبكرة تراها الولايات المتحدة الأمريكية أنها عدائية. وقد عرفت كوندوليز ارايس وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش عن معنى الحرب الإستباقية كتالي :"الحرب الإستباقية هي منع أعمال تدميرية معينة ضدك من خصم لك. وأن هنالك أوقاتا لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد".وعليه فإن إستراتيجية الضربة الإستباقية تتمحور حول تنفيذ عمليات تستهدف إجهاض قدرات ونيات الطرف المقابل، الواقع تحت تصنيف الأعداء المحتملين. للحيلولة دون تعرض المصالح الوطنية والقومية للخطر.[2]

ومن أولويات هذه الحرب، الدفاع عن المصالح الأمريكية عن طريق تفكيك المنظمات الإرهابية ذات القدرات العالمية، التعاون مع الحلفاء وعدم تردد الولايات المتحدة الأمريكية على المقاومة بمفردها.وحددت وسائل مكافحة الإرهاب عن طريق القوة الصلبة، أي الوسائل العسكرية والحروب. والقوة الناعمة عن طريق التحول الديمقراطي.[3]

بالإضافة إلى الحرب على الإرهاب حددت الإستراتيجية أيضا مجموعة من الخطوات، في إطار تفاعلات الولايات المتحدة الأمريكية مع البيئة الخارجية. وتمثلت في التعاون على نزع فتيل الصراعات الإقليمية.[4]دعم تطور النمو الإقتصادي خاصة في المناطق الأكثر فقرا في العالم مثل إفريقيا، تعزيز أمن الطاقة من خلال العمل مع الشركاء التجاريين ومنتجي الطاقة لتوسيع مصادرها العالمية وأنواعها، لاسيما في النصف الغربي من الكرة الأرضية إفريقيا، أسيا الوسطى، منطقة بحر القزوين.[5]

---

[1] –Philippe Moreau Defarges, ***La guerre pré–emptive*** (France: L institue de défense nationale ,Octobre 2002) ,P.45

[2]-سوسن ، ***المرجع السابق***، ص ص. 201-200

[3] -Anna Theres Klingeted , ***USA Strategy and force strecture after the cold war***,(American United State :Institution for forsvarsstudie 2011),p p.17-20.

[4] -Loc.cit.

[5]-جاك فونتال، ***العولمة الاقتصادية والأمن الدولي :مدخل إلى الجيواقتصاد*** تر.محمود براهم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص .61.

ب-أهداف إستراتيجية مكافحة الإرهاب:

1- الأهداف السياسية:وتتجسد في ضمان الإنفراد الأمريكي بالهيمنة على العالم. ويرى نعوم شومسكي في كتابه "الهيمنة أم البقاء"، أن هذه الإستراتيجية هي بمثابة إعلان أقوى دولة في التاريخ، عن نيتها في الحفاظ على هيمنتها، سواء من خلال التهديد بالقوة المسلحة أو باستعمالها فعلا.[1]

2- الأهداف العسكرية: تمثلت في تضيق الخناق على تلك الدول المالكة للبرامج النووية، مثل إيران كوريا الشمالية، العراق ووصفها بالدول المارقة.

3- الأهداف الاقتصادية: ضمان المصالح الاقتصادية الأمريكية الخارجية، في إطار المنافسة الدولية. وذلك بالسيطرة على أهم المناطق المصدرة للنفط والغاز في العالم، المتمثلة في منطقة الشرق الأوسط أسيا الوسطى وإفريقيا.

أ-الأهداف قانونية: مكافحة الإرهاب هو أهم أهداف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية. ويعتبر تنظيم القاعدة في مقدمة التنظيمات الإرهابية، التي ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على مكافحتها وحسب ما قال وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد :"نحن مستعدون لشن حرب عالمية في سبيل مكافحة الإرهاب". بالإضافة إلى معاقبة الدول التي ترعى الإرهاب.[2]

ج-توظيف الحرب على الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية.

-الحرب على أفغانستان سنة 2001:

في 12سبتمبر 2001 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1368 ، يعطي من خلاله المرجعية والمشروعية للرد العسكري الأمريكي ضد أفغانستان .وإعترف كذلك بالحق في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي طبقا للفصل 51 من الميثاق ألأممي، الذي ينص على أنه" :ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى وجماعات في الدفاع على أنفسهم، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، ذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي."
كما أن حق الدفاع الشرعي دوليا يجب أن يكون آنيا ومحدودا في الزمان والمكان حتى لا يتحول إلى عمل انتقامي مرتب يحرمه القانون الدولي. وحتى يتم فتح المجال للمجلس للتدخل والقيام بما تمليه عليه مهامه في هذا الشأن.[3] هذه الشروط القانونية غابة في الحرب الأمريكية على أفغانستان، التي تظم في طياتها أبعادا أخرى غير تلك المعلن عنها "الحرب على الإرهاب".

---

[1]-تشومسكي نعوم، ***الهيمنة أم البقاء:السعي الأمريكي للسيطرة*** **على العالم** تر.سالم الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي،2004)، ص. 19 .

[2]- سميح فرسون، ***مرجع سابق***، ص ص.55-59.

[3]-إدريس، ***مرجع سابق***، ص ص .38،39.

إن الحرب الأمريكية على أفغانستان كانت بمثابة فرصة لتحقيق أهداف إستراتيجية، غير القضاء على الإرهاب. فتواجد الأمريكي في أفغانستان يجعل منها نقطة ارتكاز وقاعدة أمريكية لعمليتها العسكرية في أوراسيا. تلك المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا والغنية بالثروات النفطية والغازية، حيث بها 75% من موارد الطاقة العالمية. ويقع داخلها بحر القزوين الذي يحتوي على 33 مليار برميل احتياطي مؤكد من النفط و600 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. كما تعتبر مدار للألغام السياسية وللصراع الشديد بين القوى الإقليمية والقوى الدولية حول موارد الطاقة. إذا تتمثل أهم الدوافع الأمريكية من تواجدها في المنطقة في الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز، فقد بلغ احتياطي أفغانستان من النفط 6%من الاحتياط العالمي و40%من الاحتياط العالمي للغاز.[1]

-الحرب على العراق سنة 2003:

عملا منها على استثمار الظرفية الداخلية والدولية المتميزة، المنبثقة عن تداعيات 11سبتمبر 2001. عملت الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن مسار الأزمة العراقية التي لم يكتب لها الانفراج رغم الحصار والعقوبات. وفي 20 مارس 2003 إتخدت قرار بالقيام بحرب عسكرية على العراق. وإسقاط نظامه بذريعة فرض احترام المشروعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل.وبعد الهجوم العسكري الأمريكي على العراق، سؤل جيمس بول Djims Pol المدير التنفيدي لمنتدى السياسات العالمية، حول أسباب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق بدلا من كوريا الشمالية التي أعلنت أنها تملك أسلحة الدمار الشامل فأجاب :"إن السيطرة الفورية على نفط العراق ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي خفض أسعار النفط، مما يؤدي إلى ربح يصل إلى 29 دولار للبرميل الواحد. هذا يسبب الإستحواد على تريليونات الدولارات في النفط وهذا شيء كبير يستحق الحرب" [2]. وقال كنيث دير Kneeth Dir المدير التنفيذي للشركة النفطية شيفرون–تكساسو في خطاب له بكاليفورنيا سنة 1998 :"إن العراق يمتلك احتياطا هائلا من النفط والغاز، احتياطات أتمنى لو نستطيع الوصول إليها". وفي نفس الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية والكويت ترفضان بعناد منح هذه الشركات النفطية الأمريكية منفذا إلى موارد الاستكشاف وإنتاج النفط لديها. كانتا العراق وإيران محظورتين على هذه الشركات الأمريكية لأسباب سياسية. كما بدأ الرئيس العراقي السابق صاد حسين بمنح بعض حقول النفط لشركات نفطية غير أمريكية . وحسب وزارة الطاقة الأمريكية "إن العراق قد وقع عدة صفقات بمليارات الدولارات، مع شركات نفطية أجنبية منها صينية وفرنسية وشركات أخرى." ففي 1997 وقع العراق عقدا مع الصين لتطوير حقل الأحدب وفي نفس السنة وقع مع شركة نفط روسية "لوكيل" لتطوير حقل القرنة الغربي .

---

[1] -عمرو كمال حمودة، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية "، ***السياسة الدولية***،ع.164 (2006)،ص ص.52-50.

[2] –إدريس ، ***مرجع سابق***، ص ص.14.9.

إن هذا الوضع دفع المختصين بأمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ديك تشيني نائب الرئيس والمسئول عن فريق إعداد سياسة الطاقة القومية التي أمر بها الرئيس جورج بوش الابن، بوجود حلول لمشكلة الطاقة، إلى القول :"هاهم المنافسون الإستراتيجيون لأمريكا يسرقون بلا ضمير من شركات النفط الأمريكية سوقها الخاص" فكان لابد من عمل شيئ .أما المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية ومجموعة من خبراء الطاقة فقد صرحوا بأن:"أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية واقعة تحت تهديد أزمة الإمداد النفطي والزيادة الحادة في الأسعار."[1]

وقد صرح بروفسور أمريكي في العلوم الاقتصادية وأشهر المؤلفين الأمريكيين روبرت برايس Robert Prast، في تحليله في الحرب الأمريكية على العراق :"إن ما يحصل في الإدارة الأمريكية الحاكمة بقيادة جورج بوش الابن، هو تداخل العلاقات وتشابك المصالح بين الحكومة والجيش والشركات النفطية ".[2]

3- إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج دبليو بوش لسنة 2006.

أ-أهم المرتكزات الإستراتيجية:

أصدر البيت الأبيض في يوم 16 مارس 2006، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والتي تضمنت ركائز لا تختلف في جوهرها عن ركائز الإستراتيجية التي سبقتها. فقد أكدت على العمل على انتشار الديمقراطية.كما أوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب على الإرهاب. وقد حققت تقدما في هذه الحرب. وأصبحت أمريكا أكثر أمنا ولكنها ليست أمنة بعد. وقد حددت أهدافها تجاه هذه الحرب حيث نصت أنه على المدى القريب تتمثل هذه الأهداف في حيلولة دون الهجمات الإرهابية قبل وقوعها أما على المدى البعيد فإن الانتصار في الحرب على الإرهاب يعني انتصار الأفكار الديمقراطية.وعرفت الإرهابيون على أنهم أشخاص، خابت أمالهم نتيجة غياب الديمقراطية. فتحولوا إلى قتلة، يستعملون لغة القوة، يستغلون ثقافة التأمر وإيديولوجية تبرير القتل.

ونصت على أنه من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والثنائية، سوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، على تشجيع الاستقلال في مجال الطاقة، عن طريق فتح أسواق الطاقة ودمجها. أما في إطار علاقاتها الخارجية فقد حددت الإستراتيجية، أن إفريقيا تكتسب أهمية جغرافية وإستراتيجية متزايدة وتشكل أولوية في أعمال الإدارة الأمريكية، والأنظمة الدكتاتورية الاستبدادية تتمثل في سوريا كوبا، روسيا البيضاء، بورما

---

[1]- محمد ختاوي، ***النفط وتأثيره في العلاقات الدولية*** (لبنان: دار النفائس، ط.1 ،2010)، ص ص. 161،162.

[2]- المركز العربي للمعلومات، "إدارة بوش أقحمت البيزنس في السياسة وحولت العراق إلى مخزن نفط "، في: ***http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2485.htm***،(2012/11/11،14:55).

زيمبابوي. وفيما يخص الصين نصت الإستراتيجية أنه يجب عليها أن تتصرف كدولة مسئولة تفي بالتزاماتها وتضمن الحرية الاقتصادية و السياسية.[1]

المبحث الثالث: إستراتيجية الأمن القومي في عهد أوباما سنة 2010.

1-أسس إستراتيجية الأمن القومي في عهد أوباما:

ومنذ تسلمها السلطة عملت إدارة أوباما على إعادة النظر في العقيدة الأمنية، التي انتهجتها إدارة بوش عقب أحداث 11 سبتمبر 2001. والتي تضمنتها إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002وعام 2006. انطلاقاً من قناعتها بأن هذه العقيدة فشلت في تحقيق أهدافها الخاصة بحماية الأمن القومي، بل أضرت بالولايات المتحدة، التي قادها شغفها باستخدام القوة وتبنيها لسياسة الحروب الاستباقية إلى التورط في حربيي العراق وأفغانستان. والدخول في حرب واسعة وممتدة ضد عدو غير مرئي في أغلب الأحيان.الأمر الذي وضع القيادة الأمريكية للعالم في مأزق غير مسبوق، وعزز حالة عدم الاستقرار في العالم برمته.[2]

ومن أهم القضايا التي تضمنتها إستراتيجية الأمن القومي لإدارة أوباما في سنة 2010 هي كتالي:

1-قضية الإرهاب والقوة الذكية:

أكدت إستراتيجية الأمن القومي، على سعي واشنطن إلى نزع الشرعية عن الأعمال الإرهابية وعزل كل من يمارسونها. وقد فسر جون برينان Jon Birian كبير مستشاري الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إن الإستراتيجية الجديدة توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر نفسها في حرب مع الإسلام. حسب قوله:"إننا لم نكن أبدا ولن نكون في حرب مع الإسلام".كما أكد أن كبح تهديد الإرهاب للولايات المتحدة الأمريكية هو أولوية عليا". وصرح باراك أوباما أن:" المسلمين هم أكثر تضررا من الإرهاب ".

وتلغي الإستراتيجية الأمنية الجديدة رسميا ما جاءت به إستراتيجية الأمن القومي في عهد جورج دبليو بوش. بأن هذه الحرب هي عالمية. بل أوضحت أن هذه الحرب هي ضد شبكة بعينها، هي القاعدة وكل

---

[1] -Fraser Cameron ,***U S A foreign policy after the cold war*** *(*New York: Mrouteldege,2005) p.109

[2]- سنا أغا ،"المعضلة الأمنية التي تواجه أوباما ، في الموقع .

http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=featuredTopicsPage&ftId=%2FFeatureTopic%2FAbdel_Ghaffar_El_Duwaik%2FFeatureTopic_1216.xml&_event=viewFeaturedTopic&categoryId=2_Strategic+Issues&lang=ar
(16:30.2013،/08/22)

فروعها التي تدعم الأعمال الموجهة لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية. كما اعتبرت أن كبح التهديد الإرهابي ودعم الدفاع ضد مجندي القاعدة يعتبر من أولويات الحكومة الأمريكية.[1]

وغيرت عبارة "الحرب على الإرهاب" إلى عبارة "عمليات ما وراء البحار البديلة". واعتبرت أن وسائل محاربة الإرهاب لن تكونوا الجنود الأمريكيين، بل سوف تتم المحاربة عن طريق الطائرات بدون طيار. كما أن القوة الصلبة لن تكون هي الأداة الوحيدة في هذه الحرب بل سوف تستعمل أداة القوة الناعمة من خلال تغير الأفكار.[2]اعتبرت إدارة أوباما أن الحرب على الإرهاب قد فشلت في تحقيق هدفها الأول والمثمثل في القضاء على الإرهاب نهائيا، بسبب استخدامها القوة الصلبة فقط. وتحاول إستراتيجية أوباما استعمال القوة الصلبة والناعمة ضمن حربها على الإرهاب. فحسب جوزيف ناي *"اللقوة الصلبة" هي القوة* التي تعتمد على الإكراه، فهي تُستَمَد من القوة العسكرية والاقتصادية. وتظل لهذه القوة أهميتها الحاسمة في عالم عامر بدول تهدد الآخرين ويعج بالمنظمات الإرهابية. لكن القوة الناعمة ستكتسب المزيد من الأهمية في منع الإرهابيين من تجنيد أنصار جدد، وفي تحقيق التعاون الدولي الضروري لمواجهة الإرهاب.[3]

وقد انتقد باراك أوباما غزو العراق، باعتباره كان خطأً كبيراً في الحرب على الإرهاب، لأنه تسبب في ضياع موارد اقتصادية وبشرية كبيرة دون جدوى. وساهم في تشتيت جهود الحرب على الإرهاب بدلاً من تركيزها وحصرها في مواجهة تنظيم القاعدة في أفغانستان وباكستان. الأمر الذي أفضى إلى استرجاع طالبان قوّتها في أفغانستان وعزز وجودها في باكستان بشكل أضحت معه الدولة معرضة لعدم الاستقرار.و يؤكد الرئيس أوباما قائلا:"أمتنا لا تزال مهددة بالإرهاب كما أن الثورات الأخيرة في الدول العربية سمحت بتوفير ظروف ملائمة للإرهاب "[4]

2- دعم القوة الاقتصادية الأمريكية:

تعتبر مكافحة الأزمات الاقتصادية من المحاور الأساسية في هذه الإستراتيجية. إذ أنها ترتكز على توسيع الشراكات الاقتصادية، لتشمل إضافة إلى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية التقليديين، مجموعة من القوى الصاعدة كالصين، الهند، البرازيل وهذا ما يدل على ارتباط إستراتيجية التنمية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير مع السياسة الخارجية .

---

[1]-عبير، ***مرجع سابق***، ص52.

[1]-عبد الله خليفة الشايجي،" محاربة الإرهاب...إستراتيجية أوباما"، ***جريدة الإتحاد الإماراتي***،ع. 58 (2013) ، ص. 16.

[3]-جوزيف ناي ،"القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب" تر: إبراهيم محمد علي ***السياسة*** ،ع.52 (2009/11/11) ص ص.63-68.

[4]- عبد المجيد أحمد، ***إستراتيجية أمريكا الجديدة في الحرب على الإرهاب*** (ابوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص .24 -26 .

كما أن حل الأزمة الاقتصادية يعتمد على مدى تبات الرئيس الأمريكي وإصراره على المضي قدما في خطته الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي. وكمثال على ثبات أوباما في مواجهة أزمات بلاده، كانت خطة الإنعاش الاقتصادي التي تبلغ كلفتها قرابة 800 مليار دولار، التي وقّعها في 17 فبراير 2009. وكانت هذه الخطة قد تأخرت في مجلس النواب لأن أوباما كان يسعى لتأمين تأييد الجمهوريين لها، لكنه اضطر في النهاية إلى القبول بتأييد الديمقراطيين وحدهم. وكان وزير المالية تيموثي غايثنر Timo Gaithenr قد قدم خطة في 10 فبراير 2009لإنعاش الأسواق المالية. واقتراح خطط لمعالجة الأزمات في قطاعات العقارات، صناعة السيارات، الصحة، التعليم، الطاقة والبيئة[1].

أما فيما يخص قضية الطاقة، فقد أكدت الحكومة أنه يجب إتخاد موقف أكثر قوة في التعامل مع قضايا الطاقة البديلة. والاستقلال في هذا المجال. والاهتمام بالقضايا البيئية مثل الاحتباس الحراري. وقد طرح ما يسمى مخطط الطاقة الجديدة الشاملة بأمريكا. يهدف هذا المخطط إلى المساعدة على إيجاد 5 ملايين وظيفة جديدة عبر الاستثمار الإستراتيجي لمبلغ 150 مليار دولار، على مدى عشرة سنوات قادمة لتحفيز الجهود الخاصة الهادفة إلى بناء مستقبل الطاقة النظيفة وتوفير كميات من النفط في غضون 10 سنوات. تفوق ما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط وفينيزويلا معا. وضمان إنتاج 10% من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول 2020 وأن تصل إلى 25 % بحلول 2025 بالإضافة إلى تخفيض الإنبعاثات الغازية بنسبة 80% بحلول 2050.[2]

3-إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية:

تجسدت أهداف الإستراتيجية الأمريكية لسنة2010، في إعادة بناء تلك العلاقات، التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية مع بيئتها الإستراتيجية. حيث أن تبني مبدأ الضربة الإستباقية والحرب على الإرهاب جعل العلاقات الأمريكية تعاني من الثوترات. كما أن هذه السياسة خلقت مجموعة من المشاكل من أجل حل مشكل واحد تمثل في الإرهاب. ولهذا كان على الرئيس أوباما، إعادة هيكلة العلاقات الأمريكية العالمية بما يخدم مصالحها وخاصة حماية أمنها القومي.[3]لقد خيرت إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2010، كل من إيران وكوريا الشمالية بين التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مواجهة العزلة.وحددت الإستراتجية ثلاثة أهداف في المنطقة، تمثلت في الدفع بعمليات السلام، ضمان وحدة

---

[1]-عماد حرب ،"خطط أوباما والقوة الاقتصاد"، في الموقع:
http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=featuredTopicsPage&ftId=%2FFeatureTopic%2FImad_Harb%2FFeatureTopic_0938.xml& (2012/02/24)، (10:10،2013/05/03)

[3]-عبير، ***مرجع سابق***، ص ص .44،61.

العراق وأمنه وتحويل السياسة الإيرانية بعيدا عن سعيها لامتلاك السلاح النووي ودعم الإرهاب وتهديد أمن إسرائيل.

أما فيما يخص أسيا، تركزت توجهات حكومة أوباما باعتبارها محورا مهما في الاقتصاد العالمي، كما أن إعادة القوة الاقتصادية الأمريكية لابد لها من أن تعتمد على القوة الاقتصادية الأسيوية. بالإضافة إلى الاهتمام بتنامي القوة الصينية، حيث وضح باراك أوباما مجموعة من التوجهات حول منطقة الباسيفيك فمثلا تم تمديد الاتفاقية الأمنية بين أمريكا والفلبين، إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن إعادة نشر القوات الأمريكية في غرب منطقة الباسفيك، تفعيل اتفاقيات الشراكة عبر محيط الباسفيك واتفاقية التجارة الحرة العملاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الباسفيك ما عدى الصين. وتعزيز التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية.[1]

نصت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، على التعزيز من قيم الشراكة مع أفريقيا. والتي ترتكز على المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل.وفي 14 جوان 2012، وافق الرئيس باراك أوبا ما على إيجاد سياسة، تحدد رؤيته فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعليه انبثقت إستراتيجية أمريكية جديدة اتجاه القارة الأفريقية وسميت ب "البرنامج الشامل لإفريقيا" والتي ركزت على ما يلي:

* حماية الأمن القومي الأمريكي عبر حماية المصالح الأمريكية في أفريقيا (مصادر الطاقة وطرق نقلها) والتقليل من خطر تهديد الأمن الأمريكي في الداخل والخارج (مكافحة بالإرهاب،الجريمة المنظمة العابرة للحدود،محاربة القرصنة).

* دعم أسبقيات الولايات المتحدة في أفريقيا (الحكم الراشد، التقدم الاقتصادي، فض النزاعات، دعم وتقوية برامج الصحة العامة، تقوية المنظمات الإقليمية الإفريقية، رفع قدرات القوات العسكرية).[2]

---

[1]–براهما تشيلاني،" أمريكا والمحور المختل"، في الموقع:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6c3426ce-5e3f-4ae2- f0af50155818
.(16:00 ، 2013/09/15)

[2]–عاصم فتح الرحمان، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه لإفريقيا "الفرص والتحديات"، ***السياسة الدولية***،ع.125 (2012) ص ص.88،90.

الفصل الثاني:

تجليات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا

تمهيد:

إن الوفاق الأوروبي الأمريكي بإرتكازه على "مبدأ مونرو"، الذي قسم العمل بين الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في أمريكا اللاتينية وبين القوى الأوروبية ودورها في إفريقيا. حيث قال جورج بول Djorj Pol أحد مسئولي الحكومة الأمريكية برئاسة كندي :"اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن القارة الإفريقية من مسؤولية الأوروبيين، نظير اعتراف الأخيرة بالدور الأمريكي في أمريكا اللاتينية." وهذا ما أدى إلى تناقص الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية.

وفي مرحلة الحرب الباردة برزت ظاهر الاستقطاب الدولي. حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي محل القوى الأوروبية التقليدية. عندما انتقل الصراع بين القطبين إلى ساحة القارة الإفريقية عن طريق الحروب بالوكالة. وعمل كل واحد منهما على زيادة نفوذه في القارة الإفريقية واحتواء الطرف المضاد. فقامت الحكومة الأمريكية في سنة 1962 بإنشاء قيادة عسكرية خاصة لتتبع شؤون القارة، تحت قيادة القاعدة العسكرية الأمريكية "ماكديل" في فلوريدا. وانتهى عمل هذه القيادة في سنة 1971 .

وبالرغم من أن القارة الإفريقية لم تكن من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. لكن هذا لا يعني أن السياسة الأمريكية أهملتها كليا. وقال الرئيس الأمريكي كندي في الستينيات :"بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحالف مع الموجة الوطنية المتعاظمة في إفريقيا وبإمكاننا مساعدة هذه الدول لبناء مجتمعاتها."

أما بعد الحرب الباردة فقد عرفت التوجهات الأمريكية نحو القارة الإفريقية اهتماما كبيرا، خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوستراتيجية للقارة، في ظل الاكتشافات النفطية(ثالث منتج للنفط عالميا). والمشاكل الأمنية التي عرفتها.مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا.

ومن بين الأقاليم الإفريقية التي عملت الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا على الاهتمام بها، لتحقيق المصالح القومية الأمريكية. إقليم غرب إفريقيا. فنظرا للأهمية الإستراتيجية لهذا الإقليم والتي تتمثل في احتوائها على 60% من احتياط النفط الإفريقي. وباعتبارها منفذا بحريا هاما لتجارة النفط بمحاذاة بعض دولها لخليج غينيا. دفعت هذه الخصائص الإستراتيجية لغرب إفريقيا، صانع القرار الأمريكي إلى إدماجها ضمن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية.

المبحث الأول:السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة.

1-منطلقات الإهتمام الأمريكي بإفريقيا

أ-الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية:

تشكل الدول الإفريقية البالغ عددها 53 دولة، 20% من إجمالي المساحة العالمية. ويعيش فيها ما يزيد عن مليار نسمة. تعتبر الأقاليم الإفريقية من أهم الأقاليم الإستراتيجية في العالم، نظرا لأنها غنية بالثروات الطبيعية مثل النفط، الغاز والمعادن، التي اكتشفت خلال العقود الماضية. حيث أن أهم اكتشافات النفط والغاز في القارة الإفريقية حتى سنة 1956 كانت محدودة في مصر والجزائر.

وقدر الاحتياط العالمي من النفط الخام سنة2008 ما يقارب 1259 مليار برميل. ويصل إنتاج القارة من النفط 10.285مليون برميل يوميا، أي 12.4% من الإنتاج من الإنتاج العالمي في نفس السنة.

أما الاحتياط العالمي من الغاز فيقدر ب185000 برميل، حسب إحصائيات سنة 2008. ويقدر الإحتياط الغازي لإفريقيا ب 14.660ألف مليار متر مكعب، أي ما يعادل نسبة 7.9%من الاحتياطات الغازية العالمية. وتنتج القارة الإفريقية 215 مليار متر مكعب أي بنسبة 7% من الإنتاج العالمي.[1]

بالإضافة إلى هذه الثروات تسخر القارة الإفريقية بالمواد المعدنية .فهي تنتج 46%من الماس،49% من المغنزيوم،31% من الفوسفات، 21% من الذهب حسب إحصائيات 2008 .

ب-دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية:

في إطار إستراتيجيتها الكونية، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الاهتمامات الإستراتيجية تخص القارة الإفريقية. وكانت البداية مع ما نصت عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد جورج بوش الأب سنة 1989:"إن نهاية الحرب الباردة سمحت بظهور تهديدات على الساحة الإفريقية أهمها انتشار الأسلحة في دول قد تصبح قوية ومعادية مستقبلا مثل جنوب إفريقيا، ليبيا، مصر، نامبيا الموزنبيق، الزائير. ووجود أنظمة معادية للولايات المتحدة الأمريكية مثل ليبيا والسودان. بالإضافة إلى التهديدات اللاتماثلية والمتمثلة في تجارة المخدرات، الإرهاب والأمراض"[2]. وقد اهتمت الحكومة الأمريكية بالقضايا الإنسانية في القارة، حيث حصل الرئيس بوش الأب على موافقة من مجلس الأمن، بتشكيل قوة

---

[1]- ***الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية*** (ليبيا : منتدى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة ،25 /26 سبتمبر 2010) ، ص ص. 5-10.

[2]- جميل مصعب محمود، ***تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية*** (عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1 ،2005)، ص. 64.

عمل موحدة (UNITAF) مكونة من 30000 عنصر من قوات المارينز، لمحاربة المجاعة في الصومال، بعدما انهارت الدولة الصومالية ووصلت هذه القوات في 9 ديسمبر 1992 إلى الصومال .

وازداد الاهتمام الأمريكي بالقارة في فترة حكم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، منذ وصوله إلى البيت الأبيض سنة 1993. حيث قامت الحكومة الأمريكية بإرسال قواتها العسكرية (UNOSOM)، للمشاركة في عمليات السلام، التي قررت الأمم المتحدة القيام بها في الصومال، حيث توفي 19 جندي أمريكي في هذه المهمة. أدت هذه الحادثة إلى رفض التدخل الأمريكي في رواندا. وأصدر مسئولون أمريكيون مختصون في الشؤون الإفريقية شعارات تنص على :"المشاكل الإفريقية تنادي حلول إفريقية."[1]

وفي سنة 1994أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن الشراكة الأمريكية- الإفريقية، التي عكست رغبة واشنطن في تطوير التبادل التجاري بين الجانبين وضبط سياسة المساعدات[2].أما في سنة 1995 فقد أصدرت الإدارة الأمريكية تقريرها حول أمن إفريقيا جنوب الصحراء. والذي ربطته بالتجارة والمساعدات التنموية.[3]بالإضافة إلى الوثيقة المعنونة ب"تنمية إفريقيا والفرص المتاحة ونهاية الاعتماد على الغير" التي صدرت من قبل الحكومة الأمريكية في سنة 1996. فقد نصت على أن التوجه الأمريكي يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية، على أن يكون ذلك مع بداية 2020. وأن يدعم ذلك إنشاء بنك تمويل الصادرات والواردات بين الطرفين.[4]

لقد كانت الدوافع الإقتصادية، هي أول الأهداف التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها. كما أن هذه المبادرات الإنسانية، الاقتصادية والسياسية، التي حاولت أن تأطر بها اهتماماتها تجاه القارة الإفريقية. لم تكن مرتبطة مع مفهوم واضح للمصلحة الأمريكية وافتقدت لقاعدة تمويلات صلبة والوسائل الدبلوماسية.

وبدأ الاهتمام الأمريكي تجاه إفريقيا وفق منظور إستراتيجي منظم، منذ أن هاجمت القاعدة السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا سنة1998، حيث قتل 12 أمريكي، فأصبح صانع القرار الأمريكي يرى في القارة الإفريقية مجالا لتهديد مصالحه الحيوية والإستراتيجية.[5]

---

[1]-عمران عبد السلام صفراني، ***مرجع سابق***، ص ص.329.325.

[2]-خالد حنفي علي، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ....رؤى وأدوات متغيرة** "، ***السياسة الدولية***،ع.163 (جانفي 2006)، ص ص.146 -147.

[3]- أمينة بو بصلة، ***التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2012/2011) ، ص.74.

[4]- محمود، ***مرجع سابق***، ص ص.73.65 .

[5]- Daniel Gho ,"Dosssier Politique Etrangere Americaine,"sur le cit.:***www.cairn.info-ceriste.*** (2012/01/23 ,11:25)

ج- تحديد المصالح الأمريكية في إفريقيا وفق منظور إستراتيجي:

ومع قدوم الرئيس جورج دبليو بوش إلى سدة الحكم. وتحديده للمصالح الأمريكية، ضمن إستراتيجيات معينة خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001. والتي خلقت أبعادا أمنية وأولويات أمريكية على المستوى العالمي. زاد الاهتمام الأمريكي بإفريقيا، حيث تم التركيز على عدة مجالات مترابطة فيما بينها، تمثل المصالح الحيوية والإستراتيجية لأمريكا والتي تجسدت فيما يلي:

***حماية الأمن الوطني الأمريكي:** في إطار عولمة الأمن، فإن التحديات الأمنية العابرة للقومية (الإرهاب تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، الدولة الفاشلة، القرصنة، الأمراض...إلخ)، أصبحت تهدد أكثر الأمن القومي الأمريكي، من ناحية أمن المواطنين الأمريكيين وأمن الإقليم الأمريكي.لا بل هذه التهديدات تمس حتى الأمن والسلم الدوليين.

***حماية المصالح الإستراتيجية:** ضمان الوصول إلى مصادر النفط والغاز بإفريقيا. وحماية طرق مواصلات هذه المواد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن هذه الأخيرة تضع أمن الطاقة من أولويات الأمن القومي.

***محاصرة نفوذ الصيني:**تجعل الاحتياطات النفطية والغازية الكبيرة المتواجدة بإفريقيا، هذه القارة منطقة جدب للقوى الدولية الصناعية الكبرى، مثل الصين. مما يجعل حصول الولايات المتحدة الأمريكية على المواد الطاقوية، في هذه القارة يخضع لمنافسة شديدة. تستعمل فيها كل الوسائل السياسية، الاقتصادية الثقافية لضمان النفوذ. مما أدى بصانع القرار الأمريكي إلى وضع مجموعة من الإستراتيجيات لمحاولة كبث هذا النفوذ الصيني في إفريقيا.

***حماية المصالح القيمة:** وتعني أن القارة الإفريقية هي جزء من الإستراتيجية الأمريكية لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وفق النموذج الليبرالي، للقضاء على الأنظمة الديكتاتورية والدولة الفاشلة.[1]

2-أهداف السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا.

أ- أمن الطاقة الأمريكي:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بتوجهاتها لإفريقيا، أن تضمن الوصول إلى الموارد الطاقوية خاصة النفط.وتشير الكاتبة بوزارة الخارجية الأمريكية اورنيت برس أن اللوبي النفطي التكساسي بدأ منذ سنة 2000 بالسعي إلى لفت أنظار الكونغرس إلى أهمية البلدان الإفريقية كمصر للطاقة.وقد أصدر"مركز الأبحاث الإستراتيجية والسياسية بالولايات المتحدة الأمريكية" سنة 2000، تقرير حذر فيه من الاعتماد

[1] -John P .Banks ,***Top Five Reasons: why Africa should be a priority for the united states*** (Washingtons :Brookings,2010), P P.2-9.

على نفط الشرق الأوسط وطرح النفط الإفريقي كبديل أمثل له.كما صرح سفير الولايات المتحدة الأمريكية في نيجيريا برينستون ليمان بقوله :"إن إفريقيا تقوم بتزويدنا بما يقارب 15% من مجموع وارداتنا النفطية. ومن المحتمل أن يصل خلال العشر سنوات القادمة إلى 25% وهو ما جعل القارة المصدر الثاني لواردات النفط الأمريكي، بعد منطقة الشرق الأوسط. لا سيما وأن الإحصاءات تفيد أن النفط الإفريقي قد زاد إنتاجه خلال فترة 1994-2004 بنسبة 26%مقابل 16%لباقي القارات ."[1]

وأكدت التقارير والإحصائيات أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج عبر شركاتها النفطية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة كهدف إستراتيجي. هذا ما كشف عنه تقرير المجموعة الوطنية لتطوير سياسات الطاقة الذي نشر في 17 ماي 2001، حيث نص على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحتاج إلى استيراد 60% من النفط العالمي في سنة 2020. إذ سترتفع كمية الاستيراد من 10.4 مليون برميل يوميا إلى 16.7 مليون برميل يوميا. ولتلبية حاجاتها النفطية نصح التقرير تنويع الواردات النفطية.[2]ويعتبر تنويع الواردات النفطية، أو ما يسمى بالتنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات، أحد الحلول التي يعتمد عليها أمن الإمدادات النفطية في الدولة القومية. في إطار حماية تدفق الإمدادات النفطية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بصورة طبيعية وأسعار مناسبة.[3]

وكانت إفريقيا على رأس المناطق التي حددها التقرير، مطالبا الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الإستراتيجية فيها. ويقول جان كريستوف سرفان Jun Kristoph Sirvan مختص في الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية :"إن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض معركة أخرى، معادلة للأهمية الإستراتيجية للحرب التي خاضتها في العراق سنة2003، عبر استهدافها للنفط الإفريقي جنوب الصحراء"، كما صرح ولتر كينسريزرWalter Kinsrises مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية حيث قال:"إن نفط القارة السمراء بات يشكل مصلحة قومية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية "، السيناتور الجمهوري أد رويسAd Rwuis رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب قال:"بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 يجب التفاعل في موضوع البترول الإفريقي، على أنه أولوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي"، أما مجلس الدراسات الأمريكية فقد أصدر تقريرا نص على أنه: "بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية من أن تستورد من عام 2002 إلى عام 2015 25%من حاجاتها النفطية من إفريقيا جنوب الصحراء".[4]

---

[1]-أورنيت برس، *"النفط الإفريقي بديل أمريكي للنفط العربي؟"*، **المحرر**،ع.225 (2004) ، ص ص. 15-19.

[2]- محمد ختاوي، ***مرجع سابق***،ص.212.

[3]- وصاف السعيد ، بنونة فاتح، ***سياسات أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها*** (جامعة سطيف :المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة ،8/7 أفريل 2008)، ص.5

[4]- محمد ، ***مرجع سابق***، ص213.

ويحتل النفط الإفريقي أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، نظرا للخصائص، التي يتميز بها والتي تتمثل في أن تكاليف نقل النفط الإفريقي تقل عن تكاليف نقله من الخليج العربي بنسبة 40%. وخطوط نقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر أمنا، من خطوط النقل في منطقة الشرق الأوسط.[1]بالإضافة إلى أنه من أجود أنواع النفط نظرا لاحتوائه على نسبة كبريت منخفضة.

في سنة 2003 استوردت الولايات المتحدة الأمريكية 15.3%من وارداتها النفطية من إفريقيا. وبلغ مجموع استثمار الشركات النفطية الأمريكية في إفريقيا في نفس السنة أكثر من 10 ملايير دولار .

ب-النفوذ الأمريكي في السوق الإفريقية:

تعتبر القارة الإفريقية سوقا كبيرا يضم 700 مليون نسمة. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من هذه السوق. خاصة أنه في بداية سنوات 2000 كان التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا منخفض. حيث أشار تقرير لوزارة التجارة الأمريكية عام 2002، أن التجارة بين أمريكا وإفريقيا لا تتعدى نسبتها 18% من حجم التجارة الأمريكية الخارجية. ونسبة إجمالي المنتجات الأمريكية في السوق الإفريقية بلغت 9%، وهي نسبة تقل بالمقارنة مع نسبة المنتجات الأمريكية في السوق الأوروبية والتي بلغت 32%. ويعود هذا إلى الضرائب الباهظة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، على أغلب منتجاتها التصديرية إلى إفريقيا.[2]

ج- محاربة الإرهاب:

أشار تقرير "لجنة الأزمات الدولية" الأمريكي، الصادر في سنة 2005 تحت "عنوان الإرهاب الإسلامي في الساحل الإفريقي حقيقة أم وهم". أن القارة الإفريقية هي ساحة مواتية لنمو وعمل الجماعات المتطرفة بسبب الفقر، التخلف، ضعف الدولة والفراغ الأمني وغيرها، لاسيما فيما يتعلق بالقرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي.

وحسب التقرير الأمريكي حول "نموذج الإرهاب العالمي" لسنة 2006، الذي اعتبر الجماعة السلفية للدعوى والقتال، عائقا حقيقيا لنقل القوات العسكرية والأفراد الحكوميين عبر مناطق الصحراء الكبرى.

---

[1]- أيمن شبانه، "النفط الإفريقي:عندما تتحرك السياسة الأمريكية تجاه الموارد"، ***إفريقيا قارتنا***، ع.2 (2013)، ص.4.

[2]- حنفي علي خالد، "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"، ***السياسة الدولية***، ع. 154 (أكتوبر 2003) ص ص . 204-210.

وتأكدت هذه المخاوف، بعد تهديد الناطق باسم الجماعة بمواصلة القتال على القوات الخارجية المتواجدة هناك. كما أكد ذلك أيضا الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري.[1]

د- نشر النموذج الديمقراطي في الدولة إفريقيا:

تشجع الولايات المتحدة الأمريكية، انتشار الديمقراطية في الدول الإفريقية. وتعمل على مساعدتها في عمليا التحول الديمقراطي.وصرح الرئيس جورج دبليو بوش في 2002/2/18 قائلا:"يجب أن نضع في الحسبان أن التجارة وحدها لا تستطيع القضاء على الفقر. ولهذا علينا مساعدة الدول الإفريقية التي باشرت في تطبيق الديمقراطية.[2]كما أكد في خطاب ألقاه يوم 08/08/ 2006 حول الأمن القومي الأمريكي قائلا :"إن الإرهاب ناتج عن الأنظمة الاستبدادية، لهذا فإن القضاء على هذه الأنظمة هونشر الديمقراطية بما تحمله من حرية وضمان لحقوق الإنسان ضروري للحفاظ على السلام العالمي....".وبعد ذلك أشار إلى ضرورة بناء أنظمة ديمقراطية في إفريقيا، نظرا لما تحويه هذه القارة من أنظمة حكم فاشلة.[3] إذن تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تثبيتها للأنظمة الديمقراطية في هذه الدول توفير بيئة أمنية مناسبة لتحقيق أهدافها.

ت- محاصرة نفوذ الصيني في إفريقيا:

ترتبط الصين بإفريقيا من خلال عدة علاقات، منها السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية. ولقد كان الهدف الرئيسي في بداية العلاقات الصينية –الإفريقية، هو الوقوف بجانب الحركات التحررية في إفريقيا. وتقوية العلاقات معها مقابل خلق عزلة دبلوماسية لتايوان. وهذا ما حدث فعلا، فقد توالى الدعم الدبلوماسي الإفريقي للصين في قضية التايوان. وفي 2004 فقدت التايوان علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب إفريقيا والسنغال، ثم في 2005 فقد علاقاتها مع ليبيريا. [4] كما أن تأكيد الصين على دورها الدبلوماسي كمحدد في حركتها العالمية. ولأنها تدرك أن قدرتها الحالية لا تأهلها لمواجهة الغرب إستراتيجيا فإن الحضور الإفريقي في الأمم المتحدة سيكون واحد من المنافذ التي تحقق بها الصين مصالحها في هذه المنظمة. وقد صرح الجنرال الصيني كسيونغ غانغاي Ksiong Gangai:"الدولة الإفريقية تمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة".

---

[1] –Robert G Bershkinski, ***Africom s dilemma :The Global War on Terrorism,and the future of US Securite Policy in Africa*** ,(Wachington:Strategic Stadies institute,November 2007),p.24.

[2]– محمود، ***مرجع سابق***، ص ص.74 –90.

[3]–إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكية، في الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/index.htm ، (2013/09/12، 10:25).

[4]–بيير بيارنيس، ***القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا*** (تر: مدني قصري) (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2003)، ص.115.

إذا فإلى جانب هدف التايوان، هناك أهداف الصين تجاه الأمم المتحدة مثل قضية انتهاك حقوق الإنسان والنزاع في بحر الصين الجنوبي بين الصين، اليابان، الفلبين، ماليزيا والفيتنام حول جزر دايكوسينكاو.[1]بالإضافة إلى معارضة الصين حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن، نظرا لتوجسها من عودتها كقوة عسكرية[2] إضافة إلى خوفها من التحالف الياباني– الأمريكي[3].

وتمثل القارة الإفريقية سوقا مهمة بالنسبة للإنتاج الصيني. فقد عرف التبادل التجاري بين الطرفين منذ سنة 2005 ارتفاعا كبيرا، وصل إلى 1 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 و50 مليار دولار أمريكي في سنة 2006. وقد قفزت الصادرات الإفريقية إلى الصين مابين 2000 و2006من 2.6% إلى 9.3%. ويمثل النفط الإفريقي نسبة60%من حجم الواردات النفطية إلى الصين. ويعتبر المادة الإستراتيجية، التي تشكل بؤرة تركيز صانع القرار الصيني في صياغة الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا.[4]

كما يعتبر منتدى التعاون الصيني– الإفريقي نقلة نوعية في العلاقات الصينية الإفريقية، انعقد في أديس أبابا سنة 2003. وتضمن مجموعة من أهذاف منها تعهد الصين بتقديم 5 مليار دولار أمريكي على شكل قروض للدول الإفريقية، مضاعفة مساعداتها التنموية لإفريقيا عام 2009، زيادة التجارة البينية إلى أكثر من 100 مليار دولار سنة 2010، العمل المشترك في المجالات النفط الخشب والماس.وصرح الرئيس الصيني في هذا المنتدى قائلا :"إن الغرض من الإستراتيجية الصينية الأوسع لإقامة علاقات أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية...تلك الهيمنة التي بدأت تبرز رأسها القبيح".[5]وترى الولايات المتحدة الأمريكية هذا النفوذ الصيني أنه تهديدا لمصالحها في إفريقيا.

---

[1] -Niquet Valérie, ***Architecture de sécurité régionale paix et stabilité -une vision chino*ise**, on: ***www iris-France rq/docs/consulting/2003régionale*** ,(12/02/2012 ,12:00).

[2]–مجموعة كتاب، ***توازن القوى في جنوب أسيا*** (أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001) ص.150.

[3]–وليد عبد الحي، ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978 –2010*** (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2002)، ص. 163 .

[4]–علي حسين باكير، ***التنافس الجيو–إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة:دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات*** (لبنان: دار المنهل، ط.1،2010)، ص .65 .

[5]–ألدن كريس، ***الصين في إفريقيا شريك أم منافس*** (تر:المثلوثي عثمان الجبايلي)(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009)، ص. 75 .

3- آليات تنفيذ السياسة الأمريكية في إفريقيا.

أ- الآليات السياسية:

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية، في الجانب السياسي وبضبط في إطار دعوتها للدول الإفريقية تبني أنظمة ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من أجل تحقيق الاستقرار والسلم في القارة. فقد استعملت مجموعة من الآليات تمثلت في :

-**تبادل الزيارات بين المسئولين الأفارقة والأمريكيين**:تعددت زيارات المسئولين الأمريكيين للقارة الإفريقية. في مقدمتها زيارة الرئيس بيل كلينتون لإفريقيا عام 1998. ودعا جورج دبليو بوش في 1 سبتمبر 2002 رؤساء عشرة دول من إفريقيا الوسطى إلى اجتماع مشترك، حول أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لمخططات الولايات المتحدة الأمريكية.[1]واستمر الأمر نفسه في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي زار غانا في يونيو 2009 ووجه لإفريقيا خطابا شاملا من البرلمان الغاني. وفي أغسطس 2009 قامت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بجولة في إفريقيا.وأثناء هذه الزيارات كانت أهم المواضيع التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الإفريقية وتجعلها تتصدر أجندة المفاوضات، هي الحصول على النفط الأفريقي الإرهاب، التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية.

كما عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي جلست استماع سنة2008، تحت عنوان "تدعيم القدرات الدبلوماسية الأمريكية في إفريقيا"، من أجل مناقشة الأوضاع في القارة الإفريقية التي تعج بالصراعات. وقد أشارت هذه الجلسة إلى مناطق صراع في إفريقيا مهملة هي كتالي:الصومال، جمهورية الكونغو، نيجيريا وخاصة أزمة إقليم دالتا الغني بالنفط، مما أدى إلى تهديد المصادر النفطية في هذه المنطقة، حيث تراجعت نسبة الإنتاج النفطي إلى 500 ألف برميل يوميا إضافة إلى نهب وسرقة النفط. وقدمت هذه الجلسة مجموعة توصيات كان أهمها حاجة الدبلوماسية الأمريكية إلى نموذج جديد قائم على فهم المجتمعات الإفريقية، بناء توافق جديد في كيفية بناء السلطة وتنظيماتها داخل تلك المجتمعات والعمل على بناء السلام الدائم من أجل تطوير الشراكة بين الدبلوماسيين.[2]

العمل على تفتيت الدول الإفريقية:

بعد الاكتشافات النفط في الإقليم الجنوبي من الدولة السودانية. ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة الخرطوم من أجل التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تفعيلا لمبدأ حق تقرير المصير. وعقد اتفاق "نافشا" في 9 جانفي 2005. والذي على أساسه مارس الجنوبيون حق تقرير المصير بموجب

---

[1]-أيمن، ***مرجع سابق***، ص.5.

[2]-أحمد علي سالم، **السياسة الخارجية الأمريكية لأوباما بين المثالية والواقعية** ، ***السياسة الدولية***، م.44 ،ع.178 (أكتوبر 2009)، ص ص .139،138.

استفتاء، كانت نتائجه انفصال شمال السودان عن جنوبه. وكان الغرض الأمريكي من ذلك حفظ المخزون النفطي المتواجد في جنوب السودان، ضمن سيطرت الشركات النفطية الأمريكية والحد من التوسع الصيني في المنطقة.[1]

-ازدواجية السياسة الأمريكية إزاء الصراعات الداخلية:

تجسدت الازدواجية السياسية الأمريكية في تعاملها مع الدول الإفريقية في عدة قضايا. مثلا في ليبيا وبعد التأكد من المخزون النفطي الليبي، الذي قدر ب36 مليار برميل. وفي منتدى البترول والغاز الإفريقي الذي عقد سنة 2004 بمبادرة مجلس طاقة إفريقيا، حيث سمحت الحكومة الليبية بمقتضاه للشركات الأمريكية منها شيفرون تكساسو، أكسدونتال بتروليوم بالتنقيب عن النفط في 19 مكان . وتنازلت الشركة الوطنية الليبية للنفط عن 11 مكان للتنقيب النفطي لصالح هذه الشركات، بذلك أصدر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قرار رقم:12543 والذي يتضمن رفع العقوبات على ليبيا.[2]

ب- الآليات الاقتصادية :

لقد وضع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أسس الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا، من خلال القرار الذي أصدرته الإدارة الأمريكية في سنة 1998. والرامي إلى تحقيق شراكة جديدة مع القارة تحت مسمى "قانون النمو والفرص" الذي يعتمد على التجارة وليس المعونة. وهو يهدف إلى توثيق العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا، نظرا لأن أمريكا كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم المبادلات مع إفريقيا بنسبة 6.7% بعد اليابان 2.7% والإتحاد الأوروبي بنسبة 30%.

واعتمادا على هذه السياسة قام الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بإنشاء منتدى للتعاون التجاري والاقتصادي، الذي عقد اجتماعه في أكتوبر 2001. وأسفر هذا الاجتماع عن عدة مبادرات في الجانب الاقتصادي، مثل منح الحكومة الأمريكية 200 مليون دولار، ضمن عملية إنشاء مكتب إقليمي لوكالة التنمية والتجار في جوهانسبورغ للمساعدة في إقامة الاستثمارات الجديدة في إفريقيا. وتمويل مبادرة تنمية الأفارقة ب15 مليون دولار، لإنشاء مراكز إقليمية لمساعدة الشركات الإفريقية للاندماج في السوق العالمية.[3]

ومع زيادة الاكتشافات النفطية في إفريقيا، تزايد حجم الاستثمارات للشركات الأمريكية في هذا القطاع. فمثلا في دولة التشاد تشارك الشركة النفطية الأمريكية إكسون موبيل بحوالي 40% وشركة شيفرون

---

[1]- جون مايك أبرس، العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ليبيا (تلر:فاتح عبد الله) (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 2005) ، ص .2

[2]-خالد حنفي علي، السودان في الإستراتيجية الأمريكية، ***السياسة الدولية***،ع.88(ديسمبر 2011)، ص ص.57 -59.

[3]-ريمة كاية، *مرجع سابق*، ص ص 17،18.

بحوالي 25%في الاستثمارات النفطية. وبلغ إجمالي الاستثمارات الأمريكية 95%، بما فيها إنشاء خط أنابيب للنفط بين التشاد والكاميلرون إلى غاية ميناء غينيا سنة 2001. [1]بالإضافة إلى استيراد الدول الإفريقية من الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المواد، مثل الحبوب بنسبة 17%، الطائرات 7% والأجهزة الكهربائية 6%.

في سنة 2002 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون "فرص التنمية في إفريقيا". حيث تقوم هذه المبادرة على حرية التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا. لكن مقابل أن تنفذ هذه الدول الشروط التي تمليها الولايات المتحدة الأمريكية، كي تصبح مؤهلة لهذه المبادرة. وتتعلق هذه الشروط بالديمقراطية وإزالة الحواجز الجمركية أمام الاستثمارات الأمريكية. وشملت هذه المبادرة إمكانية التبادل التجاري في ثلاثة منتجات هي النسيج، السلع الزراعية، الحرف اليدوية. وكان من المقرر أن تستمر المبادرة إلى غاية 2006 ولكن جورج دبليو بوش زاد في مدة هذه المبادرة إلى غاية 2015.[2]

ج- الآليات العسكرية:

هناك عدة أليات عسكري عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدامها في علاقاتها مع إفريقيا أهمها:

*مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية: بدأت في سنة 1997، من أجل السيطرة على النزاعات الإفريقية وتعزيز قدرة هذه الدول على الاستجابة بشكل فعال لعمليات حفظ السلام وإنجاز المهام الإنسانية.كما يحق أن تحتفظ الدول بحق السيطرة على تلك القوات.

*برنامج حفظ السلام في إفريقيا: وهو يختص في تدريب الجيوش على التكتيكات الهجومية وبلغت ميزانيته من سنة 2001 إلى سنة 2003 ما يقارب 100 مليون دولار.

*مبادرة عملية السلام الشامل: في جوان 2004 من أجل تدريب قوات حفظ السلام الإفريقية.

*المبادرة الأمريكية العابرة لمكافحة الإرهاب: في جوان 2005 من أجل تدريب الجيوش الإفريقية على محاربة الجريمة المنظمة ولإرهاب.

*مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: وتسمى أيضا برنامج "بان ساحل" أو "ترانس صحرا". ومنذ أن أصبح الساحل الإفريقي مستهدفا من قبل القواعد الإرهابية عام 2002، تم إطلاق برنامج "بان ساحل" المكثف، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب في أربع دول هي

---

[1]-السيد أبو فرحة، التوجه الأمريكي نحو إفريقيا -محددات تابثة ومراجعات مستمرة وقضايا مستجدة، ***التقرير الإستراتيجي الإفريقي***، ع.8 (2012/2011) ، ص ص 334-340 .

[2]-ريمة كاية، ***مرجع سابق***، ص ص.135،136.

(مالي، التشاد، النيجر وموريتانيا). هذا البرنامج أصبح يعرف بـ"ترانس صحرا" منذ 2005. وتوسعت الدول المشاركة في البرنامج، لينضم إليها كل من الجزائر، بوركينافاسو، المغرب، نيجيريا، السنغال وتونس. وبذلك ترتفع ميزانية البرنامج إلى ما يناهز 100 مليون دولار. ولبرنامج "ترانس صحرا" جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية التي تعرف بـ"انديرينغ فريدوم"، الهادفة إلى مكافحة المنظمات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي.[1]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي نطاق الإستراتيجية الوطنية للدفاع التي قدمتها حكومة بوش سنة 2002. إن السياسة الدفاعية الأمريكية، تهدف إلى استقرار إفريقيا على المدى البعيد، أما على المدى القريب فتهدف إلى محاربة المجموعات الإرهابية المتواجدة على التراب الإفريقي. وكذلك الحد من الجريمة المنظمة التي تزود الإرهاب بالأموال والأسلحة، مما يؤدى إلى عدم استقرار المنطقة[2].
وفي فبراير 2007 أعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء مركز القيادة العسكرية "الأفريكوم". الذي دخل الخدمة في نوفمبر 2008. وعرفت هذه القيادة عن مسؤولياتها على أنها شراكة عسكرية –عسكرية تهدف إلى جلب السلام والأمن للشعوب الإفريقية، دفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية، تطوير القدرات العسكرية لجيوش إفريقيا، مساعدة الهيئات الأمريكية الأخرى للقيام بمهامها في القارة، القيام بنشاطات عسكرية لحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا، في حالة فشل جيوش الدول الإفريقية في فض النزاعات وتقديم المساعدات الإنسانية.[3]

وتعتمد القيادة الأمريكية في القيام بمهامها على مجموعة من البرامج، منها برنامج التعليم والتدريب العسكري (IMET) ويهتم بإدماج الأفارقة العسكريين في المدارس العسكرية الأمريكية، برنامج المبيعات العسكرية الخارجية والذي يهتم ببيع المعدات العسكرية للدول الإفريقية،[4]برنامج المعدات العسكرية الزائدة يهتم بالتخلص من فائض المعدات العسكرية من خلال منحها للدول الإفريقية مثلا تم منح دول جنوب إفريقيا بطائرات من طراز C130.

---

[1] - Jean Lucien Ewangue",Activisme militaire de washington en Afrique ", ***le monde diplomatique*** "N.10,(07/2004),P.14.

[2]– دراسة فرنسية، "الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا والحرب على مالي"، في الموقع:
http://essahraa.net/index.php/poyiu/40-2011-04-01-17-15-14/8584-2013-04-27-18-30-17.html.(12:30،2013/08/15)

[3]– إبراهيم شابير الدين، ***الأفريكوم حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،23 يونيو 2013)، ص.3 .

[4]–حمدي عبد الرحمان حسن،"السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، ***السياسة الدولية*** ،ع. 3362 (2013/05/22) ، ص.1.

وقال ريان هينري مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون التخطيط والسياسات :"إن الهدف الرئيسي من إنشاء القاعدة هو توفير بيئة مستقرة في القارة الإفريقية، التشجيع على إقامة مجتمعات مدنية والعمل على تحسين ظروف مستوى المعيشة. إن إفريقيا تمثل 35% من المساحة العالمية ويبلغ عدد سكانها 25% من عدد سكان العالم وأنه حان الوقت كي نعي وندرك هذه الأهمية."[1]

ومن أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء هذه القاعدة هي:

-مكافحة الإرهاب: في هذه الحالة يتلخص الدور الأساسي الذي تقوم به" الأفريكوم" في هذا الصدد بتكثيف وتنسيق الجهود في إطار سياسة "الحرب على الإرهاب "في القارة الإفريقية، من خلال تسيير وإدارة مبادرة دول الساحل. وكذا تعزيز خطاب الأمن والتنمية عن طريق دمج مكافحة الإرهاب في مختلف الشراكات العسكرية وبرامج التدريب التي تشرف عليها الأفريكوم. وفي هذا السياق تكتسب منطقة شمال إفريقيا أهمية خاصة، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي ليون بنيتا خلال زيارته للمنطقة في يوليو 2012 قائلا" :لا نزال يساورنا القلق إزاء استمرار تواجد تنظيم القاعدة في مناطق مثل اليمن، الصومال،وشمال إفريقيا ."

2-النفط:تعمل القيادة على حماية المناطق الإفريقية التي تضم مصادر الإمدادات النفطية والغازية، نظرا لتزايد حجم الواردات النفطية الإفريقية إلى أمريكا من 1.6 مليون برميل عام 2000إلى 2.7 مليون برميل عام 2007.

3-الصين:إن الدعم العسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قيادة "الأفريكوم" للدول الإفريقية، هو مسعى لتقليص اعتماد هذه الدول على الحكومة الصينية، في مجال الأسلحة. حيث تعتبر الصين أكبر مورد لصفقات السلاح للدول الإفريقية بمعدل 500 مليون دولار سنويا.[2]

المبحث الثاني:تجليات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا

1- الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا:

أ- الأهمية الجغرافية

-الموقع الجغرافي والفلكي:

يقع إقليم غرب إفريقيا بين خطي الطول 4°-16° شمال خط الاستواء وبين خطي العرض13°-17° غرب خط غرينيتش. وهو يتكون من 16 دولة قومية وهي: البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت

[1] - Activisme militaire de washington en Afrique ", ***le monde diplomatique*** " ,N.10, (07/2004) P.14.

[2]- إبراهيم شابير الدين، ***مرجع سابق***، ص.4.

ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون التوجو.

يحد إقليم غرب إفريقيا من الشمال كل من الجزائر، المغرب، ليبيا، من الشرق كل من التشاد، الكاميرون من الجنوب خليج غينيا ومن الغرب المحيط الأطلنطي.

تطل كل من دول إفريقيا الغربية التالية: البنين، السنغال، السيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو ليبيريا، كوت ديفوار، نيجيريا على خليج غينيا، الذي يعتبر الجزء الجنوبي الغربي للمحيط الأطلسي في جانبه الإفريقي. والذي يعتبر من أهم الممرات المائية في التجارة الدولية خاصة تجارة الطاقة[1].

ب–الطبيعة المناخية:حسب العالم الجغرافي ف. كوبن V.KOPPEN الذي وضع أسس توزيع المناخ حسب الأقاليم الجغرافية. معتمدا على عنصرين مهمين هما درجة الحرارة والأمطار، فإن دراسته لإقليم غرب إفريقيا وضحت أنه يتميز بمناخ صحراوي جاف لا تنخفض درجة الحرارة فيه طيلة أيام السنة عن 18 درجة مئوية، كما تتميز أمطاره بعدم الانتظام وتميل إلى الندرة.[2]

ج –التركيبة الاجتماعية:تتميز التركيبة الاجتماعية لدول غرب إفريقيا بأنها مزيج من عدد من الجماعات العرقية ، الدينية واللغوية المختلفة . يوجد عدد كبير من العرقيات منها الفولاني، اليوروبا، الهوسة السونفو، الموشي، المالينكيو، التوارق، الأمازيغ، التكرور، السرر، التولوكو، الديولا، الماندج والمينا.فمثلا نيجيريا بها 17.5% من اليوروبا و10.7% من الفولاني. ويدين سكان غرب إفريقيا بمجموعة من الديانات، مثلا المسلمين تبلغ نسبتهم في نيجيريا53.5 %، بوركينافاسو48.6 % وغينيا 67.3%، بالإضافة إلى الديانة المسيحية والمتواجدة في مختلف دول غرب إفريقيا ومن بين هذه الدول البنين بنسبة 28%،الرأس الأخضر 95 %، غينيا بيساو45.2 %،المالي 2%.أما الغات الرسمية لهذه الشعوب فهي تتمثل في اللغة الفرنسية عند كل من (البنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غينيا، مالي، النيجر، السنغال، التوجو) واللغة الإنجليزية عند كل من (غامبيا، غانا، نيجيريا، السيراليون، ليبيريا)،اللغة البرتغالية بالنسبة لدولتي(الرأس الأخضر وغينيابيساو).[3]

ويوزع الحجم السكاني في دول غرب إفريقيا حسب الجدول التالي:

---

[1]- West Africa map ,on***: WWW.Maps ofworld.com .***(11/09/2013,11:55) .

[2] -جاد الرب حسام الدين ، ***الجغرافيا السياسية*** (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2008)، ص ص .15-20.

[3]-مجموعة كتاب، **أطلس الجزائر والعالم (طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا)** (الجزائر: دار الهدى،2009) ص ص .155–170.

الجدول رقم02:إحصائيات عدد السكان في دول غرب إفريقي.[1]

الدولة	إجمالي السكان بالمليون نسمة سنة2006	إجمالي السكان بالمليون نسمة سنة 2011
البنين	8.4	8.7
بوركينافاسو	14.7	15.7
الرأس الأخظر	418.3 ألف	491.5 ألف
ساحل العاج	19.7	19.73
غامبيا	1.5	1.7
غانا	22.9	24.2
غينيا	9.8	9.9
غينيا بيساو	1.4	1.5
ليبيريا	3.6	3.9
مالي	12.2	14.5
النيجر	14.1	15.7
نيجيريا	134.5	158.4
السنغال	11.9	12.4
السيراليون	5.4	5.8
التوجو	6.3	6.02
موريتانيا	1.2	3.35

د-الثروات الطاقوية:

في سنة 2004 قدرت الاحتياطات النفطية في إفريقيا ب112.2مليار برميل، أي 9.4%من الاحتياط النفطي العالمي. وتتركز النسبة الكبيرة من هذا الاحتياط، في منطقة غرب إفريقيا والتي تتوفر على أعلى نسبة الاكتشافات النفطية الجديدة في العالم. فحيث يقدر معدل اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ب 10%، تقدر نسبة الاكتشافات النفطية في غرب إفريقيا ب60% تقريبا. وعليه يعتبر الاحتياط النفطي الكبير في المنطقة، مصدر جدب لشركات النفط العملاقة في أمريكا وأسيا وأوروبا.مما

[1]-محمد خميس الزوكه، ***إفريقيا دراسة في الطبيعة الإقليمية*** (الإسكندرية: دارالمعرفة الجامعية، ط.2008،1)، ص.212

يجعلها تلعب دولا محوريا من خلال التبادل التجاري البحري العالمي في مجال الطاقة. وحسب دراسة أمريكية فإن فإنه 1 من كل 5 براميل جديدة من النفط تدخل الاقتصاد العالمي في القرن 21، تأتي من غرب إفريقيا. وهو ما أدى إلى رفع الصادرات النفطية الإفريقية من 16 % إلى 20 % عام 2010.[1]

يحوي خليج غينيا على موارد نفطية كبيرة حيث يمثل مخزونه النفطي 70% من مخزون النفط الإفريقي. وبلغت نسبة النفط المستخرجة منه 9 % في سنة 2007، من كمية النفط المستخرجة في القارة الإفريقية. وتتوقع الدراسات أنه بحلول 2015 سوف تصل هذه الكمية إلى25%. كما يتوقع أن يتخطى الناتج النفطي لخليج غينيا الناتج العام لدول الخليج العربي بمعدل 25% مقابل 22% لدول الخليج العربي.[2] ومن بين الدول المنتجة للنفط في هذه المنطقة، نيجيريا التي تحتل المركز الثالث عالميا من حيث الاحتياط النفطي بعد العراق وليبيا، هذا الاحتياط النفطي في سنة 1994 بلغ 21 مليار برميل، في 2004 بلغ 35.5مليار برميل وفي 2010 بلغ 40 مليار برميل.وتعتبر نيجيريا الدولة الأولى في إفريقيا من حيث تصدير النفط الخام حيث يقدر إنتاجها مابين 2.2 و3 ملايين برميل يوميا لعام 2007. ومن المتوقع أن ترتفع الكمية إلى 4.42 مليون برميل في عام 2020.[3] كما أنها غنية بالغاز الطبيعي حيث قدر احتياطه في سنة 2005 ب185 تريليون متر مكعب. وفي ديسمبر 2010 أصبحت غانا منتجة للنفط بعد أن بدأ الإنتاج النفطي في حقل "اليوبيل" وبلغ احتياطها 8000 برميل من النفط وتنتج 8.5 مليون برميل يوميا ،أما شواطئ السيراليون فقد اكتشف بها حقل النفط "فينوس" في سنة 2009، يقدر مخزونه بحوالي 200 مليون برميل. إضافة إلى الاكتشافات النفطية في ليبيريا وغينيا الاستوائية التي يقدر احتياطها النفطي ب1.1مليار برميل اعتبارا من جانفي 2012 وإنتاجها 420000 برميل يوميا وبها أكبر عدد من الرخص الممنوحة للشركات النفطية الأجنبية من أجل التنقيب. وتسمح لهل مياهها الإقليمية بأن تكون المصدر الثالث في إفريقيا للنفط الخام إلى غاية سنة 2020 وهذا بإنتاجها 740000 برميل يوميا.[4]وفي دولة موريتانيا بلغ الإنتاج النفطي سنة 2006 حوالي 85000 برميل في اليوم كما بلغ

---

[1] -John Deutch، ***National Security Consequences of US Oil Dependency*** (Wachington: council of foreign relation, October 2006),p.53

[2] –دفريدوم أونوهام ،"**القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا**"، (تر: الحاج ولد إبراهيم) (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 14 ماي 2012)، ص ص.3–5 .

[3] – ***الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية*** (ليبيا: منتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، 26/25 سبتمبر 2010).

[4] –بدون كاتب،" صناعة النفط والغاز في القارة الإفريقية" ، ***العرب***، م.58،ع. 73 (26 /2013/11) ص.ص.35 –40

احتياطها 1 مليار برميل من النفط. وساحل العاج قدر إنتاجه سنة 2006حوالي 33000 برميل يوميا واحتياطها 220 مليون برميل من النفط.[1]

خصائص النفط في غرب إفريقيا:يتميز نفط غرب إفريقيا بمجموعة من الخصائص منها غزارة الاحتياط والإنتاج النفطي. احتوائه على نسبة منخفضة من الكبريت مقارنة مع أنواع النفط العالمية الأخرى. منابع النفط للساحل الغربي للقارة قريبة من الساحل الشرقي للولايات المتحدة وهذا بدوره يقلل من تكلفة النقل مقارنة مع نفط الشرق الأوسط. تعتبر الدول المنتجة في غرب إفريقيا أكثر أمانا من منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين، حيث تتجنب ناقلات النفط إلى الأسواق الرئيسية المرور عبر المناطق ذات التوتر السياسي. تتواجد الاحتياطيات النفطية الهائلة بغرب إفريقيا في المناطق البحرية البعيدة عن الأقاليم المزدحمة بالسكان، مما يزيد من تشجيع الشركات المستكشفة نظرا لتجنب مخاطر سياسية للاحتكاك بهذه المجتمعات التي تطالب الشركات المنتجة بدفع ريع مالي للجماعات المحلية النافذة مقابل إنتاج النفط. وما عدى نيجيريا بقية دول غرب إفريقيا ليست عضوا في منظمة الأوبك، مما يزيد من كمية النفط الغير خاضع للأوبك بالسوق العالمي، حيث يجعل دول الأوبك غير قادرة على بيع نفطها بأسعار عالية وبالتالي يجعل أسعار النفط أقل. الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية .ففي الشرق الأوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي، أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية هي التي تنتج النفط وتبيعه وفقا لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج. وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الدول الإفريقية الفقيرة وتحقق الشركات النفطية أرباحا طائلة.[2]

ب- البنية السياسية:

خضعت دول إفريقيا الغربية للاستعمار الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، البرتغال) ما عدى ليبيريا.[3] وبعد الاستقلال، سعت حركات التحرر في هذه الدول، إلى السيطرة على أدوات الحكم. وتنوعت أنظمة الحكم السائدة في دول غرب إفريقيا، ما بين نظام الحكم الرئاسي ونظام الحكم البرلماني.واتصفت أنظمت الحكم في دول إفريقيا بنظم السلطة الأبوية، التي تركز الحكم في يد الحزب الواحد. مثلما تبنته غانا سنة 1957 كأول دولة في المنطقة تتبنى هذا النظام. وحتى الدول التي تبنت نظام التعددية الحزبية مثل نيجيريا وغامبيا، فإن النظام الرسمي كان يتجه دائما صوب ضرب المعارضة وإبقاء الحزب الموالي للنظام كحزب

[1]-خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، ***السياسة الدولية***، ع.326 (2010/10/22)، ص. 66

[2]-سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة"، ***العلوم السياسية***، ع. 43 (2013) ، ص.1.

[3]-حلمي محروس إسماعيل، ***تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر***(الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2004) ص ص151.160.

أوحد وأساسي.[1]وقد بررت سياسة الحزب الواحد بأنها ضرورية للمحافظة على وحدة واستقرار الدولة من النزاعات العرقية. كما يقول في هذا الصدد الباحث النيجيري أكوديبا نولي :"إن الدولة التسلطية وما ينجر عنها من قمع وعسكرة هي نتيجة، لمجموعة من العوامل أهمها كان بناء الدولة الإفريقية، فصل اقتصاد الدول الإفريقية عن السيطرة الاستعمارية، أما في فترة الحرب الباردة فقد كانت نتيجة قيام الحكومات بدور الوكيل عن القطبين الدوليين أنداك."[2]

أما في فترة التسعينيات، فقد اهتمت هذه الدول بموضوع الانتقال الديمقراطي، نتيجة التحولات التي شهدها العالم في هذه الفترة وتأتيراتها على الوضع الإفريقي. وقد عرفت دول غرب إفريقيا انفجارا للأحزاب، ففي سنة 1999كان هناك 40 حزبا في النيجر،46 حزب في غينيا، 60 حزب في السنغال 80 حزب في المالي و116 حزب في البنين.[3]

وعرفت دول غرب إفريقيا نتيجة الأنظمة التسلطية عدة مشاكل سياسية أهمها:

الانقلابات العسكرية فمثلا شهدت موريتانيا مجموعة من الانقلابات العسكرية منها انقلاب 1978 و1981.[4] ونيجيريا مند استقلالها عام 1960، شهدت ايضا مجموعة من الانقلابات العسكرية، أهمها كان سنة 1966، 1983 ،1985[5].أما الدولتين اللتين لم تشهدا انقلابات عسكرية هما السنغال والرأس الأخضر. ونتيجة هذه المعطيات كشفت دراسة للأمم المتحدة أعدت عام 2009، أنه ما بين 1958و2008 عانت غرب إفريقيا من أكبر عدد من الانقلابات في إفريقيا، إذ بلغت 44.4% من مجموع الانقلابات في إفريقيا .

أما الحروب الأهلية فهي مصنفة في إطار النزاعات من الدرجة الثانية. وتوصف بأنها نزاعات أقرب إلى القتال العنيف، بين الجماعات من جهة والسلطة من جهة أخر. وتتمثل هذه النزاعات في أعمال العنف المسلح التطهير العرقي، أعمال عنف بين عصابات الجريمة المنظمة أو أعمال عنف من أجل الحفاظ

---

[1]–سعد ناجي جواد ، ***قضايا إفريقية معاصرة*** (عمان: زهران للنشر والتوزيع ،ط.1،1998)، ص.129 .

[2]–أكوديبا نولي ، ***الحكم و السياسة في إفريقيا*** (تر: صبحي قنصوة) (القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، ط.1،2003) ص.21.16.

[3]– ألباك أدم، ***الصعوبات في التجربة الديمقراطية في إفريقيا*** (ليبيا:المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2006)، ص.7 .

[4]–الصراع السنغالي –الموريتاني، في الموقع:

/ Siasia//Singal-Mor/sec03.doc.ctv.htm.WWW.moqatel.com/openshare/Behot

(04 /2013/05، 13:00)

[5]–سمير عبد الوهاب ،"الانقلاب السادس في نيجيريا"،الموقع:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96136&eid=7159،(2013/8/2، 14:30)

على السلطة.[1] مثلا ليبيريا عرفت حرب أهلية دامية دامت منذ1989 إلى غاية 2003. بين الحكومة الليبيرية وحركتا التمرد المثمتلتين في "الحركة الليبيرية المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية" و"الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا" وأدى هذا الصراع إلى كارثة إنسانية.[2] حركة التمرد في مالي من قبل "التوارق" والتي أعلنت انفصالها الرسمي في6 أفريل 2012 بعد التمرد الذي قامت به منذ جانفي 2012 لكن سرعان ما فقدت السيطرة إقليم شمال المالي الذي سيطرت عليه. [3]

وكما يقول المفكر فاريست روث:"الدولة الإفريقية هي استمرار للدول الاستعمارية، من ناحية الهيكل والهيمنة والمراقبة العليا، بمشاركة أقلية من السكان والتي تطبق مناهج المستعمر في تسيير الإدارة والجيش وباقي الهيئات".[4]

من خلال ما سبق نستنتج أن دول غرب إفريقيا هي دول هشة تنعدم فيه الديمقراطية والأمن والاستقرار.

وتنظم دول غرب إفريقيا إلى منظمة إقليمية تحت اسم "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" . والتي تأسست في 28ماي 1975، لتحقيق التكامل بين دول الإقليم ومقرها في نيجيريا وهي تهدف إلى جعل اقتصاد دول غرب إفريقيا موحد من خلال تطبيق سياسات موحدة في المجال المالي، تشجيع التدفق المعلوماتي بين أعضاء المنظمة، وهذا حسب المادة 3 من الفقرة 2 من ميثاق المنظمة .أما المبادئ التي تقوم عليها فقد جاءت في المادة 4 من الميثاق وهي المساواة، الاعتماد المتبادل بين الأعضاء، التضامن تنسيق السياسات، تكامل البرامج بين الدول الأعضاء، الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بطرق سلمية.

وقد تدخلت هذه المنظمة في العديد من النزاعات ففي الحرب الأهلية الليبيرية، قامت بإنشاء لجنة الوساطة الدائمة في 30 ماي 1990 وتكونت من5 أعضاء هي غانا، مالي، نيجيريا، التوجو، غامبيا. وعقد أول اجتماع في السيراليون 1990وتم الاتفاق على أربعة نقاط أهمها وقف إطلاق النار. كما تدخلت أيضا في

---

[1]–كاظم هاشم نعمة، ***إفريقيا في السياسة الدولية*** (طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا ، 2005)، ص.238 .

[2]–خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"،في الموقع الإليكتروني التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220956&eid=4846
(10:00 ،2013/03/12)

[3]– **فريدوم أونوها**، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، في:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm،
(2013،12:00/05/12)

[4]–المختار بن نافع،"**موريتانيا هل تنهي الانتخابات الأزمة السياسية ؟**" ، في الموقع:
http://www.aljazeera.net/home/search?q=%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A،
(12:10 ،2013/05/15)

تسوية الصراع في السيراليون بعد انقلاب 1997 و شكلت لجنة وساطة تتكون من أربعة دول هي نيجيريا غانا،غينيا بيساو، ساحل العاج للقيام بجهود التسوية السلمية للصراع [1]. وأشرفت على مراقبة الشفافية في الانتخابات في غينيا بيساو سنة 2004. وتدخلت في الانقلاب العسكري الذي حدث في نفس البلد في 12 أفريل 2012 من خلال التفاوض مع الوحدات المقاتلة.

ج-البنية الاقتصادية والتنموية.

-**الأنظمة الإقتصادية:** لقد سعت دول إفريقيا الغربية، بعد استقلالها إلى تبني الفكر الاشتراكي في اقتصادها، بغية تحقيق التنمية بأسرع وقت ممكن. ولكن هذا لم يتوافق مع إمكانياتها ومواردها لأن التخطيط المركزي يتطلب موارد مالية ضخمة. وهذا ما حدث مع غينيا بيساو. وعرف الاقتصاد بدول غرب إفريقيا نمطين الأول هو الاقتصاد المعيشي والذي يسير نحو كفاية حاجة السكان الغذائية، أما الثاني فهو الاقتصاد التبادلي يتعلق بالتصدير.وتعتبر الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول متدهور نتيجة مجموعة من العوامل، مثل الاعتماد على عائدات صادرات النفط وبعض المواد الزراعية الخام منها الكاكاو، البن والشاي، تراكم الديون نتيجة عمليات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، فساد الحكومات في تسيير واقتسام ثروات هذه الدول، ارتفاع عدد السكان والمشاكل المناخية خاصة الجفاف.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى نتائج اقتصادية واجتماعية كارثية، كان أهمها الفقر حيث نص تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2009، أن الدول السبعة الأولى في العالم والأكثر فقرا هي في إقليم غرب إفريقيا .[2]وفي سنة 2011كان يعيش 54% من سكانه تحت خط الفقر ومنهم 35% يعيشون في حالة الفقر المدقع[3]. فمثلا 10%من الأطفال دون السن الخامسة يعانون من نقص حاد في التغذية و28%منهم يعانون من نقص حاد في الوزن الطبيعي. ومشكلة الغداء متعلقة، بالنمو السكاني السريع حيث تنص الإحصاءات أن عدد السكان بالإقليم سوف ترتفع من 290 مليون نسمة في 2011إلى 430 مليون نسمة في 2025[4]. حيث كشف برنامج الأغذية العالمي التابع لهيئة الأمم المتحدة أنه في سنة 2010 عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في النيجر هو نصف سكان البلاد أي 7.1 مليون نسمة، كما كشف أن هذا العدد قد يضعف خلال 10سنوات القادمة ، ما يندر بكارثة إنسانية حقيقية"[5].أما دولة مالي

---

[1]- بدر حسن شافعي، ***تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)*** (القاهرة: دار النشر للجامعات ،2009) ص ص.144.145.

[2]– الأمم المتحدة، ***تقرير التنمية البشرية***، 2009 ، ص.178 .

[3]–الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ***تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر***، ماي2006، ص.1

[4] -***west Africa fy 2011-2015 Milti years Strategey American***, (United State: See feed chqnge future, April 28,2011) ,PP .5-7.

[5]–ونوغي مصطفى، ***إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011)، ص ص. 117 ،118 .

فهي أيضا تعاني من مشكلة الأمن الغذائي. وتكمن المشكلة في أزمة المياه إذ بلغ عدد الجياع في الإقليم 371000 جائع سنة 2010 حسب المنظمة العالمية للأمن الغذائي[1].

د-البيئة الأمنية المحلية لغرب إفريقيا:

يعتبر غرب إفريقيا من أخطر الأقاليم في العالم نظرا لانعدام الأمن الناتج عن العوامل التالية:

1-التنظيمات الإرهابية:

تضم منطقة غرب إفريقيا مجموعة من المنظمات الإرهابية الناشطة والمتمثلة فيما يلي:

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: وشملت نشاطات هذا التنظيم عدة عمليات فمثلا هاجم قاعدة عسكرية في باسينكو جنوب شرق موريتانيا. وقام بتشجيع الإسلاميين في مالي على شن هجمات جريئة في 2012.كما جمع ما يقدر ب70 مليون دولار عبر مدفوعات الفدى ما بين عامي 2006 و2011.[2]

-حركة بوكو حرام :الاسم الحقيقي لهذه الجماعة هو«جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد»، بدأت تحركاتها سنة 2009. وتشير التقديرات إلى أن هذه الحركة قد شنت مند 2011إلى غاية 2013، ما لا يقل عن 30 هجوم انتحاري في شمال نيجيريا. وأدت إلى مقتل أكثر من 6000 شخص من 2009 إلى 2013. وفي26 أوت 2011 قامت بتفجير مقر الأمم المتحدة في نيجيريا والذي أسفر عن مقتل 23 شخص. [3]

-حركة التوحيد والجهاد (M UJAO): أكتوبر 2011 كان بداية نشاطها الفعلي. موضحة أن هدفها المقصود هو نشر الجهاد من أجل الإسلام في غرب إفريقيا. ومن أهم العمليات التي أعلنت مسؤوليتيها عنها كانت، اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين يوم 5 أفريل 2012 بمالي، تفجير سيارتين في 23 ماي 2013 في وقت واحد في نيجيريا، واحدة في معسكر للجيش النيجيري والثانية في منجم لليورانيوم التابع لفرنسا مما أدى إلى مقتل 26 شخص.

-حركة أنصارو :وهي حركة طلائع حماية المسلمين في إفريقيا السوداء، تأسست في جانفي 2012في شمال نيجيريا. وتبنت هذه الحركة عدة عمليات إرهابية، مثل الهجوم المسلح في نوفمبر 2012 على منشأة لاحتجاز في نيجيريا، نصب كمائن لجنود نيجيريين متوجهين إلى مالي في جانفي 2013 وإعدام سبع أجانب مختطفين في 9 مارس 2013.

---

[1]-حسام جاد الرب، ***جغرافية إفريقيا وحوض النيل*** (القاهرة: جامعة أسوط ،2005)، ص ص.290،289.

[2]-جان بيير فيليون،"**هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل ؟**"، ***برنامج كارنيجي للشرق الأوسط*** ،ع.11 (2ماي 2010)، ص ص.4- 8.

[3]-نجلاء مرعي،"بوكو حرام الحركة الجديدة في الصراع النيجيري"، في الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1256490&eid=11699، (2013/03/01،11:10).

-**حركة أنصار الدين** : حسب مؤسسيها هي حركة شعبية جهادية سلفية. أسسها الزعيم التقليدي إياد "أغ غالي" بدولة مالي بعد سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي.وقد دشنت نشاطها العسكري بالهجوم على مدينة "اغيلهوك" في أقصى الشمال المالي، حيث توجد قاعدة عسكرية محصنة تابعة للجيش المالي وسيطر عليها. ثم هاجم قاعدة "تساليت" العسكرية وتمكنت من اقتحامها والسيطرة عليها.[1]وقد أضافت وزارة الخارجية الأمريكية، زعيم هذه الحركة إلى قائمتها للإرهابيين في 26 فبراير 2013.[2]

الجريمة المنظمة:

يتميز غرب إفريقيا بانتشار الجرائم المنظمة الناتجة عن ضعف تحكم دوله في إقليمها منها ما يلي:

-**جريمة الاتجار بالأسلحة الخفيفة:** تنص التقارير صادرة عن الأمم المتحدة على أنه من أصل 500 مليون قطعة سلاح غير مشروعة، يجري تداولها في جميع أنحاء العالم في سنة 2004، فإن 10 ملايين منها في غرب إفريقيا. وحوالي 8 ملايين قطعة بالضبط في نيجيريا.

-**جريمة الاختطاف:** ويعتبر الاختطاف من أهم مصادر التمويل للحركات الإرهابية. والدليل على ذلك أن منظمة بوكو حرام اختطفت عائلة فرنسية مكونة من سبعة أشخاص في الكاميرون في 19 فبراير 2013 تم الإفراج عنهم مقابل فدية تقدر ب3 ملايين دولار في 18 أفريل 2013 .

-**جريمة السرقة:**وتشمل السطو على البنوك مثلا فقد قامت حركة بوكو حرام بمهاجمة فرع لبنك "أفرست" في ولاية أداماوا بنيجيريا في22 مارس 2013. وقد نسبت أكثر من 30 هجمة سرقة إلى هذه المنظمة من مجموع 100 منشئة مصرفية تعرضت لعمليات سطو في غرب إفريقيا. أما سرقة النفط فقد تركزت أساسا في نيجيريا وتتم السرقة عن طريق تخريب الأنابيب النفطية، ففي جانفي 2013 نفذت حركة "بوكو حرام" في أباجي بنيجيريا عملية تحطيم لأنابيب النفط وقامت بسرقته.[3]

تجارة المخدرات: وفقا لمكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، فقد بلغت مضبوطات الكوكايين في غرب إفريقيا في عام 2007 ذروتها . إذ سجلت 47 طن، وما لا يقل عن خمسين طنا من الكوكايين (بقيمة ملياري دولار) تمر عبر غرب إفريقيا سنويا. ويمر أكثر من طن من تلك الكمية عبر" دولة المخدرات" غينيا بيساو، التي أصبحت مركزا تشحن منه المخدرات المتجهة إلى أوروبا.

5-جريمة التهريب الدولي:يقصد بالتهريب الدولي حركة البضائع والأشخاص الغير المرخصة عبر حدود الدول ذات السيادة. فمثلا استطاعت حركة "بوكو حرام" الحصول على أسلحة جد خطيرة مثل أسلحة

---

[1]-فريديوم سي أونوهاود، جيرالد أي إزريم الحناشي، ***غرب إفريقيا الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود*** (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، ج.1، جويلية 2013) ، ص ص. 6-10.

[2] - أحمد شامل،"الحرب في مالي"، ***صفيحة العرب*** ،ع. 393 (جوان 2013)، ص.35.

[3]--فريديوم سي أونوهاود، جيرالد أي إزريم الحناشي، ***غرب إفريقيا الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ج.2، جويلية 2013) ، ص ص. 1-5.

"الأر بي جي". واستعملتها في الهجوم على بلدة "باغا" الحدودية شمال شرق نيجيريا في فبراير 2013. ومما زاد من سهولة عمليات التهريب عبر الحدود، ذلك الاتفاق الذي وقعه التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا الذي يتضمن حرية حركة السلع والخدمات بين دول المنطقة.[1]

القرصنة البحرية:تعتبر نشاطات القرصنة في منطقة خليج غينيا منظمة ومتطورة للغاية. وهي تهدف إلى سرقة البضائع التي تحملها السفن المارة. وفي السنوات الأخيرة مست حتى سفن النفط وذلك من أجل سرقته وإعادة بيعه في السوق السوداء.

الجدول رقم3: يوضح عدد هجمات القرصنة في دول غرب إفريقيا من 2003 إلى2011.[2]

دول غرب إفريقيا	إجمالي عدد هجمات القرصنة من (2003 إلى 2011)
لبنين	22
ساحل العاج	20
غانا	27
غينيا	32
غينيا بيساو	1
ليبيريا	6
نيجيريا	235
السنغال	13
السيراليون	8
التوجو	11
موريتانيا	4

[1]- المكان نفسه.

[2]–فريدوم أنوها، القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،14 ماي 2012)، ص ص.3 –7

ويتمثل السبب الرئيسي، في إنتشار القرصنة في ضعف قوات الجيش البحرية، من حيث العدد والتجهيزات وحجم لميزانيات المعتمدة. فمثلا في المياه البحرية التي تحد دول غرب إفريقيا، يوجد أقل من 25 طائرة مراقبة بحرية للمساهمة في مكافحة القرصنة. كما أن عدد قوات جيش هذه الدول المختص في المجال البحري قليل فمثلا في نيجيريا عدد قوات البحرية 8000 عنصر فقط ، في الكوت ديفوار 900 عنصر وفي غينيا الاستوائية 70 عنصر.

2- دوافع الاهتمام الأمريكي بغرب إفريقيا.

أ- **أمن الطاقة الأمريكي:**تنبأت السياسة القومية للطاقة الأمريكية سنة 2001، ضمن التقرير الذي وضعه فريق ديك تشيني، حين كلفه الرئيس جورج دبليو بوش بدراسة مسألة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ توصل إلى نتيجة، مفادها أنه "يتوقع لإفريقيا الغربية" أن تكون واحدة من مصادر النفط والغاز الأسرع نموا للسوق الأمريكية. " ومن أجل هذه الغاية، كان المسئولون الأمريكيون منشغلين في محاولة إقناع حكومات إفريقيا الغربية، بإعطاء دفعة لجدب الاستثمار الأجنبي وزيادة إنتاجهم من النفط. وهذه كانت الرسالة التي وجهها وزير الخارجية كولن باول في اجتماع عقده مع قادة دول غرب إفريقيا المنتجين للنفط في سبتمبر 2002، كما شدد وزير الطاقة إبرهام سبنسر Ibram Spanserعلى هذه النقطة لموظفي الطاقة الأفارقة.ولقد اهتمت الحكومة الأمريكية بالحصول على النفط من مصادر بإفريقيا الغربية وأعطتها الأولوية نظرا لمشاكل التبعية النفطية في المناطق الأخرى من العالمفمثلا الاضطرابات الأمنية بالخليج العربي، فينيزويلا كان رئيسها يعارض أي مشاركة أمريكية في قطاع النفط، كولومبيا بالرغم من أنها ترغب في زيادة صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها كانت تعاني من حرب أهلية.[1]

وفي 25 جانفي 2002، نظم معهد الدراسات الإستراتيجية المستقبلية والسياسية، بالولايات المتحدة الأمريكية ملتقى حظر فيه شخصيات سياسية وخبراء في الطاقة. وتم تأسيس مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية %African Oil Policy Initiative Group" والتي أصبحت اللوبي النفطي الأمريكي

[1]- مايكل كلير، دم *ونفط "أمريكا وإستراتيجيات الطاقة :إلى أين؟* (تر: أحمد رمو) (بيروت :دار الساقي، ط.1 2011)، ص ص.130 .167.

في إفريقيا.[1]وفي سنة 2005 أصدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بالولايات المتحدة الأمريكية، تقريرا بعنوان "مقاربة إستراتيجية أمريكية للحكم والأمن في خليج غينيا".وقد أكد هذا التقرير على الأهمية النفطية لدول خليج غينيا. وطالب الإدارة الأمريكية بوضع مقاربة لسياسة قوية وشاملة في خليج غينيا.[2]

-التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

إن التهديدات الأمنية اللاتماثلية في غرب إفريقيا، تأخذ أشكالا متعددة تشمل القواعد الإرهابية، الدول الهشة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والقرصنة البحرية.وأدت إلى تحريك التوجهات الدولية بشكل عام والتوجهات الأمريكية بشكل خاص، نحو هذه المنطقة. باعتبارها من أخطر المناطق في العالم.ويتفق هذا الوصف مع ما تمخض عن النقاش بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ماي 2013 حول" مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا". وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه إزاء التعاضد والتلاحم في كثير من الحالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود".كما صرح مجلس الإتحاد الأوروبي في سنة 2003 :"إن إفريقيا الغربية هي حاليا فقيرة بالمقارنة مع عشرة سنوات الماضية ، في عدة مجالات اقتصادية بالإضافة إلى المشاكل السياسية والنزاعات العنيفة".وحسب لجنة من "أجل إفريقيا" التابعة للحكومة البريطانية في سنة2004 ، فإن غرب إفريقيا يصنف في المستويات العليا التي يمكنها أن تؤثر على السلم العالمي.[3]

ج- نفوذ القوى الدولية في غرب إفريقيا :

النفوذ الصيني في غرب إفريقيا:مثلت متطلبات الصين من الطاقة في سنة 2000 نسبة 10% من الطلب العالمي. وفي سنة 2010 مثلت 20 % نتيجة النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلاد.[4]

وكانت منطقة غرب إفريقيا بما تتضمنه من خصائص جيو إستراتيجية، وجهة لإستراتيجية أمن الطاقة الصينية المعتمدة منذ سنة 1993.وتهدف الصين من خلال نفوذها في غرب إفريقيا إلى تأمين الحصول على الطاقة والمواد المعدنية، إيجاد سوق لإنتاجها المتنامي وموضع قدم سياسي مستقبلي لبسط نفوذها كقوة مؤثرة في الأجندة العالمية.[5]

---

[1]-حنفي علي خالد، "**موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة** "، ***السياسة الدولية***، ع. 154(أكتوبر 2003) ص.ص 204-210.

[2] -Goldwyn Dqvid .and Morrison J .Stephen,**A Strategy US Aproch to Governance and Security in the Golf of Guinea,** ,(Washington, 2005),p.2

[3] -Stephan Klingebil, ***op.cit*** ,p.13.

[4] -Sebille Lopez Philippe, ***Geopolitique du Petrole***,***(*** Paris: Armand Colin,2006) ,p p.113-125

[5]-خالد حنفي، "موارد الطاقة والتنافس الدولي في إفريقيا"، ***الهرم الإستراتيجي***، ع.97 (2005/02/11) ص ص.6 ،7.

ففي سنة 2006 بلغت وارداتها النفطية الصينية من غينيا الاستوائية 3.8 مليون طن يوميا. وعام 2008 أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية، أنها اشترت حصة نسبتها 45% من حقل دلتا للنفط والغاز في نيجيريا بقيمة 2.27 مليار دولار. واشترت الصين نسبة 35% من ترخيص للاستكشاف في نفس المنطقة لقاء 60 مليون دولار. وتملك الصين ثلاث مصاف للنفط تقدر تكلفتها الاستثمارية ب 22 مليار دولار بنيجيريا.

في 14 أفريل 2009، قام الرئيس الصيني جيان زيمينج Jian Zeming بزيارة نيجيريا وعقد اتفاقية نصت في بندها الثاني على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كما أن الصين تشجع وتدعم الاستثمارات في مجال الطاقة في نيجيريا. وفي بندها التاسع نصت على تقوية الاتصال المشترك بين البلدين وأعطت الصين الحق للوصول إلى مصادر وسوق الطاقة بنيجيريا.[1]

النفوذ الفرنسي في منطقة غرب إفريقيا: إن دول غرب إفريقيا تعتبر منطقة نفوذ بالنسبة لفرنسا. حيث أنها كانت مستعمرة من طرف هذه الأخيرة. وبعد استقلالها بقية مرتبطة معها باتفاقيات أمنية واقتصادية. وتعتبر فرنسا المستورد الأول للمواد الخام من غالبية دول غرب إفريقيا. وتتيح لمواطني غرب إفريقيا التعامل بالعملة الفرنسية.

في سنة 1999 قدرت استثمارات فرنسا في السنغال مابين40و60مليون دولار.[2]وتتواجد مجموعة "توتال فينا ألف"وهي إحدى أهم الشركات النفطية الفرنسية على المستوى العالمي في غرب إفريقيا. والتي كشفت سنة 2000ما يقارب 2.211 مليار برميل من النفط . وفي سنة 2010 استطاعت أن تكتشف3.36

بول"مسؤول في الحكومة الفرنسية سنة 2000 قائلا :"أريفا تسيطر على اليورانيوم إنطلاقا من منطقة "إيموغاغننو" التي تعتبر أكبر حقل للنفط، بإنتاج مليار برميل من النفط في المنطقة.[3]

تعد نيجير من أكبر الدول المصدرة لليورانيوم لفرنسا بقيمة 5000 طن سنويا. فقد صرح "ريشا اغ 8000 طن في السنة وسوف تبلغ واردات فرنسا من اليورانيوم 70%. وبذلك يمكنها ضمان إمداد المحطات النووية. كما أن سعر اليورانيوم سوف يصل إلى 6000 فرنك فرنسي في حين تبيعه شركة أريفا ب 130000 فرنك فرنسي في الأسواق العالمية"[4]

---

[1] -Stephan, ***op.cit***, p.14

[2]-" ***المساعدات الإنمائية في إفريقيا*** ، في: ***WWW.ambrafrance.uk.org***,(2013/03/11، 13:12).

[3]-خالد حنفي، ***مرجع سابق***، ص87

[4]–حمدي عبد الرحمان،"النيجر وملامح المشهد الإستراتيجي في غرب إفريقيا" ، ***الأهرام الإستراتيجي***، ع.148(أفريل 2010)، ص.47 .

ومن الناحية الثقافية فإن دول غرب إفريقيا التي تعد عضو في المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية (الفرنكوفونية)، هي (موريتانيا، النيجر، السنغال، كوت دفوار، التوجو، مالي، البنين).[1]

أما من الناحية العسكرية، فقد اهتمت فرنسا بعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك، مع عدد من دول غرب إفريقيا مثل الكوت ديفوار واتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية مع كل من البنين بوركينافاسو، غينيا، السنغال، التوجو. بالإضافة إلى القيام بمناورات عسكرية مثل تلك التي نظمت مع دولة السنغال سنة 1998 وبالتعاون مع منظمة الإكواس.[2]وقد تدخلت فرنسا في أزمة مالي 2012، بطلب الحكومة المالية مساعدتها في مواجهة المسلحين الإسلاميين، واعتمادا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012، الذي يسمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لاستعادة الشمال.[3]وصرح أيف لودريان المسؤول الفرنسي بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت على بلاده التدخل قائلا:" يتعلق الأمر بتهديد إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا". [4]

النفوذ البريطاني في غرب إفريقيا:

تحظى غرب إفريقيا باهتمام بريطاني قوي، نظرا لغناها بالموارد الطاقوية التي تمثل أحد المصالح الاقتصادية البريطانية. فمثلا شركة النفطية الإنجليزية–الهولندية "شيل" تعتبر من أقدم الشركات العاملة في منطقة دالتا النيجيرية. وتهتم أيضا الحكومة البريطانية بالإستقرار في غرب إفريقيا، من منطلق أن التنمية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكنها تخفيف من أسباب المشاكل الأمنية. ولهذا تعتمد بريطانيا على المساعدات الاقتصادية كمحاولة للمساعدة على دفع عجلة التنمية. ويوضح الجدول التالي المساعدات المالية للحكومة البريطانية في غرب إفريقيا.

---

[1]– أمينة بو بصلة ، ***التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام،2012/2011)، ص.ص. 31 .34

[2]–بدر حسن شافعي، ***تسوية الصراعات في غرب إفريقيا*** (القاهرة :دار النشر للجامعات، 2009)، ص.29

[3]–التدخل الفرنسي في مالي :***الأسباب والمآلات*** (الدوحة:مركز الجزيرة لدراسات الإستراتيجية،2013/01) ، ص.2.

[4]–عبد النور عنتر، ***التدخل في مالي نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية ،27جانفي 2013)، ص.2

الجدول رقم4:برنامج مخصصات وزارة التنمية الدولية البريطانية للدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وحسب الأولويات، بالألف جنيه إسترليني.[1]

بلدان إفريقيا	1997	2000	2002	2006
غانا	15.087	42.624	51.615	85.387
نيجيريا	6.984	13.342	19.725	80.385
سيراليون	2.943	29.649	34.408	32.093
إثيوبيا	3.415	6.372	11.390	62.018
الكونغو	/	6.372	11.390	62.018
روندا	0	14.240	26.891	68.128
أوغندا	45.417	51.988	66.66	67.337

من خلال هذا الجدول نجد أن دول غرب إفريقيا تحتل المراتب الأول من بين الدول الإفريقية التي تتلقى مساعدات مالية بريطانية.مما يعكس اهتمام الحكومة البريطانية بدول هذه المنطقة.

وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية والذي انعقد في7جويلية 2005 في سكوتلاندا، أعرب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن أمله في زيادة التزام الدول الغنية بمساعدة إفريقيا. وفي البيان الختامي لهذه القمة تم الإعلان عن زيادة قيمة المساعدات الموجه لإفريقيا إلى 50 مليون دولار. وحصول جميع الدول على علاج الايدز في مقابل التزام القادة الأفارقة بالديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون."

وترأس في سنة 2006 رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، لجنة رفيعة المستوى خاصة بإفريقيا وصرح خلالها أن:"القارة الإفريقية تدخل ضمن الأولويات الجديدة لبريطانيا ، ليس فقط لّأسباب أخلاقية ولكن أيضا لأسباب أمنية ناتجة عن تدهور الأوضاع في إفريقيا، فانتشار الفقر والصراعات والفساد في إفريقيا لا يسبب فقط البأس للكثير من الأفارقة ، بل إنه مناقض أخلاقيا لمصالح المملكة المتحدة لكون إفريقيا أرضا خصبة يمكن للإرهاب والجريمة المنظمة أن يزدهرا فيها."

أما الأولويات والمصالح الوطنية التي تحددها السياسة الخارجية لبريطانيا تجاه إفريقيا والتي أفصح عنها في الوثيقة البيضاء الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية عام 2006 ، نصت على ما يلي:

"...في إفريقيا يجب تقليص الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية فهما السبيلان الأفضل لتحقيق الأهداف البريطانية لاسيما: التعاطي مع مشكلة الإرهاب، تأمين مصادر الطاقة ،إدارة مسألة الهجرة ....."."[1]

[1]–توم بورتيوس، ***مرجع سابق،*** ص135.

-النفود الهندي في غرب إفريقيا:

تعرف منطقة غرب إفريقيا اهتماما مهما من قبل صناع القرار الهندي. وتعتبر الإستراتيجية الهندية في هذا الإقليم جزء من الإستراتيجية الهندية تجاه إفريقيا بشكل عام وقد تجسدت في عدة خطوات منها:

1-فقد عملت الحكومة الهندية على تقديم المساعدات من أجل الحصول على البترول. وفي هذا الصدد بدأت الهند بتقديم عرض بمليار دولار، لاستخدامها في مشاريع البنية التحتية لبعض دول غرب أفريقيا مقابل الحصول على حق استكشاف البترول بهذه الدول. فمثلا في عام 2005 أعلنت شركة (metal steel) أكبر شركة صلب في العالم وشركة القطاع العام الهندية (ongc) عن استثمارات بقيمة ستة مليارات دولار لإنشاء مصفاة، محطة للطاقة وشبكة سكك حديدية في نيجيريا مقابل الحصول على البترول. وتدخل شركات الطاقة الهندية في مناقصات للحصول على حصص في شبكة الكهرباء في نيجيريا، التي تجري خصخصتها مقابل مليارات الدولارات. كما أن شركات الأدوية الهندية هي أكبر مورد للمستحضرات الطبية في نيجيريا، حيث تحقق نموًا في الإيرادات بنسبة 35٪ سنويًا .[2]

2- المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية، ومن ذلك المشاركة في سيراليون من أجل ضبط الاستقرار الذي انعدم في ظل الحرب الأهلية من 1991إلى 2002.

إن محاولة التغلغل المتدرج هي من أجل أن لا يثير ذلك حفيظة الأفارقة، ولعل الحرص الهندي على التذكير الدائم بأن العلاقة قائمة على الشراكة المتوازنة، سبب هام في بناء الثقة، التي ستساهم في زيادة آفاق التعاون بينهما بصورة كبيرة في الفترة القادمة.[3]

-النفوذ الإيراني في غرب إفريقيا:

لقد حرصت إيران على تكثيف وجودها في القارة الإفريقية، ويعتبر غرب إفريقيا من أهم المناطق التي تعمل إيران على توثيق علاقاتها الدبلوماسية بدول المنطقة انطلاقا من عدة دوافع.فمن الناحية الدينية تسعى إيران إلى نشر المذهب الشيعي، في ظل المقومات الدينية التي يتسم بها هذا الإقليم حيث أن 62 بالمائة من سكانه مسلمين ومنهم 7مليون نسمة شيعة، من أصل مجموع السكان 257 مليون نسمة .

---

[1]-توم برتيوس، بريطانيا في إفريقيا (تر:عثمان الجبايلي المثلوثي) (لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2009) ص ص. 106-116.

[2]- "تنافس محموم بين الهند والصين على التواجد في أفريقيا" ، في:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1336094، (2013/08/15، 10:45).

[3]-بدر حسن الشافعي، ***مرجع سابق***، ص.59

ومن الناحية السياسية، ترتبط إيران بدول غرب إفريقيا من خلال مجموعة من المنظمات مثل منظمة الأوبك، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجموعة الدول النامية الثمانية .وتحاول إيران كسب تأييد دول غرب إفريقيا في المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة ، ففي نوفمبر2009تحفظت دول غرب لإفريقيا ما عدى ليبيريا والتوجو، على قرار الجمعية العامة بإدانة إيران بانتهاكها حقوق الإنسان. كما تحاول إيران من خلال هذا التقارب أن تجد منفذا عبر المحيط الأطلنطي كي تتمكن من الوصول إلى المياه الدولية في ظل العقوبات المفروضة عليها. ويتم تبادل الزيارات بين المسئولين فمثلا زار الرئيس الإيراني محمد خاتمي نيجيريا في سنة 2005، 2010 زار الرئيس أحمدي النجاد نيجيريا لحضور قمة الدول النامية الثمانية. كما قام الرئيس السنغالي بزيارة طهران حوالي أربعة مرات مند 2006 .

أما اقتصاديا فتحاول إيران تقديم مساعداتها حيث تعاونت مع غينيا في مجال الطاقة والتنقيب عن المعادن. كما أقامت عدة مشروعات منها بناء مصانع للسيارات في السنغال. وتحاول التنسيق مع هذه الدول خاصة الأعضاء في منظمة الأوبك حول أسعار النفط في ظل الحصار المفروض عليها[1].

3:آليات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا.

أ-الآليات الدبلوماسية:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم علاقات دبلوماسية مع دول غرب إفريقيا. من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، من خلال سلسلة من زيارات المسئولين وإجراء المشاورات واجتماعات رفيعة المستوى.

ففي 13 سبتمبر2002، التقى جورج دبليو بوش بقادة الدول المطلة على خليج غينيا وطرح فكرة بناء قاعدة بحرية في المياه الإقليمية من أجل تأمين النفط في هذا الخليج. ودراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا. وكذلك لدراسة إمكانية إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأمريكية في هذه المنطقة.[2]وفي سنة 2003 ، زار الرئيس جورج دبيو بوش إفريقيا ومن خلال اجتماع مشترك على وجبة الإفطار ألقى وزير الخارجية الأمريكي كولين باول خطابا أكد فيه على ضرورة تقوية العلاقات مع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا مثل نيجيريا، مشيرا إلى أن الأمن القومي يحتم ذلك.[3]وأثناء هذه الزيارة أيضا قام باجتماع مع رؤساء دول غرب إفريقيا، حيث قدموا له طلب بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة

---

[1] -أميرة محمد عبد الحليم،" أسلحة طهران ومراجعة الدور الإيراني في غرب إفريقيا "، ***الهرم الإستراتيجي***، ع.44 (مارس 2013)، ص.1.

[2]-حنفي علي خالد، ***مرجع سابق***، ص. 207.

[3]-مايكل واتس، جون بيلامي فوستر، ***مرجع سابق***، ص.22.

قوات العسكرية في ليبيريا.[1]في 2007 صرحت مجلة جون أفريك الفرنسية أن الهدف الحقيقي من الدبلوماسية الأمريكية هو تسهيل عمل الشركات النفطية الأمريكية العملاقة التي تعمل بشكل سري في دول غرب إفريقيا، خاصة خليج غينيا.[2]وفي سنة 2007 خصصت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 12 مليون دولار أمريكي لدعم الديمقراطية والشفافية في نيجيريا.

و بالرغم من وضع غينيا الاستوائية في اللائحة الأمريكية للدول المنتهكة لحقوق الإنسان، إلا أن امتلاكها لاحتياط نفطي يقدر ب 1 مليار برميل، جعل واشنطن تغض الطرف عن هذه الانتهاكات. تقول مجلة "لوموند ديبلوماتيك" في جانفي 2003 في هذا الصدد :"أن ثلثي الالتزامات النفطية في غينيا الاستوائية ممنوح لعملاء أمريكيين، من دوي العلاقات الوطيدة بإدارة جورج دبليو بوش وأبرزهم شركة "سأمأس" و"إنرجي".[3]

ب-الآليات الاقتصادية:

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالآليات الاقتصادية، في إستراتجيتها تجاه غرب إفريقيا،من أجل رفع مستوى التنمية لدول هذه المنطقة على أساس أن التنمية الاقتصادية توفر بيئة أكثر استقرارا وأمنا.ولهذا تقوم أمريكا بطرح عدة مبادرات اقتصادية تجاه هذه الدول. وقد شاركت دول غرب إفريقيا في العديد منها . مثلا في سنة 2005و بعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن إنشاء مبادرة اقتصادية جديدة، تحت اسم "مبادرة من أجل منافسة المؤسسات الإفريقية في الأسواق العالمية". وتم خلالها تخصيص مبلغ قدره 200 مليون دولار أمريكي، من أجل تعزيز القدرات التجارية للدول الإفريقية. وكانت دول غرب إفريقيا من بين الدول التي استفادت من هذه المبادرة. حيث تم إنشاء سوق جهوي لترقية المنافسة التجارية في العاصمة السنغالية دكار وفي غانا وغينيا بيساو سنة 2005. هذا بهدف تطوير وتحسين المبادلات التجارية بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن صندوق تحدي الألفية والذي تم إنشائه سنة 2000. ودخل حيز الخدمة سنة 2004، قام بتمويل الدول الإفريقية بمبلغ 3 مليار دولار. واستفادت دول غرب إفريقيا من خدماته مثل البنين، غانا، السنغال

---

[1]- "بوش يبدأ جولته في إفريقيا" ، مركز الأخبار الصيني ، في:
(10:20، 2013/06/15)**http://arabic.peopledaily.com.cn/200307/08/ara20030708_65822.htm**

[2]-محمد جمال عرفة، ***مرجع سابق***، ص.1

[3]-عبير بسيوني عرفت رضوان، ***مرجع سابق***، ص.122.

والمالي.والهدف الأساسي من هذه المبادرة هو تحقيق النمو الاقتصادي لهذه الدول وتطوير مجموعة من القطاعات الاقتصادية، مثل تنمية الفلاحة، تطوير قطاع الصحة وقطاع التربية....) .[1]

يقول وزير الخارجية الأمريكية السابق دين راس سنة 1984:"إن برنامج المساعدات الخارجية في الستينات مثلما كان الأمر في الأربعينيات والخمسينيات. ومثلما هو الأمر في السبعينيات والثمانينيات. يهدف في الخطة والتطبيق إلى خدمة المصالح الحيوية الأمريكية، إن المساعدات الأمريكية الخارجية تسير وفق برنامج مخطط بعناية، يعتمد على دراسة وضعية كل دولة تتلقى هذه المساعدات وعلى تحليل المصالح الأمريكية.[2]

ج- الأليات العسكرية:

قد تم استعمال الأداة العسكرية لتحقيق المصالح النفطية الأمريكية، مند عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وفي الإستراتيجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا ولأن النفط هو الهدف الأساسي. دفعت البيئة الأمنية المضطربة لهذه المنطقة، الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعمال الأداة العسكرية، لتحقيق أمن مصادر الطاقة وطرق نقلها.وقد تعددت الآليات الأمنية والعسكرية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، إما للسيطرة على الوضع الأمني في المنطقة أو لمساعدة دول غرب إفريقيا على زيادة قدراتها العسكرية للتحكم في أوضاعها الأمنية. أو التدخل من أجل إنهاء النزاعات الداخلية. وتجسدت الآليات العسكرية في المساعدات العسكرية،المناورات وبرامج التدريب وتمثلت فيما يلي:

مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية: وقد شاركت فيها كل من السنغال، مالي وغانا. حيث تضم 60 ضابطا و750 جندي ترسلهم كل دولة مشاركة في عملية حفظ السلام. وينحصر الدور الأمريكي في التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات.وتم القيام بتمارين عسكرية في في هذه الدول. وقد شاركت قوات حفظ السلام في مالي وغانا والسيراليون كجزء من قوات "الإكواس ". وفي منتصف 1997 وافقت كل من غانا ،البنين، كوت ديفوار والسنغال، على تدريب 8 كتائب في إطار هذه المبادرة فيما يخص عمليات حفظ السلام .وقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 15 مليون دولار للمبادرة في سنة 1998. وارتفع المبلغ إلى 20 مليون دولار في سنة 2000، كما أصبحت القوات العسكرية لغرب إفريقيا بموجب هذه المبادرة مزودة بعدة تجهيزات هجومية موحدة (بنادق، رشاشات مدافع....).وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية تجهيزات عسكرية خفيفة (كاسحات ألغام، أجهزت رؤية

[1] -Amine Dakir ***, Lapolitique Africanne des Etats Unis*** , Mémoire de fin des etudes(Alger:L'école National d Administration,2007/2008),P.58

[2] -رياض، **مرجع سابق**، ص.34

ليلية....) لأكثر من 8000 عنصر في الجيش موزعين بين السنغال، المالي، غانا، البنين، كوت ديفوار.[1]

-**برنامج عمليات الإغاثة المركزية:** في سنة 2000أساسا من أجل حالت التمرد في دولة السيراليون، في إطاره دربت القوات الأمريكية جنود من نيجيريا وغينيا والسنغال من أجل زيادة قدرتها على التدخل في النزاعات الداخلية في هذه الدول. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله، تجهيزات لجيوش هذه الدول بقيمة 84 مليون دولار.

-**برنامج حفظ السلام في إفريقيا:**وهو يختص بتدريب الجيوش على التكتيكات الهجومية. وبلغت ميزانيته من 2001 إلى 2003 ما يقارب 100 مليون دولار وشاركت فيه نيجيريا.

-**برنامج أكوتا:** وهو برنامج مختص بتدريب الضباط شاركت فيه كل من غانا، نيجيريا والسنغال. وقدرت ميزانيته ب 8 مليون دولار عام 2001 وارتفعت إلى 11 مليون دولار عام 2003.

-"**المناورات الأطلسية المشتركة**": في جويلية 2005 وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المناورات لهدفين أساسيين هما: تدريب جيوش غرب إفريقيا على مواجهة الظاهرة الإرهابية. ومحاولة إيجاد جيش مشترك في المنطقة، تتمثل وظيفته في محاربة الجماعات الإرهاب، من خلال العمل على قطع مصادر تمويلها وتدريبها.[2]

-**برنامج الأمن الساحلي:** استفادت نيجيريا من هذا البرنامج وهو مختص في تدريب الجيوش، من أجل حماية أبار النفط من السرقة ومراقبة السواحل.

-**مبادرة عملية السلام الشامل:** في جوان 2004، من أجل تدريب قوات حفظ السلام الإفريقية.

-**برنامج التمويل العسكري:**يختص بتوفير قروض لدول غرب إفريقيا، من أجل شراء أسلحة من قبل الحكومة الأمريكية.

مبادرة بان الساحل: في 7 نوفمبر 2002 استفادت دول غرب إفريقيا من هذه المبادرة. بمساعدة جيوشها لتصدي للجرائم العابرة للحدود والتي تغدي الشبكات الإرهابية، توحيد جهود الدول من أجل التنسيق الجهوي والتركيز على الأبعاد التقنية أثناء عمليات المواجهة.

المبادرة الأمريكية العابرة لمكافحة الإرهاب: في جوان 2005. وتشارك فيها دول غرب إفريقيا التالية: المالي، النيجر، السنغال، نيجيريا، غانا.وتعمل هذه المبادرة على مساعدة جيوش هذه الدول لترقية التعاون

[2] - - Jean Lucien Ewangue ,op.cit , P.14.

الأمني فيما بينها من أجل مكافحة الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية، المتاجرة بالأسلحة والتهريب، مع التركيز على الأبعاد التقنية في عملية مواجهة هده الظواهر.

-**برنامج الأمن للساحل الإفريقي:** تتضمن أنشطة هذا البرنامج تقديم التسهيلات الضرورية للقوات الأمريكية الجوية والبحرية في المنطقة. وإعداد خطط تعزيز قدرات القوات البحرية للدول المنطقة.

-**مناورات 2005:** شاركت فيها موريتانيا والمالي لاختبار القدرات حول إمكانية مواجهة الإرهاب.

لقاء بين القيادة العسكرية الأمريكية والقيادات إفريقية في 24 مارس 2004 في ألماني:

حضرته موريتانيا، المالي، النيجر والسنغال .وكان موضوع هذا ألقاء، التعاون العسكري في إطار المكافحة الشاملة للإرهاب. وقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 100 مليون دولار إبتداءا من 2004 ولمدة 5 سنوات لتمويل التعاون العسكري.[1]

المبحث الثالث:تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال علاقاتها السياسية بغرب إفريقيا، أن تدعم النظم الديمقراطية وأن يتم حل الصراعات الداخلية، بوسائل دبلوماسية وهذا من أجل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

1-دعم التحول الديمقراطي:

وقد عملت الحكومات الأمريكية المتعاقبة، على مراقبة سير العملية الديمقراطية في هذه الدول فمثلا عملت الولايات المتحدة بنشاط، لحل الأزمة في ساحل العاج. ومباشرةً بعد التصديق على نتائج الانتخابات في ديسمبر 2010، اتصل الرئيس أوباما شخصيًا بالرئيس السابق لوران غباغبو ووضعه أمام خيار التنازل عن الحكم أو مواجهة عزلة أكبر. وعندما رفض الرئيس غباغبو التخلي عن الحكم، فرضت الولايات المتحدة بسرعة عقوبات على غباغبو ومساعديه. وساعدت في قيادة جهود الحلفاء الأوروبيين عبر الأمم المتحدة، مع منظمات إفريقية مثل المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا (ECOWAS) للضغط على الرئيس غباغبو ودعم القرار الديمقراطي. مما مكن القائد المنتخب لساحل العاج الحسن وتارا من تسلم مقاليد الحكم في مايو2011. واستضافه في وقت لاحق الرئيس أوباما في البيت الأبيض مع رؤساء كل من النيجر ،غينيا والبنين. وتستمر الولايات المتحدة في العمل بشكل وثيق مع حكومة ساحل العاج الجديدة. بعد أن وضعت البلاد ضمن أولوياتها مسائل المصالحة والانتعاش الاقتصادي وإصلاح قطاع الأمن .

---

[1]-نجلاء مرعي ،**النفط والتدافع الأمريكي نحو القارة الإفريقية**، الهرم الإستراتيجي، ع.122 (مارس2012) ص ص.3-5

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2011، شراكة الحكم المنفتح بمشاركة قوية من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا. من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية عبر العالم ومن أعضاء هذه الشراكة غانا وليبيريا.[1]

2-التدخل في الأزمات الأمنية:

في إطار محاولت الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على استقرار دول غرب إفريقيا. فقد اهتمت أمريكا بالأزمة الليبيرية في بدايته سنة 1992. عندما قامت بتشجيع الجهود الدبلوماسية، التي تقوم بها جماعة الإكواس. ثم في أوت 2003 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر 200 جندي، كانت مهمتهم مساعدة جيوش غرب إفريقيا على تأمين إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان ليبيريا، التي كانت تشهد نزاعا داخليا والذي دام 14 سنة بين حركات التمرد والحكومة. وقد فسر هذا التدخل بأنه يحقق مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في بناء مطار "روبرتسفيلد" الدولي والذي يستخدم كقاعدة رئيسية لتموين الطائرات العسكرية الأمريكية بالوقود في المحيط الأطلسي.[2]وقد صرح مسئول عسكري أمريكي أن: "الولايات المتحدة الأمريكية تنوي خلق مراكز إستراتيجية في العالم لتدخل السريع. وأن أهمية وجود القوة الأمريكية في سواحل غرب إفريقيا يكمن في تأمين خط أنابيب النفط الأتي من التشاد والكاميرون والذي يضخ 250000 برميل من النفط يوميا، المار باتجاه المحيط الأطلسي. أما تواجدها العسكري في غرب إفريقيا فهو ضروري نظرا لأن الساحل الغربي للقارة الإفريقية مليء بالثروات النفطية، حيث يتعدى إنتاجه 54مليون برميل يوميا ".[3]

أما الوجود العسكري الأمريكي في نيجيريا وما يقو به من مناورات مشتركة مع الجيش النيجيري. من أجل ضبط عدم الاستقرار الأمني في منطقة دالتا النيجيرية. والذي من شأنه تهديد أمن الطاقة الأمريكية، كما ساعد نيجيريا على تحقيق تقدم في حل خلافاتها الحدودية مع كل من ساوتومي وغينيا الاستوائية .[4]

وفي 2003 أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن تقديمه مساعدات عسكرية قيمتها 100 مليون دولار لدول غرب إفريقيا. من أجل رفع قدرتها على محاربة الإرهاب.[5]

---

[1]-الولايات المتحدة الأمريكية، البيت الأبيض، ***بيان حقائق حول جهود حكومة أوباما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء***،14 جويلية ، ص.1 .

[2]-بدر حسن الشافعي،**تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)** (القاهرة: دار النشر للجامعات،2009)، ص.186

[3]-خالد حنفي علي، مرجع سابق.

[4]-نجلاء مرعي، مرجع سابق.

[5]-حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، **الهرم الإستراتيجي**،ع. 33 (2013)، ص.2.

كما قامت قوات خفر السواحل الأمريكية بالمشاركة في تنفيذ برنامج الشراكة البحرية الإفريقية(AMLEP) الذي يهدف إلى تعزيز قدرات خفر السواحل ومراقبة الحدود البحرية، في الدول الإفريقية التي تعاني من القرصنة البحرية. وكان من ضمن المشاركين دول غرب إفريقيا مثل نيجيريا، غينيابيساو.[1]

أما في أزمة مالي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم العسكري للقوات العسكرية الفرنسية، أثناء قيامها بأداء عملية التدخل في مالي، وهذا ما أكده نائب الرئيس الأمريكي "جون بيدن" أثناء زيارته لفرنسا في 3فبراير 2013إذ صرح أن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت القوات الفرنسية بمالي، بحوالي 180 طن من الوقود، 700 طن من المعدات العسكرية، 600 شخص بالنسبة إلى الدعم الإستخباراتي.[2]

3- احتكار النفط وتعزيز الروابط الاقتصادية:

أ-التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وغرب إفريقيا:تعرف العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب إفريقيا، نشاطا كبيرا فلمواد الخام لدول غرب إفريقيا ضرورية للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحتاج تلك الدول إلى المواد المصنعة. وتعتبر دولة نيجيريا هي الأولى على مستوى التبادل التجاري ويغلب على صادراتها النفط، فهي تعتبر ثاني مزود نفط للولايات المتحدة الأمريكية والذي يشبع حوالي 22% من الاحتياجات النفطية الأمريكية[3].

الجدول رقم5:الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب إفريقيا ما بين سنة2001 وسنة2002. [4]

دول غرب إفريقيا	حجم الصادرات/مليون دولار أمريكي	حجم الواردات/مليون دولار أمريكي
الرأس الأخضر	7.7	1.5
البنين	32.26	1.29

[1]-رياض بن عربية، ***الإستراتيجية العسكرية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا: دراسة حالة أفريكوم***، مذكرة ماستر غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2012/2011)، ص.98.

[2]-مركز الصحراء للدراسات والاستشراف، "الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا والحرب على المالي"، في: ***http://essahraa.net/index.php/poyiu/40-2011-04-01-17-15-14/8584-2013-04-27-18-30-17.html*** (11:08، 2013/10/10)

[3]-كاضم هاشم نعيمة، ***إفريقيا بعد 11سبتمبر إستراتيجيات الانخراط والتعاون***، (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا،2005) ص.51.

[4]-مركز البحوث الإفريقية، ***التقرير الإستراتيجي الإفريقي2002***، جامعة القاهرة، 2002، ص336.335.

بوركينافاسو	4.43	5.01
غينيابيساو	0.087	0.05
غانا	199.84	0.5
غامبيا	8.37	0.5
ليبيريا	36.83	42.65
مالي	32.67	6.21
نيجيريا	32.67	6.21
النيجر	957.19	878.3
التوجو	16.31	12.55
السيراليون	37.88	4.57
السنغال	11.4	11
موريتانيا	16.7	5
كوت ديفوار	17.8	16

اعتماد مبادرات جديدة لزيادة فرص التجارة والاستثمار لدى البلدان الأقل نموًا في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى: في ديسمبر 2011. تقوم هذه المبادرة بتقديم ديون واستثمارات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، العاملة في مجال الزراعية في غرب أفريقيا.

-المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول غرب إفريقيا:

تعهد الرئيس الأمريكي جورج دبليوبوش بمساعدة الولايات المتحدة للدولة الليبيرية، من أجل مكافحة الفقر والمرض. وكذا منح مبادرة تعليمية قيمتها مليون كتاب مدرسي ومقعد لاستيعاب عشرة آلاف طالب، بداية من العام الدراسي لسنة 2004، مدتها تسع سنوات، حيث تتلقى ليبيريا 600 مليون دولار حتى 2010.وأشار الرئيس الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة، في شراكة مع الأمم المتحدة، تعمل من أجل تدريب قوات مسلحة ليبيرية جديدة بعد أن أودى القتال الرهيب بحياة حوالي 200 ألف شخص.
وزار ساحة تدريب عسكري بتمويل أمريكي يقوم فيها متعاقدون عسكريون أمريكيون بتدريب الجيش الليبيري الجديد عقب انتهاء الحرب الأهلية وأنفقت واشنطن 139 مليون دولار أمريكي للمساعدة في تحديث القوات المسلحة الليبيرية[1].
وقد صرح الرئيس جورج دبليو.بوش في زيارته لنيجيريا في جويلية 2003، أن 40%من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في نيجيريا، تخص قطاع النفط، كما أن نيجيريا هي إحدى المستفيدين من

[1]-"بوش يعد بدعم انتعاش ليبيريا بعد الحرب الأهلية"، ***جريدة العالم***، ع.1154(2008/08/20) .

البرنامج الأمريكي لمكافحة السيدا في إفريقيا والذي تقدر قيمته ب15 مليار دولار[1].

شدّد المدير التنفيذي لمؤسسة تحدي الألفية "دانيال دبليو يوهانس"، في احتفالات تنصيب الرئيس الغاني جون دراماني ماهاما، على الشراكة القوية بين غانا والولايات المتحدة الأميركية . خاصة بعد منح غانا مساعدات قيمتها 547 مليون دولار في إطار تنفيذ اتفاقية مؤسسة تحدي الألفية سنة 2010.[2]

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مبلغ 545.2 مليون دولار سنة 2002. وهذا لدعم مجموعة من المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية في إفريقيا. والتي أشرفت عليها منظمة العمل الدولية حيث تعمل على تسيير 205 مشروع للمساعدات التقنية الاقتصادية. والتي شملت ما يلي:

-برنامج الاستثمار كثيف العمالة. الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية وخلق فرص للعمل.طبق في 20 بلد إفريقي من بينها نيجيريا ،البنين،غانا، كوت ديفوار.

*البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، حيث ساعد هذا البرنامج 29 بلد إفريقي على وضع خطط عمل وطنية لمحاربة ظاهرت عمل الأطفال. واستفادت منها كل من،غامبيا، النيجر، موريتانيا، السنغال.[3]

الجدول رقم 6:يمثل حجم المساعدات التي تتلقاها دول غرب إفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

البلد	مجموع المساعدات المالية من2002إلى 2011
البنين	515
الرأس الأخضر	272
كوت ديفوار	285

[1]-"الإستراتيجية الأمريكية طويلة الأجل في إفريقيا"، ***جريدة الرياض***،ع. 12803، 2012/01/11 .

[2]-"الولايات المتحدة الأمريكية وغانا تتطلعان لشراكة قوية"، في:
http://www.alriyadh.com/Contents/11-07-2003/Mainpage/POLITICS_13571.php
(2013/02/27، 11:15)

[3]- منظمة العمل الدولية، **الأفاق الإقليمية بشأن التعاون التقني: إقليم إفريقيا**، مارس 2012.

غينيا الإستوائية	3059
غانا	1586
غامبيا	8779
غينيا	224
غينيا بيساو	150
ليبيريا	7844
مالي	10655
موريتانيا	445
النيجير	4851

وفقد منح قسم سلاح المهندسين في الجيش الأميركي، التابع للقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا عقدًا في 12 أيلول/سبتمبر 2012. لبناء مركز لإعادة التأهيل الغذائي في نكوانتا بغانا بقيمة 489700، والذي سوف يعالج ما يصل إلى 300 طفل سنويًا. ومن المقرر أن يتم الانتهاء من بناء المركز في خريف عام 2014 وهذا المشروع يمثل جهدًا مشتركًا بين القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا والوكالة الأميركية للتنمية الدولية[1].

[1]– جنيفر أولدايج ،"غانا والولايات المتحدة الأمريكية تكافحان سوء التغذية"، في:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2013/10/20131018284884.html#ix

(2013،14:05/11/27)

الفصل الثالث:

رهانات وتحديات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا

تمهيد:

بالرغم من النفوذ السياسي ،الاقتصادي والعسكري الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في غرب إفريقيا إلا أن إستراتيجيتها تجاه هذه المنطقة لازالت تعاني من عدة تحديات خاصة الأمنية مثل الإرهاب والقرصنة البحرية مما جعل الهذف الأساسي لإستراتيجيتها والمثمثل في الوصول إلى مصادر الطاقة في خطر .بالإضافة إلى التحديات الأمنية الناتجة عن الاضطرابات الأمنية في دول المحيط الإقليمي خاصة الثورة الليبية وما نتج عنها من تهديدات.كما أن المنافسة مع القوى النافذة في هذه المنطقة أصبحت تمثل تحدي للوجود الأمريكي في غرب إفريقيا وفي ضل هذه الأوضاع ارتفعت اكتشافات الغاز الصخري في الإقليم الأمريكي.

المبحث الأول: رهانات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا

1-السيطرة على مصادر النفط:

أ-زيادات الاعتماد النفطي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر المستوردين للنفط في العالم، حيث تستهلك 25 بالمائة من الإنتاج النفطي العالمي.وتستورد حوالي 20 مليون برميل يوميا. وما يزيد الأمر سوء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، هو الارتفاع في أسعار النفط، حيث وصلت في سنة 2008إلى أكثر من 140 دولار للبرميل الواحد. مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة الأخرى فمثلا وصل سعر البنزين إلى 140 دولار.

أكد التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية لعام 2008:" أن أسعار النفط سوف ترتفع إلى 100 دولار للبرميل مابين 2008و2015. وسوف تتجاوز 120 دولار للبرميل في عام 2030".ويؤثر هذا الارتفاع في أسعار النفط سلبا على الاقتصاد الأمريكي. وذلك لأن النفط يسهم ب 70% في قطاع المواصلات 24 % في الصناعة، 5% لأغراض معيشية و2% لتوليد الكهرباء.

كما أن أغلب الدول التي لها وفرة في الإنتاج النفطي. يستخدمون هذه العوائد في تطوير برامج نووية غير السلمية. وحسب فريد زكرياء رئيس تحرير مجلة نيوزويك الدولية "إن ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة جعل روسيا، إيران وفنيزويلا، أكثر استقلالية وتجاهلا للمعايير والقوانين الدولية"، أما ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية قال:"إن ارتفاع أسعار النفط يجعل تلك الدول ذات مكانة، بل يجعلها قطبا على الصعيد الدولي والذي قد يكون له أثر كبير على مجريات النظام الدولي." [1]

ب-استشرافات حول الصراع الدولي من أجل الطاقة:

يتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية National Intelligence Council المعنون بـ "الاتجاهات العالمية 2025: عالم متحول " أن تشهد السنوات الخمس عشرة القادمة، صراعا محتدما على الطاقة، نظرا لتغير موازين القوى العالمية، اعتماد كثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية و تزايد عدد سكان العالم."

[1]-أميرة عبد الحليم، "الولايات المتحدة الأمريكية ومأزق البحث عن الطاقة البديلة"، ***السياسة الدولية***، ع.59 (مارس 2013)، ص.55.

ج-ضرورة السيطرة الأمريكية على النفط في غرب إفريقيا:

وفي خضم هذه الظروف سوف تحاول الولايات المتحدة الأمريكية زيادة نفوذها في غرب إفريقيا، لضمان وصولها إلى موارد الطاقة. خاصة وأن غرب إفريقيا يمثل منطقة غنية بالثروات النفطية. كما أن الإنتاج النفطي فيه لا يخضع لمنظمة الأوبك، مما سوف يسهل عليها التحكم في الأسعار وكمية النفط المنتجة.[1]

2-التبعية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للولايات المتحدة الأمريكية:

منذ استقلالها بدأت الدول الإفريقية في الاعتماد على المساعدات المالية والقروض الخارجية. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديمها وربطتها بشروط الديمقراطية وحقوق الإنسان كآلية ، مما يجعل الدول الإفريقية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية إقتصاديا وبالتالي سياسيا. وإذا اعتبرت الدول الإفريقية المساعدات الاقتصادية مبدأ ثابت أثناء الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام الدولي الجديد، غيرته إلى مبدأ التجارة بما يخدم مصالحها الاقتصادية والمتمثلة في إيجاد سوق لإنتاجها الصناعي. وأثر هذا سلبا على الاقتصاد المحلي لهذه الدول وكما يقول الرئيس التنزاني السابق جوليوس نينيري :"إن الاستقلال لا يحقق إذا اعتمدت الدولة على القروض والمنح من أجل التنمية ".[2]

وتعتبر دول غرب إفريقيا نموذجا عن تبعية الدولة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار المساعدات المالية والقروض. مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وجعلها تحتل المراتب الأخيرة على المستوى الدولي من حيث التطور الاقتصادي. ومن أمثلت ذلك فإن كل من مالي، موريتانيا والسيراليون قد اعتمدوا في تغطية 70%من إجمالي نفقاتهم العامة مابين 1970 و2002، على المساعدات المالية الأجنبية وهذا حسب تقرير أصدره البنك الدولي سنة 2002[3].

3-تفعيل دور التنظيم الإقليمي في غرب إفريقيا:

يعتبر تنظيم الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا فاعلا رئيسيا في المنطقة. ولهذا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية دعمه، لتسهيل من عملية تفاعل هذه الأخيرة مع دوله، بدلا من التعامل ضمن علاقات ثنائية خاصة في المسائل الأمنية والمسائل الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتفق الباحثون على أن الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحليةLocalization التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء اقتصادية أو سياسية. وبين العولمة

---

[1]-حمدي عبد الرحمان، إفريقيا في عالم دون مساعدات، في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7b4b4877-2e83-48ec-be0f-f4d037994bda
(10:25 ،2010/12/1)

[3]-دامبيسا موبو، ***المساعدات المميتة:لماذا تهدر المساعدات الدولية وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا*** ؟ (أوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط.1 ،2011)،ص ص.61،62.

Globalization والتي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل رأس المال عبر العالم كله كسوق كونية واحدة.

أما الحالة الوسيطة فتتصرف إلى تفاعلات إقليمية، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية. وتهدف إلى التكامل والاندماج على مستويات مختلفة سياسية، اقتصادية وعسكرية. مما يؤدي إلى التعاون البيني والتقليل من التبعية لدول الخارجية .

ونتيجة تماثل الأوضاع الأمنية والاقتصادية لدول غرب إفريقيا.انتهجت هذه الأخيرة التنظيم الإقليمي الممثل في المجوعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECWAS). كما أن بعض من دول غرب إفريقيا تنظم ضمن منظمة تجمع الساحل والصحراء (COMESSA)، منها (النيجر، نيجيريا المالي والسنغال).وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية حاليا الدفع إلى ثوتيق العلاقات بين هذين التنظيمية لتنسيق الجهود بينهما أكثر خاصة في المجال الأمني.[1]

ويعد دور منظمة الإكواس مهما جدا في التصدي للمشاكل الأمنية، فتدخلها في قضايا نشر الديمقراطية مثلا في 24نوفمبر 2013، حيث قامت بإرسال 100 مراقب من أجل الانتخابات البرلمانية في مالي. وقال رئيس مفوضية الإكواس السفير "كادري أوادراجي" في تصريح له :"إن نشر المراقبين في مالي يأتي في إطار حرص المجموعة على تحقيق انتخابات حرة ونزيهة في دولة مالي أحد أعضاء الإكواس."

وتحرك هذه المجموعة أيضا من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب إفريقيا. حيث وقع "جون دي ديو سومدا" نائب رئيس مفوضية إكواس ورئيس قسم إفريقيا في شركة مايكروسوفت مع الدكتور الشيخ ديارا إتفاقيتين في 8 ديسمبر 2013، لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب إفريقيا. وتعهدت منظمة الإكواس وشركة مايكروسوفت خلال حفل توقيع الاتفاقيتين، بالعمل سويا لوضع البرامج والحلول التي تعزز الحصول علي تقنية الاتصالات والمعلومات في الإقليم. والتي تساعد في تعزيز المنافسة في الصناعات الرئيسية . وتوفير الوظائف بالإضافة إلي بناء القدرات. وقال سومدا إن "إكواس تدرك قيمة استخدام التكنولوجيا في المساعدة في بناء مجموعة اقتصادية إقليمية قوية في غرب إفريقيا" مضيفا أن"العمل مع مايكروسوفت سيساعدنا في ابتكار أفكار جديدة ومبادرات لتعزيز قدرات مؤسساتنا والنمو الاقتصادي عبر التطبيق الذكي لتقنية الاتصالات والمعلومات لتحقيق التنمية ."[2]

---

[1]–خالد حنفي، الإقليمية في إفريقيا :أسباب التعثر مع للتطبيق على تجمعي الساحل والصحراء، ***السياسة الدولية***، ع.87 (مارس 2010) ، ص.1.

[2]- شبكة الإعلام العربية،، في الموقع:
https://moheet.com/news/newdetails/738268/1/100-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%(10:00:/11/22)

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، كأداة لتحقيق تلك أهداف التحول الديمقراطي،الحفاظ على الاستقرار الأمني ودعم التنمية.كما أن عملية تفاعل أمريكا مع دول المنطقة من خلال المنظمة يخفف أعباء تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الدول في علاقات ثنائية، خاصة في المجال الأمني.

المبحث الثاني: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا.

المطلب الأول:التحديات الأمنية اللاتماثلية

أ-القرصنة في خليج غينيا:

تعتر التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يتميز بها إقليم غرب إفريقيا، أحد أهم التحديات التي تواجه النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة. فمثلا القرصنة في مياه خليج غينيا مست حركة النقل البحري للنفط من غرب لإفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتمثلت في سرقة النفط وبيعه في السوق السوداء وأخذ طاقم السفن كرهائن مثلما حدث.ويبرز الدور الأمريكي كلاعب دولي في الجهود الرامية لتحسين الأمن البحري في منطقة خليج غينيا. من خلال مبادرتها "محطة الشراكة الإفريقية " المنبثقة عن قيادة الجيش الأمريكي في إفريقيا "الأفريكوم".حيث يشارك الجيش الأمريكي في التدريبات المشتركة مع القوات البحرية لدول المنطقة لتطوير كفاءاتها في مجالات مثل عمليات الاعتراض البحري، البحث والإنقاذ ومكافحة الإرهاب ومهام تدريب أخرى. مثلا في فبراير 2012 قامت القوات البحرية الأمريكية بالمشاركة في مناورات "أوبانكام أكسبرس"، وهي مناورات بحرية سنوية تضم إفريقيا وأوروبا وتهدف إلى تطوير قدرات القوات العسكرية البحرية. كما تم عقد لقاءات رفيعة المستوى بين مجموعة الدول الاقتصادية لغرب إفريقيا والأمم المتحدة وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في البنين في مارس 2012، من أجل دفع التعاون الإقليمي لتحسين السلامة البحرية والأمن بشكل عام.

وفي هذا الصدد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 35 مليون دولار، على تدريب أفراد من البحرية من دول غرب إفريقيا على كيفية مكافحة القرصنة، تهريب النفط وغيرها من النشاطات الإجرامية التي تعرفها المنطقة. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين ظروف السلامة والأمن البحريين.

من خلال هذه الجهود يتضح أن القرصنة في خليج غينيا تمثل تحديا أمنيا للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص نقل النفط عبر هذا الخليج.

ب-تحدي الحركات الإرهابية:

تمثل النشاطات الإرهابية في غرب إفريقيا، إحدى أهم التحديات الأمنية التي تمس أمن الأمريكيين العاملين في هذه المنطقة، سواء من العسكريين أو العاملين في قطاع الاقتصاد، إذ نجد أن هذه المجموعات الإرهابية تعمل على خطف هؤلاء العاملين مقابل طلب فدية من أجل شراء الأسلحة مما يجعل الحكومة الأمريكية عاجزة عن حل هذه المشكلة.

2- الاضطراب الأمني في المحيط الإقليمي لغرب إفريقيا:

عرفت بعض الدول الإفريقية في سنة 2011، ثورات شعبية كان هدافها تغيير أنظمة الحكم الاستبدادية. ومن بين هذه الدول تونس، مصر وليبيا. وباعتبار ليبيا إحدى دول الجوار الإقليمي لغرب إفريقيا وبالضبط بمحاذاة النيجر. فقد كانت انعكاسات الثورة الليبية في سنة 2012 وما تبعها من تدخل عسكري غربي، أثر فعال في المساس بالاستقرار الأمني لغرب إفريقيا. فهذه المنطقة تضم دولا لا تختلف في طبيعة حكمها عن تلك الدول التي ثارت شعوبها.فمثلا الحكومة في التوجو تخضع لنظام حكم تحتكره العائلة الحاكمة، أما نظام الحكم في موريتانيا، فإنه ذخل في خلافات مع الأحزاب المعارضة المنضوية تحت ما يسمى" منسقية المعارضة الديمقراطية" وأعلنت هذه الأحزاب مقاطعتها للانتخابات التي كانت سوف تجرى في أكتوبر 2011. ثم دخلت موريتانيا في أزمة سياسية. وقد أثرت ثورات الربيع العربي على الشارع الموريتاني ليحتشد في مظاهرات في مارس 2012، من أجل إسقاط النظام ولكن الحكومة الموريتانية استطاعت التحكم في الأوضاع. [1]

وخلال الثورة الليبية 2011، شهدت مستودعات الذخيرة العسكرية للدولة في فبراير2012، إما لأوامر أصدرها الرئيس الليبي السابق معمر القدافي بإتاحة السلاح للدفاع عن النظام، أولنهب من قبل قوات المتمردين. وحصلت الجماعة الإرهابية المتمثلة في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) على أسلحة ثقيلة ومتطورت، مثل مضادات الطائرات "سام7" وصواريخ مضادة للمدرعات، مثل قاذف المتفجرات "أر بي جي" .ونقلت هذه الأسلحة عبر الحدود إلى دول غرب إفريقيا، مثلما حدث في الحدود النيجيرية في ولاية بونو ويوبي بواسطة الجماعة الإرهابية "بوكو حرام".والتي استعملتها في هجوم في فبراير 2013في الشمال الشرقي النيجيري، راح ضحيته 185 شخص[2].أما ليبيا بعد التدخل العسكري الدولي، فإنها تعاني من مشكلات معقدة قابلة للامتداد الجغرافي. خاصة وأن الحدود التشادية النيجيرية مع

---

[1]-المختار بن نافع، ***مرجع سابق***، ص ص. 2،3.

[2]-فريدوم سي أونوها، ***بوكو حرام وتهريب الأسلحة عبر الحدود النيجيرية القابلة للاختراق*** (تر :عاطف معتمد وعزت زيان) (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،25 سبتمبر 2013)، ص ص. 4،3.

الدولة الليبية تشهد امتدادات قبلية، مما يؤدي إلى التآزر بين المجموعات العرقية. كما أن ضعف المجلس الوطني الانتقالي يجعل الدولة الليبية مصدر خطر مستمر على أمن واستقرار غرب إفريقيا.[1]

3-التنافس الأمريكي مع القوى الدولية النافذة في غرب إفريقيا:

أ-التنافس الأمريكي الصيني في غرب إفريقيا:

إن العلاقات الدبلوماسية بين الصين ونيجيريا تعود إلى سنة 1971. أما العلاقات الإقتصادية فهي أحدث منها حيث تعود إلى 1993.وباعتبارها تحتل المرتبة الأولى على مستوى القارة الإفريقية من حيث الإنتاج النفطي وسادس دولة مصدر له عالميا، فإن صانع القرار الصيني أولى أهمية بهذه المنطقة. ففي سنة1997 قام الوزير الأول الصيني والخبير في مجال الطاقة لي بانج Li Peng بزيارة خاصة لنيجيريا من أجل التفاوض حول مشاريع التعاون النفطي. وتم التوقيع على بوتوكولين تسمح من خلالهما الحكومة النيجيرية لشركات الطاقة الصينية بالقيام بأعمال التنقيب في منطقة دلتا.أما في جانفي 2000 قام وزير الشؤون الخارجية الصيني تونج جياكسيا Tang Giaxuan بزيارة نيجيريا وعقد اتفاقية تتمحور حول زيادة كمية البترول الخام التي تشتريها الصين من نيجيريا. وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في سنة 2004 أكثر من 2 مليار دولار. في 20 مايو 2004 الوزير الأول الصيني ويجيان غو Weigian Guo زار نيجيريا وأعلن أن الصين قد استثمرت 500 مليون دولار لتطوير قطاع الطاقة بهذا البلد.

وتوجهت نيجيريا بطلب المساعدة من الصين، فيما يتعلق بتأمين مناطق إنتاج النفط والغاز وخاصة منطقة دلتا، بعدما انتشرت فيها مجموعات مسلحة وهددت استقرار مناطق الإنتاج وكانت الصين مستعدة للمساعدة وزودت نيجيريا بطائرات مقاتلة.[2]

وتتجسد المنافسة الأمريكية الصينية في عدة أمثلة، أهمها عدم تمكن الشركة الصينية CNPC من الحصول على بعض مناطق إستكشافية بالجولات التعاقدية في نيجريا بسبب المنافسة الأمريكية. وقال كبير الباحثين في "معهد السياسة الدولي" في الولايات المتحدة الأمريكية "إيان بريمر" في حديث لقناة CNN:" إن حاجات الصين المتزايدة لإمدادات ثابتة ومستقرة من النفط والمواد الخام، دفعها للتورط سياسياً بعمق في مناطق حول العالم مثل غرب إفريقيا، تمتعت فيها واشنطن طويلاً باحتكار النفوذ الدولي".

ومن المرجح أن يبلغ استهلاك الصين للطاقة 21 مليون برميل من النفط الخام في اليوم بحلول عام 2022، وهذا ما دفعها إلى التوجه نحو أقاليم مختلفة أهمها غرب إفريقيا".

---

[1]-خالد حنفي، "الجوار القلق: تأثيرات الثورات في علاقات ليبية الإقليميةّ"، ***السياسة الدولية***،ع.46 (مارس 2013) ص .1 .

[2]-باكير، ***مرجع سابق***، ص ص. 214،215 .

ويشكل تغلغل النفوذ الصيني في غرب إفريقيا هاجساً مقلقاً لإدارة واشنطن، رغم مطالب مسؤولين أمريكيين بضرورة تنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من أجل حماية مصالحهما المشتركة.
ولفت تقرير من "مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والصين" لسنة 2008، إلى أن إستراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق إلى هيئات أمن الطاقة الأمريكية، وذلك نظراً لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى، مباشرة من مصادرها، عوضاً عن الاستثمار.
وجاء في جلسة استماع سابقة لرئيسة "مفوضية الأمن والاقتصاد للولايات المتحدة والصين" كارولين بارتلوميو"، أمام مجلس النواب:"أن اهتمامات الصين بثروات القارة الأفريقية الطبيعية يرقبها عن كثب صناع القرار في واشنطن. كما أن المساعدات المالية والقروض لغرب إفريقيا، لها اعتبارات حاسمة في تحديد إلى أي المعسكرات ستتجه تراخيص حقوق التنقيب في السباق القائم". مشيراً إلى أن مفعول إستراتيجية المارد الشيوعي فيما يتعلق وموارد إفريقيا الطبيعية، التي تمزج بين التجارة والدبلوماسية، هي الأكثر تأثيراً، رغم أن بعض الشركات الصينية تفتقر للتقنيات الحديثة التي تتيح لها التنقيب عن النفط في أعماق البحار، كما هو الحال في خليج غينيا. كما أن شريحة كبرى من برامج المساعدات الأمريكية، مثل برامج مكافحة الإيدز التي أطلقها الرئيس بوش، لا تتحيز لصالح شركات النفط الأمريكية، بينما يجمع المراقبون على أن بكين، التي تستورد قرابة نصف حاجياتها النفطية من غرب إفريقيا، لعبت أوراقها بحنكة وذكاء أمام واشنطن، باستخدام سلاح القروض دون تبعات ، التي ساعدت هذه الدول في الابتعاد عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشروطهما المجحفة.
وتتمثل العلاقة بينهما في الإطار التالي:

1-حالة انعدام الثقة: إن التصورات التي كونتها الولايات المتحدة الأمريكية حول دبلوماسية أمن الطاقة الصينية، يشوبها الغموض الشديد والسبب في ذلك غياب الثقة في نوايا الصين، حول إستراتيجيتها طويلة الأمد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. باعتبار أن الصين تحاول أن تصبح قوة عالمية. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع إستراتيجية الاحتواء تجاه الصين، فإنه من الضروري أن تمنع قوة الصين من أن تتجاوز حد معين. وهذا كان أحد الدوافع الرئيسية وراء رفض الكونغرس الأمريكي طلب شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراء شركة النفط الأمريكية "أنوكال" عام 2005.

2-حالة التنافس الشديد: تتميز العلاقات النفطية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالتنافس الشديد، من أجل الوصول إلى موارد الطاقة. وهذه الحالة هي نتيجة للعبة صفرية، فوصول إحدى الدول إلى المورد يعني خسارة الدولة الأخرى له. بالإضافة إلى ضعف تفهم صانعي السياسات الأمريكية، لعمق وشدة مخاوف القيادة الصينية حيال مستقبل أمن الطاقة لبلادهم. والنتائج المترتبة عن الاعتماد على النفط

المستورد. خاصة في ظل اضطرابات أسواق الطاقة العالمية مما يدفعهم إلى استخدام مختلف الوسائل لتفادي مشاكل أمن الطاقة بينما تراها الولايات المتحدة الأمريكية أنها منافسة.[1]

3مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرة الصين على مناطق رئيسية منتجة للنفط، حيث أنه يمكن أن يضعف نفوذها فيها. بالإضافة إلى المخاوف الإستراتيجية المتعلقة بإمكانية زيادة الصين لقواتها العسكرية من أجل حماية مصادر وطرق نقل الطاقة[2].

كما أن التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لا يعرفا تقدما كبيرا في هذا المجال. فضعف الحوار عالي المستوى يضم عمليات صريحة ومباشرة تستند إلى قاعدة من التشاور المنتظم، حول المسائل العالمية والثنائية التي تخص الطاقة، مثل الحوار الثنائي الذي انعقد بينهما في سنة 2005 بين وزير الطاقة الأمريكي ورئيس الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح والحوار الذي انعقد في ديسمبر 2006 بين الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند واليابان.

ب-التنافس الأمريكي الفرنسي في غرب إفريقيا:

لقد شهدت عدة دول بإفريقيا الغربية حالت من التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. حيث أصبحت هذه الدول حلبة سباق بين هاتين القوتين، لإحراز مواقع متقدمة في إطار العلاقات الثنائية . وتجسد هذا في الحركة الدبلوماسية النشطة للقوتين في المنطقة. فمثلا بالنسبة لموريتانيا ومع تزايد التهديدات الأمنية بها، سارعت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه التطبيع مع نظام الحكم، بعد ذلك الفتور الذي أصاب العلاقات بعد الانقلاب العسكري في موريتانيا والمواقف السلبية للقوتين منه. وتبنت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مواقف أكثر ليونة من القادة الموريتانيين الجدد، خاصة مع الزيارات السرية المتعددة التي قام بها سياسيون وعسكريون مقربون من تشكيلة الحكومة الجديدة بقيادة "محمد ولد عبد العزيز" إلى فرنسا، كما تمكنت فرنسا من تحقيق مصالحها الإستراتيجية والتي تمثلت في حصولها على رخصة تنقيب جديدة لشركة توتال النفطية في حوض تاوندي الموريتاني.[3]

كما تنافس فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني في غرب إفريقيا، تأكيدا على نفوذها في المنطقة. فمثلا تتمركز أكثر من 800 سفينة حربية تابعة للقوات الفرنسية في القاعدة العسكرية الفرنسية بميناء داكار السنغالي. كما عقدت فرنسا مجموعة من الاتفاقيات الأمنية التي بموجبها يمكنها الدفاع عن

---

[1]-جيانج، ***مرجع سابق***، ص ص.494-497.

[2]-المكان نفسه.

[3]-اليد ولد عبد المالك،" موريتانيا نموذج صراع النفوذ في منطقة الساحل الصحراوي"، *القدس العربي*،(ع.68) (2013/02/11)، ص.1 .

السنغال في حالة تعرضها للاعتداء. وفي سنة 1990 كانت المساعدات الفرنسية للسنغال تغطي نصف نفقات الجيش، هذا بالإضافة إلى تواجد 250 شركة فرنسية في الإقليم الموريتاني[1]

إن التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في غرب إفريقي أثارت المخاوف الفرنسية. والتي ترى أن مصالحها أصبحت مهددة بفعل المد الأمريكي السريع، وتبرز أهم مجالات التنافس الأمريكي الفرنسي في غرب إفريقيا في مجال الطاقة خاصة. في ظل توقعات منظمة الطاقة الدولية "أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستورد 30%من احتياجاتها النفطية من غرب إفريقيا إلى غاية 2030".وكانت تصريحات المسئولين الأمريكيين تتضمن مفهوم المنافسة الشرسة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القوى الأوروبية النافذة في المنطقة،حيث قال رونالد براون وزير الخارجية الأمريكي:"علينا أن نكون أكثر عدوانية وأن نكون حاضرين على الأرض وأن نشير بوضوح إلى أننا هنا بصفة منافسين. كنا نجهل دائما السوق الإفريقية وهذه غلطة مكلفة للولايات المتحدة الأمريكية، لكن لن ندع أبدا السوق الأمريكية لأصدقائنا الأوروبيين"[2].

وفي 6فبراير 2007 عقدت بالعاصمة السنغالية دكار مؤتمر عسكري لقادة أركان جيوش تسعة دول من المنطقة. وتم الإعلان عن قيام قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا. وهذا أقلق التواجد الفرنسي حيث حاولت فرنسا زيادة تركيز تواجدها العسكري في المنطقة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. ففي سنة 1996 عندما طرحت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قوة إفريقية لحفظ السلام وكان الهدف منها تطويق الوجود الفرنسي. رفضت فرنسا ذلك، لتنشأ بعد ذلك برنامج "روكام" والذي تقوم فكرته على تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام وتقدر ميزانيته ب180 مليون فرنك فرنسي. وقد استطاعت فرنسا إقناع عدد من دول المنطقة بهذا البرنامج.[3]

إلا أن هذا التنافس لايخلوا من التعاون بينهما في غرب إفريقيا. خاصة في إطار التهديدات الأمنية المتعلقة بالإرهاب،حيث يتشاركان في التصدي لهذا التهديد عن طريق برنامج "عبر الأطلسي من أجل مكافحة الإرهاب"، منذ26 جوان 2004. ولقد صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 6-8 نوفمبر2007 إن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية صديقتان وحليفتان وسوف يستمر ذلك لأبد. وفي20مارس2003 صرح بوش "لا ينبغي أن ننسى أن فرنسا وأمريكا هما حليفتان وتجمعهما حضارة واحدة. [4]

---

[1] - Jean Claude Marut, ***Le problème casamançais est-il soluble dans l'Etat nation* ? *Le Sénégal contemporain*** (Paris : Karthala Editions, 2002), pp. 217,218.

[2]-جميل مصعب محمود، تطورات السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا و إنعكاساتها الدولية،عمان دار المجدلاوي 2005 ص68.

[3] Jean Emanuel, "la cooperation franco-Afrique vue d Afrique. revue international strategique," ***Le monde diplomatique***, N.45(2002), p.129.

[4]-تقرير حو التعاون على مكافحة الإرهاب،الإرهاب الإفريقي في الساحل حقيقة أم وهم؟في الموقع: intenational crisis group.

ج-تحدي النفوذ الإيراني :

النفوذ الإيراني في غرب إفريقيا يشكل بطريقة غير مباشرة تهديدا للتواجد الأمريكي في هذه المنطقة. حيث أن هذا النفوذ بإمكانه أن يخلق فئات من سكان المنطقة متشددة، تحارب التواجد الأمريكي مثلما يحدث حاليا مع الجماعات الإسلامية المتطرفة. كما أن التحركات الإيرانية في هذه المنطقة تعتبر غامضة إذا استثنينا نشر المذهب الشيعي وتعويض الحصار المفروض عليها من قبل الدول الغربية. وهذا ما تجسد في ما قامت به الحكومة الإيرانية، بتهريب شحنة من الأسلحة ومحاولة تمريرها عبر ميناء لاجوس النيجيري بصورة غير قانونية. وبعدما قدمت نيجيريا بلاغا إلى مجلس الأمن حول هذه الشحنة باعتبارها انتهاكا إيرانيا للعقوبات المفروضة عليها، صرح وزير الخارجية بأن هذه الأسلحة كانت متجهة نحو جامبيا. مما دفع بهذه الأخيرة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، فيما رأت الحكومة الإسرائيلية أن هذه الأسلحة كانت موجهة نحو فلسطين لدعم المقاومة[1].

المبحث الثالث:أفاق الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا

1-الأهمية المستقبلية لغرب إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

-الأهمية المستقبلية للأقاليم الإفريقية في الخطاب الأمريكي:

إن الأهمية المستقبلية لغرب إفريقيا هي جزء من الأهمية المستقبلية للقارة الإفريقية. يتضح هذا من خلال الخطابات التي ألقاها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الثلاث سنوات الأخيرة.

فأثناء الخطاب الذي ألقاه في البرلمان الغاني سنة 2009 حيث قال:"....عندما نتطلع إلى المستقبل يتضح لنا أن إفريقيا أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، بالنسبة للأمن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية.... يتطلب التصدي لمشكلة معالجة التحديات في أفريقيا اعتماد سياسة أميركية شاملة تكون استباقية، تتطلع إلى المستقبل وتوازن بين مصالحنا طويلة الأجل مع الضروريات القصيرة الأمد... تساهم الإستراتيجية الأميركية تجاه الدول الأفريقية جنوب الصحراء في ترسيخ ودفع العديد من المبادرات التي أطلقناها لأجل تحقيق ذلك التوازن، وترفع مستوى جهدين سوف يكونان حاسمين بالنسبة لمستقبل أفريقيا وهما: تقوية المؤسسات الديمقراطية، وزيادة النمو الاقتصادي، من خلال التجارة والاستثمار....إن إفريقيا تشكل منطقة للفرص والوعود المتزايدة بالنسبة لأميركا وبالنسبة للاقتصاد العالمي... وسوف تبقى الولايات المتحدة الحليفة والشريكة الثابتة للدول الإفريقية."[2]

---

[1]- أميرة محمد عبد الحليم، أسلحة طهران ومراجعة الدور الإيراني في غرب إفريقيا، ***الهرم الإستراتيجي***، ع.97 (16 مارس 2013)، ص ص .66-70 .

[2]-البيت الأبيض، ***وثيقة تتعلق بالإستراتيجية الأمريكية تجاه جنوب الصحراء***، جويلية 2012، ص.1.

من خلال ما تضمنه هذا الخطاب نجد أن الرئيس الأمريكي شدد على الأهمية المستقبلية لإفريقيا. مركزا على ضرورة التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي.من أجل توفير البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية لما وصفه بالمصالح الطويلة الأجل.

كما يعتمد الاهتمام الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بغرب إفريقيا، على القوة الأمريكية ومستقبل مكانتها في النظام الدولي. ويضع الباحث "جوزيف ناي" في "كتابه مستقبل القوة"،حيث يرى أن للقوة ثلاثة أبعاد تتمثل في دفع الآخرين للقيام بما لايرغبون القيام به، جعل الآخرين يضعون أولوياتهم وتفضيلاتهم طبقا لما تريد والقدرة على خلق وتشكيل إدراك وعقائد الآخرين دون إدراك منهم أنك تفعل بهم ذلك. وعرف هذا بالقوة الناعمة. وهو بالضبط ما حاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تأطر به علاقاتها مع دول غرب إفريقيا.

كما يرى ضرورة التوفيق بين التمدد الزائد على المستوى الدولي وبين تعبئة المواد المحلية، واتضح هذا من خلال تركيز الإدارة الأمريكية للرئيس براك أوباما على إعادة تأهيل الاقتصاد الأمريكي وربطه بالتدخل العسكري، في الأزمات في غرب إفريقيا. وهذا ما حدث في أزمة مالي، حيث لم تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة بالتدخل العسكري. وقد أكدت الحكومة الأمريكية ذلك في إستراتجية الأمن القومي لسنة 2010، باعتبار أن دعم الاقتصاد هو من أهم الأولويات الإستراتيجية [1].

وفي إطار تدعيم القوة الاقتصادية، فإن غرب إفريقيا والتوقعات المستقبلية من قبل خبراء الطاقة بأنه سوف يزود الولايات المتحدة الأمريكية ب25% من حاجاتها الطاقوية، سوف يمثل منطقة إستراتيجية لصانع القرار الأمريكي.

2-عدم جدوى بدائل الطاقة واستمرار الاعتماد النفطي على غرب إفريقيا.

أ-بدائل الطاقة:

في نوفمبر 2006 عقد مجلس النواب الأمريكي جلسة، ناقش فيها 15 قانونا بشأن مشكلة الطاقة، أحد هذه القوانين يقر بمشكلة وصول العالم إلى ذروة الإنتاج ويدعو إلى جهود دولية لمواجهة هذا التحدي.وتدعو القوانين الأخرى إلى ضرورة تطوير بدائل النفط.[2]

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تعويض ذلك النقص الذي تعاني منه في مجال الطاقة ، بوضع إستراتيجيات على المستوى المحلي. والتي نص عليها المجلس الوطني للبترول في الإستراتيجية الثانية من الإستراتيجيات الخمسة التي وضعها، في إطار ما يسمى ب "التصدي لتحديات الطاقة" منذ 2002

---

[1]- وليد عبد الحي، ***مستقبل القوة*** (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 4 ديسمبر 2013)، ص.3

[2]– فيصل حميد، ***النفط والحرب والمدينة مصير الحياة الحضارية...إلى طريق مسدود*** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط.1، 2007)، ص.80.

إلى غاية 2030. والتي نصت على توسيع وتنويع إنتاج الطاقة من الفحم، الطاقة النووية، الطاقة الحيوية والطاقات المتجددة الأخرى.

وفي 18 ماي 2001 نشر تقرير فريق تشيني. وما يتضمنه من توصيات تحت عنوان السياسة القومية لطاقة وقد تضمن هذا التقرير في الفصول السبعة الأولى ما يلي: تشجيع الناتج المحلي لطاقة، تطوير الطاقة البديلة والاعتماد عليها.

وأعلن الرئيس جورج دبليو بوش أن السياسة الجديدة تعتمد على فكرة أساسية مفادها "تخفيض نسبة النفط المستورد"، عن طريق إشباع الحاجات النفطية للدولة الأمريكية، بواسطة بدائل الطاقة. ولهذا يجب اعتماد خطة تتضمن بحث، تطوير تكنولوجيا، توفير الطاقة. وعلى المصنعين بناء المزيد من الأجهزة الكفوءة بالطاقة ." وفي 19 ماي 2001 كرر الرئيس التزامه بالمصادر البديلة، عندما قام بزيارة وحدة هدرو كهربائية لتوليد الطاقة ب نسلفانيا حيث قال:"أمل أن تكون هذه التجديدات يوما المصدر الرئيسي للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية."[1]وبرغم من هذا التشديد على الالتزام بحفظ الطاقة والاعتماد على المصادر البديلة، إلا أن المسئولين كانوا يدركون جيدا ضعف هذا البديل نظرا للمساوئ التي يتضمنها. وفي هذا الصدد قال نائب الرئيس تيشني :"قد يكون الاعتماد على الطاقة البديلة حل ولكنه ليس أساسا كافيا لسياسة سلمية شاملة لطاقة ."

إن توفر بدائل الطاقة الأخرى غير النفط ممكن ولكن خصائصها حالت دون تعويضها مكانة النفط وقد تجسد هذا في ما يلي:

الطاقة الضارة بالبيئة مثلا يزود الفحم الولايات المتحدة الأمريكية ب 23%من نسبة الطاقة، التي تستهلكها في اليوم . إلا أنه لا يمكنه أن يعوض مكانة النفط. نتيجة عدم إمكانية استخدامه في عدة مجالات، منها مثلا وقود السيارات والأضرار البيئية الناتجة عن استخدامه وتكاليفه المرتفعة وهذا حسب ما نص عليه تقرير الوكالة الدولية للطاقة :"لكي يتم استخراج 10 ملايين برميل من الفحم يوميا ينبغي استثمار ما لا يقل عن 32 مليار دولار لبناء تجهيزات نقله. وهذا ضعف سعر الفحم. أما الطاقة النووية فاستهلاكها لا يتجاوز 6%. وتوفر 8%فقط من الطاقة المستهلكة في اليوم بالإضافة إلى مخاطر استعمالها على البيئة والإنسان[2].

الطاقة المكلفة وهي الطاقة الشمسية، حيث تزود الولايات المتحدة الأمريكية ب 6% من الطاقة المستهلكة في اليوم. وإمكانية الاعتماد عليها ضعيفة وهذا لأن تكلفتها مرتفعة، حيث تتجاوز تكلفة إنتاج برميل من

---

[1]–مايكل كلير، ***مرجع سابق***، ص.120.121

[2]–ختاوي،مرجع سابق،ص.29.

الطاقة 100 دولار. بالإضافة إلى الطاقة الهوائية التي تزود الولايات المتحدة الأمريكية بطاقة نسبتها 6% من نسبة الطاقة المستهلكة في اليوم.

أما الطاقة النادرة والتي تتمثل في الغاز وهو يوفر 23%من نسبة الطاقة المستهلكة في اليوم، بالإضافة إلى الماء.

الطاقة العضوية وهي الطاقة التي يمكن استخلاصها من المواد النباتية ، الحيوانية و النفايات. بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيميائية. ولكنها سوف تكون على حساب الغداء لأنه في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل إنتاج ما يعادل مليون برميل من النفط، يجب استخدام ثلث المحصول الزراعي.

ب-أهمية النفط:

أما النفط فإن الاهتمام به كمادة طاقوية أساسية لا غنى عنه، ناتج من تلك المزايا التي يتمتع بها والتي تتمثل فيما يلي: كلفة إنتاجه منخفضة، إمكانية وسهولة نقله، كما يحتوي على طاقة حرارية أكبر من المصادر الأخرى. فحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة فإن 1 غالون من النفط ينتج عن احتراقه 127.70 مليون وحدة حرارية. بالإضافة إلى انخفاض نسبة التلوث الناتجة عن استعماله، لأنه يحتوي على نسبة أقل من الغازات المضرة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون.

كما تتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن النفط سوف يكون المسئول عن 38 %من إجمالي إمدادات الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2020.[1]

3-اكتشافات الغاز الصخري والاكتفاء الطاقوي الأمريكي.

أثارت اكتشافات الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013 اهتمام الصناعات النفطية العالمية. خاصة وأن كمية الاحتياطات ضخمة، قدرت بنحو 200 مليار برميل احتياطي مؤكد .

وقد طرحت عدة أراء من قبل المختصين في الشؤون الجيوسياسية والطاقوية. وكان من بينها إمكانية استغناء الولايات المتحدة الأمريكية عن استيراد المواد الطاقوية في المستقبل.

ونشرت إدارة معلومات الطاقة، التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، دراسة مفصلة حول هذا الموضوع، في 17 أفريل 2013، تضمنت خمسة سيناريوهات لمستقبل النفط الصخري وأهميته للولايات المتحدة، ويشير أكثر

[1]- ريتشارد هاينبرغ، ***سراب النفط (النفط، الحرب ومصير المجتمعات الصناعية)*** (تر: أنطوان عبد الله) (لبنان: الدار العربية للعلوم، ط.1،2005)، ص.232.216.

هذه السيناريوهات تفاؤلاً، إلى أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تصبح دولة مصدّرة صافية للنفط، بحلول عام 2035 أو عام 2040 وهذا يمكن بناءً على المعطيات المتوافرة حالياً.

واعتمدت الدراسة في تنبؤاتها على عوامل الطلب والعرض المتعددة، مثل حجم استخدام السيارات وتقليص استهلاك البنزين خلال العقد الثالث من هذا القرن، بالإضافة إلى إمكانية الاستعمال الواسع للوقود العضوي وسوائل الغاز الطبيعي. فالتقديرات المتوافرة حسب إدارة معلومات الطاقة، تشير إلى أن استهلاك الولايات المتحدة من النفط الخام سينخفض من 18.65 مليون برميل يومياً في عام 2012 إلى 10.15 مليون برميل يومياً بحلول عام 2040. وذلك بسبب ترشيد استهلاك الطاقة والاستعمال الأوسع للغاز بدلاً من الوقود المستخرج من النفط (fuel oil). وتوقعت إدارة الطاقة أن يرتفع أيضاً إنتاج الأنواع الأخرى من الوقود السائل، مثل الوقود العضوي حيث سيرتفع من 2.4 مليون برميل يومياً في عام 2012 إلى 5 ملايين برميل يومياً في عام 2040، وسوائل الغاز الطبيعي سترتفع من 2.4 مليون برميل يومياً في عام 2012 إلى نحو 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2040. والسبب في هذه الزيادة هو أن هذه السوائل تصاحب إنتاج الغاز الطبيعي، وهذا بدوره سيزداد إنتاجه في أمريكا بفضل زيادة إنتاج الغاز الصخري.[1]

كما تتوقع منظمة الأوبك في تقرير لها، أن نسبة استهلاك النفط ستنخفض من نحو 35 %من مجمل استهلاك الطاقة العالمي في 2010 إلى 27 % بحلول عام 2035 . .يعود السبب في ذلك إلى الاكتشافات الحديثة للغاز الصخري.[2]

في ظل هذه التوقعات ونظرا للمشاكل الأمنية التي تضمها منطقة غرب إفريقيا والتي تتطلب إمكانيات كبيرة ومبالغ طائلة من أجل تأمين المصادر النفطية وطرق نقل الطاقة. قد تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على التراجع عن إستراتجيتها تجاه هذه المنطقة .

[1]-وليد خدوري، "الولايات المتحدة الأمريكية واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط"، في :
http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=feature، (ماي2013، 11:30).

[2]–وليد لخدوري، تخفيض "الأوبك "توقعات الطلب على نفطها :الأسباب والنتائج المحتملة، في:
http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=fals
(2013/04/26، 11:54).

خاتمة

في إطار النظام الدولي الجديد، حاولت الولايات المتحدة أن تحمي مصالحا القومية وتحافظ على مكانتها كدولة متزعمة للمنظومة الدولية.وهذا ما تجسد في إستراتيجياتها الخاصة بحماية وتحقيق أهداف الأمن القومي منذ الرئيس جورج بوش الأب سنة 1990 إلى الرئيس أوباما سنة 2010.

وبالرغم من أن الفترة الممتدة من 1990إلى 2000، سماها بعض الباحثين بفترة اللايقين الإستراتيجي نظرا لزوال الإتحاد السوفياتي كقطب دولي. حيث زالت معه مختلف المعطيات الإستراتيجية التي كانت تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد عقائدها العسكرية وفي إدراك مصالحها القومية. ورغم هذا الوضع إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت محددة بدقة مصالحها الإستراتيجية في البيئة الدولية خاصة تلك المصالح التي يمكنها المساس بالقوة الاقتصادية الأمريكية وأهمها أمن الطاقة. وهذا ما تجسد في حرب الخليج الثانية.

وكانت أحداث 11 سبتمبر 2001، عبارة عن منعرج للتفكير الإستراتيجي الأمريكي، حيث أدت إلى تحديد طبيعة التهديدات الأمنية باعتبارها لاتمالية، وطبيعة الدفاع باعتباره حربا وقائية. وبالرغم من أن العدو المعلن كان الإرهاب إلا أن استعمال هذه الإستراتيجية لم يكن يحمل في طياته هدف الإرهاب فقط، بل حمل عدة أهداف، تمثلت في تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية لزعامتها للنظام الدولي في وجه القوى الدولية المؤيدة للتعددية القطبية، كما اتضح هدف أخر تجسد في حماية المصالح الاقتصادية المتمثلة في السيطرة على مصادر الطاقة.وبالرغم من أن الإدارة اللأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش قد اعتمدت على الآلة العسكرية في تحقيق أهداف أمنها القومي، هذا ما تجسد في الحرب على أفغانستان سنة 2001 والحرب على العراق سنة 2003. إلا أن نتائجها كانت سلبية خاصة على الاقتصاد الأمريكي. وهذا ما حاول الرئيس باراك اوباما تفاديه من خلال تحديد هدف الحرب الأمريكية بأنها ليست عالمية بل هي ضد القواعد الإرهابية كما أن أداة محاربتها ليست القوة الصلبة بل هي القوة الذكية،كما أعطى الأولوية لبناء القوة الأمريكية الداخلية خاصة الاقتصادية بدلا من تحمل أعباء إستراتيجيات خارجية تعتمد عل القوة العسكرية والتي تؤدي إلى المزيد من استنزاف للقدرة الاقتصادية الأمريكية .

وبعد احتلالها المرتبة الثالثة عالميا من حيث الإنتاج النفطي، عرفت العلاقات الأمريكية –الإفريقية اهتماما كبيرا من قبل صانع القرار الأمريكي،الذي واجه مجموعة من الصعوبات من أجل تحقيق أمنه الطاقوي في القارة. وتمثلت هذه الصعوبات في اضطراب البيئة الأمنية الإفريقية(الدول الهشة ،التنظيمات الإرهابية، الجريمة المنظمة،نفوذ القوى الدولية خاصة الصين في إفريقيا ومنافستها للوجود الأميركي في القارة).ودفعت هذه التحديات بصانع القرار الأمريكي إلى استعمال مجموعة من الألليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تضمنتها إستراتيجيته تجاه القارة الإفريقية.وتمثلت هذه الألليات في المساعدات الاقتصادية ،البرامج التنموية، المشاورات السياسية والمبادرات والقواعد العسكرية.

ومن بين أهم المناطق التي اهتمت بها الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، منطقة غرب إفريقيا.نظرا للأهمية الجيوستراتيجية التي تتميز بهذه المنطقة والمتمثلة في احتوائها على 60 % من الاحتياط النفطي الإفريقي، وتلبيتها ل15% من الحاجات الاقتصادية الطاقوية الأمريكية بالإضافة إلى محاذاتها لخليج غينيا و الذي يعتبر من أهم الطرق البحرية الدولية في بالنسبة للتجارة النفطية. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الموارد النفطية لهذه المنطقة،مما جعلها تصطدم بمجموعة من التحديات الأمنية .مما فرض عليها استعمال الأداة العسكرية لحماية تدفقات النفط من هذه المنطقة عن طريق القواعد العسكرية والمساعدات التقنية والفنية لجيوش غرب إفريقيا حتى تتمكن من السيطرة على الأوضاع الأمنية بهذا الإقليم.كما أدركت الحكومة الأمريكية أن التنمية الاقتصادية بإمكانها التقليل من هذه الاضطرابات الأمنية،فلجأت إلى المساعدات الاقتصادية.

وبالرغم من هذه المبادرات الأمريكية في المنطقة، إلا أن التحديات لازالت تواجه الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.خاصة القرصنة البحرية وانتشار القواعد الإرهابية والاضطرابات الأمنية بدول الجوار الإقليمي خاصة بالدولة الليبي.أما المنافسة الدولية التي تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية في غرب إفريقيا فهي تتجسد في منافسة الصين،فرنسا من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة.

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تحكم سيطرتها على غرب إفريقيا من خلال استعمالها القوة الناعمة وهذا من أجل زيادة نفوذها في غرب لإفريقيا.

وفي ظل الإكتشافات الأخيرة للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ومع توقعا تنص على أنه في سنة 2030 سوف تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية عل إنتاجها الطاقوي المحلي ،تزداد التوقعات حول مصير النفوذ الجيوستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكي في المناطق الغنية بالثروات النفطية ومنها غرب إفريقيا

–

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الوثائق الرسمية:

1- الأمم المتحدة، ***تقرير التنمية البشرية***، 2009 .

2-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ***تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر***، ماي2006.

3-الولايات المتحدة الأمريكية، البيت الأبيض، ***بيان حقائق حول جهود حكومة أوباما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء***.2013

4-الولايات المتحدة الأمريكية، البيت الأبيض، ***وثيقة تتعلق بالإستراتيجية الأمريكية تجاه جنوب الصحراء*** جويلية 2012.

5- The White House ***,A National Security Strategy of Engagement and Enlargement*** .February 1997.

6-Wachington,the white house ,***The national securiy strategy of the United States of America*** Septembre 2002 .

الكتب:

7-أبرس، جون مايك . ***العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ليبيا***.(تر: فاتح عبد الله) الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 2005.

8-أحمد، عبد المجيد . ***إستراتيجية أمريكا الجديدة في الحرب على الإرهاب*** . ابوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

9-إدريس، لكريني . ***التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق***. مراكش:المطبعة والوراق الوطنية، ط.1 ،2005.

10-أدم، ألباك . ***الصعوبات في التجربة الديمقراطية في إفريقيا*** .ليبيا:المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2006 .

11-إسماعيل، حلمي محروس . ***تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر***. الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2004 .

12-أونوهام، دفريدوم .**القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا**. تر: (الحاج ولد إبراهيم) الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 14 ماي 2012 .

13-أونوهاود، فريديوم سي و الحناشي، جيرالد أي إزريم . ***غرب إفريقيا الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود***. الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، ج.1، جويلية 2013.

14-أونوهاود، فريديوم سي و الحناشي، جيرالد أي إزريم. ***غرب إفريقيا الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود***. الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، ج.2، جويلية 2013.

15-باكير، علي حسين . ***التنافس الجيو-إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة:دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات***. لبنان: دار المنهل، ط.1،2010 .

16-بدون كاتب. ***التغلب على الهشاشة في إفريقيا (التقرير الأوروبي من أجل التنمية)***. الإتحاد الأوروبي: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة،2009 .

17-بدون كاتب. ***الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية*** .ليبيا: منتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، 26/25 سبتمبر 2010 .

18-برتيوس، توم . ***بريطانيا في إفريقيا***. تر:(عثمان الجبايلي المثلوثي) لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.

19-بن عنتر،عبد النور .***التدخل الفرنسي في مالي :الأسباب والمألات***. الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات الإستراتيجية،2013/01.

20-بوعامر، علاء. ***العلاقات الدولية:الظاهرة -العلم-دبلوماسية-إستراتيجية***.عمان: دار الشروق للنشر ولتوزيع ،2004

21-بيارنيس، بيير. ***القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكيا***. تر: (مدني قصري) بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2003.

22-تشومسكي، نعوم . ***الدولة الفاشلة (إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية)***. لبنان: دار الكتاب العربي،2007.

23-توفيق، سعد حقي . ***النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة***.لبنان:الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1،2011 .

24-جاهد، أيمن . ***الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب من الداخل*** .القاهرة: دار العربي ط.1،2003.

25-جواد، سعد ناجي . ***قضايا إفريقية معاصرة*** .عمان: زهران للنشر والتوزيع ،ط 1998.

26-حسام الدين، جاد الرب . ***الجغرافيا السياسية*** .القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2008 .

27-حسام الدين، جاد الرب. ***جغرافية إفريقيا وحوض النيل***. لقاهرة: جامعة أسوط ،2005.

28-حميد، فيصل . ***النفط والحرب والمدينة مصير الحياة الحضارية...إلى طريق مسدود*** .بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط.1، 2007.

29-ختاوي، محمد . ***النفط وتأتيره في العلاقات الدولية*** . لبنان: دار النفائس، ط.1 ،2010.

30-دورتي، جيمس و بالستغراف، روبرت . ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***. تر: (وليد عبد الحي) الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط.1، 1985.

31-الدين، إبراهيم شابير . ***الأفريكوم حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة*** .الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،23 يونيو 2013 .

32-رتليدج، أيان . ***العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟***. تر:(مازن الجندلي) لبنان:الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2006.

33-رضوان، عبير بسيوني عرفت علي . ***السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين***. القاهرة: دار النهضة العربية، ط.1، 2011 .

34-زاده، زلماي خليل . ***الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية*** . أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

35-الزوكه، محمد خميس . ***إفريقيا دراسة في الطبيعة الإقليمية*** .الإسكندرية: دارالمعرفة الجامعية ط.2008،1.

36-السعيد، وصاف و فاتح، بنونة . ***سياسات أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها***. جامعة سطيف المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة ،8/7 أفريل 2008.

37-السليمي، ناصف. ***صناعة القرار السياسي الأمريكي*** . باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي ط. 1،1997.

38-شافعي، بدر حسن . ***تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)*** .القاهرة: دار النشر للجامعات ،2009.

39-عامر، هاشم عواد. ***دور المؤسسة الرئاسية في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة*** .لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2010 .

40-عبد الحي، وليد . ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978 -2010*** .أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2002 .

41-عبد الحي، وليد. ***مستقبل القوة*** .الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 4 ديسمبر 2013.

- العربي، عزوز محمد . ***صدام الحضارات ونهاية التاريخ***. بيروت: دار النهضة العربية،2009 .

42-العساف، سوسن . ***إستراتيجية الردع :العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي***. بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2008.

43-عنتر، عبد النور . ***التدخل في مالي نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي*** .الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية ،27جانفي 2013 .

44-فرسون، سميح . ***جدور الحملة الأمريكية المناهضة للإرهاب بعد أحداث 11سبتمبر***.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2002 .

45-فهمي، عبد القادر محمد . ***مدخل إلى دراسة الإستراتيجية*** .عمان: دار المجدلاوي، ط.1،2006.

46-فونتال، جاك . ***العولمة الاقتصادية والأمن الدولي :مدخل إلى الجيواقتصاد*** . تر:(محمود براهم) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 .

47-كريس، ألدن . ***الصين في إفريقيا شريك أم منافس***. تر:(المثلوثي عثمان الجبايلي) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.

48-كلير، مايكل. ***دم ونفط "أمريكا وإستراتيجيات الطاقة :إلى أين؟***. تر: (أحمد رمو) بيروت :دار الساقي، ط.1 2011.

49-ل. د ييل، تيري . ***إستراتيجية الشؤون الخارجية الأمريكية منطق الحكم الأمريكي*** تر: (وليد شحاتة) لبنان: دار الكتاب العربي، 2009 .

50-ليين، كريستوف . ***إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الواحد والعشرون أم توازن القوى.***

51-مجموعة كتاب. **أطلس الجزائر والعالم (طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا)** . الجزائر: دار الهدى،2009.

52-مجموعة كتاب. ***توازن القوى في جنوب أسيا*** .أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001.

53-محمود، جميل مصعب . ***تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية***.عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1 ،2005 .

54-نعمة، كاظم هاشم . ***إفريقيا في السياسة الدولية***. طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 .

55-نعوم، تشومسكي . ***الهيمنة أم البقاء:السعي الأمريكي للسيطرة على العالم***. تر:(سالم الكعكي) بيروت: دار الكتاب العربي،2004.

56-نعيمة، كاضم هاشم . ***إفريقيا بعد 11سبتمبر إستراتيجيات الانخراط والتعاون***.ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا،2005.

57-النقيد، محمد سيف حيدر . ***نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار التوجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي. الجديد***. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007.

58–نولي، أكوديبا . ***الحكم والسياسة في إفريقيا*** .(تر: صبحي قنصوة) القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، ط.2003،1.

59–هاينبرغ، ريتشارد . ***سراب النفط (النفط، الحرب ومصير المجتمعات الصناعية)***. تر: (أنطوان عبد الله) لبنان: الدار العربية للعلوم، ط.1،2005.

60–يوسف، حتي ناصف . ***النظرية في العلاقات الدولية***. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

61– Defarges, Philippe Moreau. ***La guerre pré–emptive***. France: L institue de défense nationale ,Octobre 2002.

- 62- Pernet ,Claude. ***le nouvel ordre international au proche / Les aspects juridique de la* crise *et de la guerre du gol f***. Paris: centre de droit international Nanterre Monchrestien, 1991.
- .

63-Dqvid, Goldwyn .and J .Stephen ,Morrison.**A Strategy US Aproch to Governance and Security in the Golf of Guinea.**Washington, 2005

64 ***-La rousse*** . France : la présent édition. 2007**.**

65- ***Le Sénégal contemporain*** **.Paris : Karthala Editions, 2002**

66-Marut, Jean Claude . ***Le problème casamançais est-il soluble dans l'Etat nation* ?**

67-Philippe ,Sebille Lopez. ***Geopolitique* du Petrole** .Paris: Armand Colin,2006.

68- Nye, Josef .***Challenger for American Policy***. Washington: US information Agency,1991.

.

69-Cameron ,Fraser **.** ***U S A foreign policy after the cold war.***New York Mrouteldege,2005.

70-G Bershkinski, Robert. ***Africom s dilemma :The Global War on Terrorism,and the future of US Securite Policy in Africa*** Wachington:Strategic Stadies institute,November2007.

71-Klingebil ,Stephan. ***How much for military capabilities African s- new peace and securiteand the role of external actors***.Wachington: Deutsches Institut Entwick lungs politik 2005.

72-Leman, Nicholas. ***The next World Order :The Buch Administration may have***

73-Oxford. London: 3eme edition, 2004.

74-P .Banks John.***Top Five Reasons: why Africa should be a priority for the united states.*** Washingtons :Brookings,2010 .

الرسائل والمذكرات:

75- بن عربية، رياض. ***الإستراتيجية العسكرية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا***، مذكرة ماسترغير منشورة الجزائر:المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2012.

76- بو بصلة، أمينة . ***التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2012/2011 .

77- ديب، نبيل . ***الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2006/2005.

78- مصطفى، ونوغي . ***إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل***، مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011.

79- معمري، خالد . ***التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر2001***، مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة باتنة: كلية الحقوق،2008/2007.

-80 Dakir, Amine **.** ***Lapolitique Africanne des Etats Unis*** , Mémoire de fin des etudes. Alger:L'école National d Administration,2007/2008

المجلات والدوريات:

81-أيمن، شبانه. "النفط الإفريقي:عندما تتحرك السياسة الأمريكية تجاه الموارد"، ***إفريقيا قارتنا***، ع.2 (2013)،ص.4

82-بدون كاتب." صناعة النفط والغاز في القارة الإفريقية" ، ***العرب***، م.58،ع. 73 (26 /2013/11)، ص ص.35-40 .

83-برس، أورنيت. *"النفط الإفريقي بديل أمريكي للنفط العربي؟"*، **المحرر**،ع.225 (2004) ، ص.4

84-برينو، ترينيه. "أربعة أعوام لتغيير العالم إستراتيجية بوش 2005-2008" ، (تر: قاسم المقداد) ***الفكر السياسي*** م.52،ع.24 (2009/01/11)،ص.24

85-جنتري، دجون. "القوة الأمريكية في عصر الجيش الأمريكي"، (تر:سعد زهران) ***الثقافة العالمية***،ع.99 (6أفريل2000)،ص.46

86-حمدي، عبد الرحمان حسن."السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، ***السياسة الدولية*** ع. 3362 (2013/05/22) ،ص.1

87-حمدي، عبد الرحمان."النيجر وملامح المشهد الإستراتيجي في غرب إفريقيا" ، ***الأهرام الإستراتيجي*** ع.148(أفريل 2010)، ص ص.289-290

88-الرحمان، خالد حنفي الرحمان **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ....رؤى وأدوات متغيرة** "، ***السياسة الدولية***، ع.163 (جانفي 2006)، ص ص.146-147

89-الرحمان، عاصم فتح. السياسة الأمريكية الجديدة تجاه لإفريقيا "الفرص والتحديات"، ***السياسة الدولية***،ع.125 (2012)،ص ص.88-90

90-سالم ،أحمد علي. **السياسة الخارجية الأمريكية لأوباما بين المثالية والواقعية** ، ***السياسة الدولية*** م.44 ع.178 (أكتوبر 2009)،ص ص.138-139

91-سعد، حقي توفيق. "التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة"، ***العلوم السياسية***، ع. 43 (2013)،ص.10

92-سليمان، عادل محمد."توجهات ميزانية الدفاع الأمريكي لعام 2006 "، ***السياسة الدولية***،ع.163(جانفي2006) ،ص.28

93-السيد، أبو فرحة. "التوجه الأمريكي نحو إفريقيا –محددات تابثة ومراجعات مستمرة وقضايا مستجدة" ***التقرير الإستراتيجي الإفريقي***، ع.8 (2012/2011) ،ص ص.334-340.

94-عبد ،المالك اليد ولد." موريتانيا نموذج صراع النفوذ في منطقة الساحل الصحراوي"، *القدس العربي*،ع.68 (2013/02/11)،ص..

95-عبد الحليم أميرة. "الولايات المتحدة الأمريكية ومأزق البحث عن الطاقة البديلة"، ***السياسة الدولية*** ع.59 (مارس 2013).

96-عبد الرحمان، حمدي. إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، **الهرم الإستراتيجي**،ع. 33 (2013)، ص.2

97-عبد الستار، قاسم." الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب"، ***البيان***، ع.2 (سبتمبر2004) ، ص.320

98-عبد الستار،عمرو كمال."النفط في السياسة الخارجية الأمريكية "، ***السياسة الدولية***،ع.164 (2006) ص ص.50-52.

99-عبد، الحليم أميرة ، "أسلحة طهران ومراجعة الدور الإيراني في غرب إفريقيا"، ***الهرم الإستراتيجي***، ع.97 (16 مارس 2013) ، ص ص.66-70.

100-علي، خالد حنفي . "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"، ***السياسة الدولية***، ع. 154 (أكتوبر 2003)،204-210

101-علي، خالد حنفي. "الجوار القلق: تأثيرات الثورات في علاقات ليبية الإقليميةّ"، ***السياسة الدولية***،ع.46 (مارس 2013)، ص.1

102-علي، خالد حنفي. "النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، ***السياسة الدولية***، ع.326 (2010/10/22)،ص.76

103-علي، خالد حنفي ."ما بعد الدولة : متطلبات الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول"، ***الهرم***، ع.284 (13مارس 2010) ص ص.24-26

104-علي، خالد حنفي. "موارد الطاقة والتنافس الدولي في إفريقيا"، ***الهرم الإستراتيجي***، ع.97 (2005/02/11)

105-علي، خالد حنفي. الإقليمية في إفريقيا :أسباب التعثر مع للتطبيق على تجمعي الساحل والصحراء ***السياسة الدولية*** ع.87 (مارس 2010) ،ص.1

106-علي، خالد حنفي. السودان في الإستراتيجية الأمريكية، ***السياسة الدولية***،ع.88(ديسمبر 2011) ص ص.57-59

107-مجيد، قاسم. "وزير الخارجية يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية"، ***المجال***، ع.662 (فيفري 1996) ، ص.25

108-مرعي، نجلاء .**النفط والتدافع الأمريكي نحو القارة الإفريقية**، الهرم الإستراتيجي، ع.122 (مارس2012)،ص ص.3-5

109-ناي، جوزيف ."القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب" تر: إبراهيم محمد علي ***السياسة*** ،ع.52 (2009/11/11)،ص ص.63-68

" , ***le monde diplomatique*** ."- Lucien .Jean .Activisme militaire de washington en Afrique (07/2004) P.14., 10.N

المواقع الإليكترونية:

110-إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكية، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/index.htm

111- دراسة فرنسية، "الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا والحرب على مالي"، في:
http://essahraa.net/index.php/poyiu/40-2011-04-01-17-15-14/8584-2013-04-27-18-30-17.html

112-براهما تشيلاني،" أمريكا والمحور المختل"، في الموقع:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6c3426ce-5e3f-4ae2- f0af50155818

113- "بوش يبدأ جولته في إفريقيا" ، مركز الأخبار الصيني ، في:
,http://arabic.peopledaily.com.cn/200307/08/ara20030708_65822.htm

114- جنيفر أولدايج ،"غانا والولايات المتحدة الأمريكية تكافحان سوء التغذية"، في:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2013/10/20131018284884.html#ix

115-"الولايات المتحدة الأمريكية وغانا تتطلعان لشراكة قوية"، في:
http://www.alriyadh.com/Contents/11-07-2003/Mainpage/POLITICS_13571.php

116-وليد خدوري، "الولايات المتحدة الأمريكية واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط"، في :
http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLa bel=feature ،(ماي2013 ،11:30).

117-وليد لخدوري، تخفيض "الأوبك "توقعات الطلب على نفطها :الأسباب والنتائج المحتملة، في:
http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=fals

118-حمدي عبد الرحمان، إفريقيا في عالم دون مساعدات، في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7b4b4877-2e83-48ec-be0f-f4d037994bda

119-موسوعة مقاتل من الصحراء، "نظرية الاقتراب الغير المباشر"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/index.htm

120-موسوعة مقاتل من الصحراء، "الإرهاب وأولى حروب القرن"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec01.doc_cvt.htm

121-إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكية، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/index.htm

122-المركز العربي للمعلومات، "إدارة بوش أقحمت البيزنس في السياسة وحولت العراق إلى مخزن نفط "، في:
http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2485.htm

123- ***المساعدات الإنمائية في إفريقيا***، في: ***WWW.ambrafrance.uk.org***,

124-مركز الصحراء للدراسات والاستشراف، "الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا والحرب على المالي"، في:
http://essahraa.net/index.php/poyiu/40-2011-04-01-17-15-14/8584-2013-04-27-18-30-17.html,

125–المختار بن نافع،"**موريتانيا هل تنهي الانتخابات الأزمة السياسية ؟**" ، في:
***http://www.aljazeera.net/home/search?q=%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A*،**
126–نجلاء مرعي،"بوكو حرام الحركة الجديدة في الصراع النيجيري"، في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1256490&eid=11699

127–نعوم تشيكوفسكي،"الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية"، في:
http//www.taqrir.org/showarticle.cfm ?id=11.005

128– **فريدوم أونوها**، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، في:
***http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm*،**

129–سمير عبد الوهاب ،"الانقلاب السادس في نيجيريا"، في:
***http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96136&eid=7159*،**

130- سنا أغا ،"المعضلة الأمنية التي تواجه أوباما ، في :
http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=featuredTopicsPage&ftId=%2FFeatureTopic%2FAbdel_Ghaffar_El_Duwaik%2FFeatureTopic_1216.xml&_event=viewFeaturedTopic&categoryId=2_Strategic+Issues&lang=ar

131– "تنافس محموم بين الهند والصين على التواجد في أفريقيا" ، في:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1336094

131–عماد حرب ،"خطط أوباما والقوة الاقتصاد"، في:
***http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=featuredTopicsPage&ftId=%2FFeatureTopic%2FImad_Harb%2FFeatureTopic_0938.xml*،**

132–الصراع السنغالي –الموريتاني، في الموقع:
/_Siasia//Singal-Mor/sec03.doc.ctv.htm.WWW.mogatel.com/openshare/Behot

133– دراسة فرنسية، "الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا والحرب على مالي"، في:
http://essahraa.net/index.php/poyiu/40-2011-04-01-17-15-14/8584-2013-04-27-18-30-17.html

134–خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220956&eid=4846

135- Daniel Gho ,"Dosssier Politique Etrangere Americaine,"sur le cit: ***www.cairn.info-ceriste.***

136-Niquet Valérie, ***Architecture de sécurité régionale paix et stabilité -une vision chino*ise**, on: ***www iris-France rg/docs/consulting/2003régionale***

137- West Africa map ,on***: WWW.Maps ofworld.com .***.
138- Jhosif Crist", la puissance economique Americaine" ,in :
http//www.Economie des Etats –Unis…org 569opoçç.

139-Stockhom International Peace Researche Institute ",The SIPRI military expenditure data base,*"**in:http : //www.sipri.org/non first/result milex .php.sen***
140-Dolth Peart , "The U S A defence"
In-:***http://www.defenselink.milk/speeches/1995/s1999051-perry.html85***,.